

## الفصل الأول: الإطار التمهيدي للبحث

- 1- مقدمة.
- 2- الدراسات السابقة.
- 3- مشكلة البحث.
- 4- فرضيات البحث
- 5- أهمية البحث.
- 6- أهداف البحث.
- 7- منهجية البحث.
- 8- مصادر البيانات.
- 9- مجتمع الدراسة وعينتها.

## الفصل الأول

### الإطار التمهيدي للبحث

#### 1- مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث يقوم هذا القطاع بدور الوساطة المالية بين المستثمرين والمدخرين كما يقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى (حوالات واعتمادات وكفالات ..... الخ) والتي تساعد على تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته<sup>1</sup>. ويحتل القطاع المصرفي دوراً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة<sup>2</sup>. فالمصارف عبارة عن مؤسسات مالية ومصرفية تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي الخارجي وخدمته بما يحقق خطط التنمية ودعم الاقتصاد القومي<sup>3</sup>.

ويعتبر من أكثر الموضوعات التي تشغل بال القائمين على إدارة المصارف تحقيق التوفيق بين اعتبارات ثلاثة وهي: توفير السيولة وتحقيق الربحية وضمان الأمان وترجع أهمية ذلك إلى أن الاعتبار الثلاثة السابقة ذات تأثير كبير على تشكيل السياسات الخاصة التي تمارسها المصارف. فوجود السيولة في المصارف بنوعها التقليدي والإسلامية له أهمية قصوى عند رسم سياساتها، إذ يتعين على المصارف الاحتفاظ بنسبة سيولة تكفي لمواجهة متطلبات السحب الصادرة من عملائها وهي بذلك تحقق ثقة المودعين في أن أموالهم التي تمثل الجانب الأكبر من موارد المصرف السائلة تكون بعيدة عن المخاطر التي قد تعرضها للضياع وفي نفس الوقت يتعين على المصارف ألا تعطل مواردها السائلة وتحجبها عن الاستثمار والإفقدت فرص تحقيق الربح للمساهمين حيث أن تحقيق الربح يمكن المصارف من المحافظة على استمراريتها وبقائها وتدعيم مركزها المالي وزيادة حقوق ملكيتها وتعزيز ملاءتها وذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى

1- سلطان، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1993 ، ص : 13 .

2- السبيسي ، صلاح الدين حسن ، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر: دراسات نظرية وتطبيقية ، الطبعة الأولى : دار الوسام للطباعة والنشر، 1997 ، ص : 9

3- عبد الغفار وعبد السلام ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004 ، ص : 36 .

تردي أوضاع المصارف المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر الذي قد يفضي إلى تصفيتها.

ومن المنطلق السابق يتضح أنه لكي تتمكن المصارف من البقاء والاستمرار كأحد المؤسسات المالية الجادة والتميزة في تأدية وظائفها يتوجب عليها أن تواءم بين توفير السيولة من جهة وبين تحقيق الربحية من جهة أخرى.

## 2- الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع السيولة والربحية من أكثر الموضوعات أهمية في مجال العمل المصرفي ولذلك كثرت الدراسات المحلية والأجنبية التي تناولت موضوع السيولة والربحية ومن هذه الدراسات:

### أ- الدراسات العربية:

#### دراسة محيسن (1994):

#### البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الأردن : حقائق وأرقام<sup>1</sup> :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بعض الاتجاهات والمتغيرات المالية والاقتصادية للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في الأردن وذلك باستخدام عينة من المصارف الأردنية للفترة ما بين ( 1996 - 1992 ) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

أن العلاقة ما بين السيولة والربحية هي علاقة إيجابية وفسرت الدراسة سبب ارتفاع نسب السيولة في بعض البنوك إلى أتباع البنوك لسياسة ائتمانية متحفظة.

ومن النتائج الأخرى للدراسة وجود علاقة عكسية ما بين الربحية والضمان ( الملاءة المصرفية ) بسبب اتجاه المصارف التي لديها نسب ملكية مرتفعة إلى التوظيفات طويلة الأجل أو المشاريع الأكثر خطورة. كما وجدت الدراسة أيضا وجود علاقة عكسية بين نسب الربحية ونسب التوظيف بسبب السياسات الائتمانية غير المنضبطة من المصارف.

#### دراسة عكنان ( 2002 ) :

#### السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة ( 1985 - 1999 )<sup>2</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السيولة في المصارف التجارية الأردنية للفترة ما بين

---

1- محيسن، عبد الحليم، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الأردن: حقائق وأرقام، جمعية المطابع التعاونية، عمان، 1994.

2- عكنان، حاتم مصطفى عبد الرحمن، السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة (1985-1999)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت المرفق، 2002.

( 1985 - 1999 ) ضمن عينة شملت على سبعة مصارف من أصل تسعة مصارف وبذلك كانت عينة الدراسة تشكل ما نسبته (77,7% ) من مجتمع الدراسة وقام الباحث بتحليل العلاقة إحصائياً بين نسب السيولة ونسب الربحية ومن ثم الحكم على كفاءة هذه المصارف بتوظيف السيولة. تناولت الدراسة تحليل واقع السيولة في المصارف التجارية وأثرها على الربحية ضمن مجموعة من الفرضيات التي استهدفت قياس ومعرفة طبيعة العلاقة فيما بين مجموعة من المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع .

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود مستويات سيولة كبيرة مع انخفاض نسب التوظيف لكل من التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المالية. حيث وصلت نسبة السيولة الكلية بالمتوسط إلى ( 66,7 و 53,2%) الأمر الذي أدى إلى وجود فائض في السيولة والذي انعكس على ربحية البنوك التجارية التي وصلت إلى نسب منخفضة لا تتسجم ولمكانيات هذه المصارف.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني المصرف المركزي سياسات من شأنها حث المصارف على التوسع في عمليات التمويل متوسط وطويل الأجل وشراء أسهم الشركات المساهمة الجديدة وكل ما من شأنه زيادة حجم الإصدارات الأولية. وكذلك أوصت الدراسة أن تقوم المصارف التجارية الأردنية عينة الدراسة بالاندماج لخلق وحدات مصرفية أقوى وأقدر على المنافسة.

### دراسة أرشيد ( 2003 ) :

#### العلاقة بين نسب الربحية وكل من نسب السيولة والضمان في الجهاز المصرفي الأردني<sup>3</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نسب الربحية وعلى تحديد تأثير كل من نسب السيولة ونسب الضمان ونسب الربحية وقد تم إعداد نموذج رياضي اعتبرت فيه كل من نسب السيولة ونسب الضمان متغيرات مستقلة بينما اعتبرت فيه نسب الربحية متغيراً تابعاً يتأثر بالمتغيرات التي تحدث للمتغير المستقل.

وقد بينت النتائج التي حصل عليها الباحث من الاختبارات التي أجريت على النموذج وجود علاقة ذات دلالة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين المتغير التابع.

وأظهرت العلاقة العكسية بين السيولة والربحية عدم قدرة البنوك الأردنية على استغلال السيولة المتاحة لديها مما يعني غياب الفرص الاستثمارية التي تمكن من استيعاب تلك السيولة الفائضة

---

3- أرشيد، عبد المعطي رضا، العلاقة بين نسب الربحية وكل من نسب السيولة والضمان في الجهاز المصرفي الأردني، مجلة النهضة، عدد 15، 2003.

وقد انعكس تراكم السيولة على سعر الفائدة السائد في السوق المحلي الأردني بالانخفاض مما قلل من حجم الإيداعات لدى وحدات الجهاز المصرفي.

وفي ضوء ضآلة فرص الاستثمار المجزية وتشدد المصارف في منح التسهيلات الائتمانية وطلبه للضمانات الكافية يبقى الهدف الذي تسعى إليه المصارف الأردنية في تحقيق نسبة أرباح تتناسب ومجموع الأموال المستثمرة فيه أمر يصعب تحقيقه.

**دراسة سروجي ( 2004 ) :**

#### **مقارنة أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية باستخدام النسب المالية<sup>4</sup> :**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أداء المصارف الإسلامية مع أداء المصارف التقليدية في الأردن ومقارنتهما ومحاولة التنبؤ بالأداء المستقبلي لها باستخدام بعض النسب المالية وهي نسب السيولة ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب السوق وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من مقدرة المصارف الإسلامية على توظيف مواردها، إلا أن معظم هذه الاستثمارات طويلة الأجل ويتضح ذلك في انخفاض السيولة النقدية وأنه من المتوقع أن تحقق المصارف الإسلامية نمواً في أرباحها مما يشير إلى إمكانية استمرارها ونجاحها في المستقبل. وأظهرت الدراسة أن الفروق بين سيولة المصارف الإسلامية وسيولة المصارف التقليدية كان غير معنوي بينما أظهرت الدراسة أن الفروق بين ربحية المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية مقاسة بالنسب المالية كان معنوياً وأوصت هذه الدراسة بضرورة استمرار المصارف الإسلامية بأدائها الحسن وسط أداء المصارف التقليدية.

**دراسة الزواهرة ( 2005 ) :**

#### **أثر نسب السيولة والكفاءة على نسب الربحية للبنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة**

**عمان للفترة ( 1998 - 2002 )<sup>5</sup> :**

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن وجود علاقة بين نسب السيولة والكفاءة بين نسب الربحية لدى البنوك وشركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي للفترة الواقعة ما بين عامي ( 1998 - 2002 ) ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن العلاقة ما بين نسب الكفاءة ونسب

4- سروجي، عنان فتحي، مقارنة أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية باستخدام النسب المالية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، عمان، 2004.

5- الزواهرة، عصري جميل علي، أثر نسب السيولة والكفاءة على نسبة الربحية للبنوك وشركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (1998-2002)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 2005.

الربحية كانت إيجابية لدى المصارف وشركات التأمين أما العلاقة بين نسب الربحية ونسب السيولة كانت في قطاع المصارف إيجابية وفي قطاع التأمين سلبية. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات لتحديد سبب الاختلاف في هذه العلاقة ما بين المصارف وشركات التأمين.

#### دراسة الأسدي: (2005)

#### إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة<sup>6</sup>:

قامت هذه الدراسة في العراق، فاشتملت على عينة من المصارف الحكومية العراقية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية وعلاقة تأثير بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة بمستوى معنوية (95%).
- اتضح من خلال الدراسة لجوء المصرفين (موضوع الدراسة) إلى اعتماد سياسة متحفظة في مجال الاحتفاظ في السيولة.
- يتضح بأن توظيفات الأموال في المصرفين (موضوع الدراسة) تمثل أهمية كبيرة لها ومن خلال هذه التوظيفات يتم تحقيق أهدافها في الربحية والسيولة والضمان.
- أن المصرفين (موضوع الدراسة) هما حكوميان لذلك لعبت تشريعات المصرف المركزي والإدارات المصرفية دوراً كبيراً في توجيه أنشطتهما وخاصة فيما يتعلق بتوظيف أموالهما.
- وأوصت الدراسة على ضرورة قيام المصرفين موضوع البحث بتدعيم رأسمالهما من الاحتياطات لديهما ليتلاءم مع ازدياد الودائع ليتمكنوا من المساهمة بشكل أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية من القروض.

#### دراسة الحمد (2006) :

#### تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية بالتطبيق على المصرف التجاري

#### السوري<sup>7</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن وجود علاقة فيما بين كفاءة المصرف في إدارة التدفقات

6- الأسدي، عبد الحسين، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، جامعة كربلاء، مقالة علمية، العراق، 2005.

7- الحمد، سليمان، تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية بالتطبيق على المصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير، جامعة حلب، حلب، 2006.

النقدية وقدرته على تنمية موارده المالية و توظيف أمواله وأن هذه الكفاءة تتأثر بالظروف البيئية وطبيعة النظام المصرفي .

وتمكنت هذه الدراسة من إيجاد علاقة ارتباط قوية بين الكفاءة في إدارة التدفقات النقدية من ناحية وقدرة المصرف على تنمية موارده وتوظيف هذه الموارد بالشكل الذي يمكنه من تلبية احتياجاته المادية وتحقيق أكبر عائد ممكن مع المحافظة على درجة أمان مقبولة من ناحية كما توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن الحكم على كفاءة المصرف في إدارة التدفقات النقدية بالاعتماد على مؤشر واحد أو على مجموعة من المؤشرات في مجال واحد وإنما يجب أن تتم عملية التقييم في مختلف المجالات وبالاعتماد على أكثر من مؤشر.

أما فيما يخص كفاءة المصرف التجاري السوري في إدارة التدفقات النقدية فتشير الدراسة إلى: يتمتع المصرف التجاري بارتفاع عال في السيولة لدرجة عالية تتعارض مع ربحية المصرف الأمر الذي يعد ظاهرة سلبية ومؤشر على انخفاض في كفاءة المصرف في إدارة السيولة كما أشارت الدراسة إلى تراجع مستمر في هذا المجال خلال الفترة المدروسة.

أن المصرف التجاري يعاني من تدني مستوى كفاءة إدارة التدفقات النقدية في توظيف الأموال حيث أثبتت هذه الدراسة أنه كان في حالة تراجع مستمر في هذا المجال طيلة الفترة المدروسة كما أن توظيفاته شبه محصورة في عمليات تمويل القروض المطلوبة دون أن يكون هناك عملية تسويق لهذه القروض.

#### **دراسة أبو رحمة (2009):**

#### **السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة<sup>8</sup>:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة والعائد والمخاطرة والتعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الفلسطينية نسب السيولة المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية. وقامت الدراسة لتحقيق هذه الأهداف بدراسة العلاقة بين كل من نسب السيولة والعائد، ونسب السيولة والمخاطرة.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للسيولة المصرفية

---

8- أبو رحمة، سيرين سميح، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009

في العائد للمصارف التجارية الفلسطينية عينة البحث، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للسيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة للمصارف الفلسطينية عينة البحث. وأوصت الدراسة المصارف الفلسطينية بتنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطرة.

### دراسة الكروي (2011):

#### تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد<sup>9</sup>:

قامت هذه الدراسة بتقييم ربحية المصرف لمصرفيين عراقيين ذو طابع حكومي هما الرافدين والرشد باستخدام مؤشرات السيولة والمتمثلة ب (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية ونسبة التوظيف، ومؤشرات الربحية لبيان تأثيرها في نسب السيولة والتي هي (معدل العائد على الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأموال المتاحة) وتم اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على المؤشر الاحصائي ANOVA وذلك للفترة (1997-2001). وأهم ماتوصلت إليه الدراسة أن تأثير نسب السيولة كانت ضعيفة وغير معنوية عدا مؤشر واحد هو الاحتياطي القانوني وأهم ماأوصت به الدراسة تنويع محفظة الاستثمارات وذلك لانخفاض نسبة التوظيف في المصرفين.

### ب- الدراسات الأجنبية:

#### دراسة Turen (1995):

#### “Performance and Risk Analysis of the Islamic Banks: The Case of Bahrain Islamic Bank”<sup>10</sup>:

حيث قامت الدراسة على قياس أداء مصرف البحرين الإسلامي من جهة وباقي المصارف التقليدية في البحرين من جهة أخرى ومقارنتهما للفترة (1980 - 1989). مستخدمة ثلاثة نسب مالية وهي نسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الاستثمار، ونسبة صافي الربح قبل الضريبة وأظهرت النتائج أن مصرف البحرين الإسلامي أتى بعائد أكبر وبمعامل اختبار أقل مقارنة مع المصارف التقليدية. وأن المصارف الإسلامية تتعرض لمخاطر نفس مخاطر المصارف التقليدية وأن المصارف الإسلامية تتعرض لمنافسة شديدة من قبل المصارف التقليدية.

---

9- الكروي، بلال نوري سعيد، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كربلاء، 2002.

10- Turen, seref, performance and risk analysis of the Islamic banks, the case of Bahrain Islamic banks, the case of Bahrain Islamic banks, j kaw, Islamic economist, 1995



**دراسة Samad (1997):**

**The performance of Malaysian Islamic bank during 1984-1997<sup>11</sup>:**

قامت هذه الدراسة بمقارنة أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في ماليزيا من حيث الربحية والسيولة والملاءة. وقامت الدراسة باستخدام اختبار T ، f لدراسة معنوية الفروق. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة أعلى من المصارف التقليدية، كما توصلت إلى أن انخفاض المخاطرة في المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، كما أظهرت انخفاض ربحية المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية.

**دراسة Hassan (2006):**

**Islamic banking performance in the middle east : a case study of Jordan<sup>12</sup>:**

قامت هذه الدراسة باختبار وتحليل تجربة المصارف الإسلامية وعلى الخصوص التجربة الأولى والثانية. حيث قامت عينة الدراسة على مصرفين وهما : مصرف الأردن للتمويل والاستثمار (jibf) والمصرف العربي الدولي الإسلامي (ilab) وذلك لتقييم أداء المصارف الإسلامية في الأردن وكذلك التعرف على أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه عمل مثل هذه المصارف.

واستخدمت هذه الدراسة النماذج المستخدمة في تقييم كل من الربحية والسيولة ورأس المال. وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن مؤشرات السيولة لدى كل من المصارف عينة الدراسة كانت في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة وأن هذه السيولة كانت قادرة على تغطية القروض ومواجهة الطلب على الودائع. أما فيما يتعلق بمؤشرات تعظيم الربحية فقد أثبتت الدراسة أن كل من معدل العائد على حقوق الملكية ( ROE ) ومعدل العائد على الأصول ( ROA ) كان إيجابيا لدى المصرفين. وأوضحت الدراسة أيضا أن ارتفاع السيولة كان له تأثير سلبي في ربحية المصرف على الرغم من أنه لم يكن ذو دلالة جوهرية.

---

11- Samad, Abdous, **the performance of Malaysian Islamic banks**, international journal of Islamic financial services, 1999.

12- Hassan ,k, **Islamic banking performance in the middle east : a case study of Jordan of Islamic financial services**, 2006.

دراسة **Abou loghod**: (2007):

**Do Islamic banks perform better than conventional banks? Evidence from gulf cooperation council countries**<sup>13</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي (الربحية، السيولة، الهيكلية) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية خلال الفترة الزمنية (2000-2005)، وأظهرت الدراسة أنه لا يوجد فرق معنوي من ناحية الربحية، وأظهرت الدراسة أيضاً أن المصارف الإسلامية أقل عرضة لخطر السيولة من المصارف التقليدية وأن المصارف التقليدية تعتمد على الديون الخارجية أكثر من المصارف الإسلامية، وأظهرت أيضاً أنه في الأسواق الخليجية يميل العملاء إلى استخدام الأدوات المالية التي توفرها المصارف الإسلامية، وأنه لا يوجد اختلاف معنوي لمعدل النمو الداخلي لكلا النوعين من المصارف.

دراسة **Ashraf**: (2011):

**The performance analysis of Islamic and conventional banks: the Pakistan perspective**<sup>14</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة وتحليل الأداء بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية وذلك باستخدام النسب المالية (الربحية والسيولة ومخاطر الائتمان و كفاءة الأصول) وذلك للفترة (2007-2010). وأظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية كانت أقل كفاءة من المصارف التقليدية في جميع النسب وعزت ذلك إلى ارتفاع تكلفة العمليات التي تقوم بها المصارف الإسلامية وإلى عدم كفاءة الإدارة في المصارف الإسلامية.

دراسة **jaffar**: (2011):

**Performance comparison of Islamic and conventional banks in Pakistan**<sup>15</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية العاملة في باكستان وذلك للفترة (2005-2009).

---

13- Abou loghod, Hadeel, **do Islamic banks performance better than conventional banks, evidence from gulf cooperation council countries**, article, 2007.

14- Ashraf, Mian Muhammed, **the performance analysis of Islamic and conventional banks**, article, journal of money investment and banking, 2011

15- Jaffer, Muhammad, **performance comparison of Islamic and conventional banks in Pakistan** work paper, global journal of management and business research, 2011.

ولتحقيق ذلك قامت الدراسة باستخدام نموذج camel وتضمنت عينة الدراسة خمسة مصارف إسلامية وخمسة مصارف تقليدية. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المصارف الإسلامية كانت أفضل من المصارف التقليدية من حيث ملاءة رأس المال والسيولة، بينما تفوقت المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية فيما يتعلق يتعلق بالربحية وكفاءة الإدارة. وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها قامت بالربط بين جميع الجوانب في الدراسات السابقة حيث قامت بدراسة الفروق بين المصارف التقليدية والإسلامية فيما يخص السيولة والربحية وبدراسة أثر السيولة في الربحية في هذه المصارف ومقارنة النتائج. بالإضافة إلى أنه لم يتم إجراء دراسات مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث السيولة والربحية في سوريا.

ومن خلال الدراسات السابقة، يتواصل البحث في الاتجاه ذاته، مستفيداً من الدراسات السابقة، وليستوعب جوانب الضعف فيها لتعزيزها وتقويتها.

## 2- مشكلة الدراسة:

تعتبر السيولة والربحية من المسائل المعقدة التي تواجه المصارف بصورة عامة فارتفاع مستويات السيولة يولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية وبالتالي انخفاض في ربحية المصارف كما أن انخفاض مستويات السيولة يُعرض المصرف إلى مشكلة تألبية السحوبات النقدية من قبل المودعين. وحيث أن المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف التقليدية من حيث عملها ومصادر تمويلها والمخاطر التي تتعرض لها ستقوم هذه الدراسة على مجموعة من التساؤلات:

- هل يختلف أداء المصارف الإسلامية فعلاً عن أداء المصارف التقليدية فيما يتعلق بالسيولة والربحية؟

- هل يوجد سبباً لهذا الاختلاف إن وجد؟

- هل تؤثر السيولة المحتفظ بها لدى المصارف التقليدية والإسلامية في ربحية هذه المصارف؟

- هل يساهم استثمار الفائض من السيولة في تحسين ربحية هذه المصارف؟

### 3- فرضيات الدراسة:

**الفرضية الأولى:** لا يوجد فرق معنوي بين سيولة المصارف الإسلامية وسيولة المصارف التقليدية باستخدام نسب السيولة.

وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

1-1: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف التقليدية.

2-1: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف التقليدية.

3-1: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة التوظيف في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة التوظيف في المصارف التقليدية.

4-1: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف التقليدية.

5-1: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف التقليدية.

**الفرضية الثانية:** لا يوجد فرق معنوي بين ربحية المصارف الإسلامية وربحية المصارف التقليدية باستخدام نسب الربحية.

وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

1-2: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية.

2-2: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف التقليدية.

3-2: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط العائد على الودائع في المصارف الإسلامية ومتوسط العائد على الودائع في المصارف التقليدية.

4-2: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف التقليدية.

5-2: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة دوران الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة دوران الأصول في المصارف التقليدية.

**الفرضية الثالثة: والتي تنص على: لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث أثر نسب السيولة في الربحية في كل منهما.**

وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

1-3: لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية.

2-3: لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية.

3-3: لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة التوظيف في الربحية.

4-3: لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية.

5-3: لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية.

#### **4- أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة بمايلي:

1- التعرف على الفروقات بين أداء المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من ناحية السيولة والربحية.

2- تبرز الدراسة كفاءة أو عدم كفاءة المصارف الإسلامية والتقليدية في إدارة السيولة والربحية.

3- تبرز الدراسة الأساليب والطرائق التي يمكن لإدارات المصارف استخدامها في عملية إدارة السيولة حيث ينعكس ذلك على ربحية المصارف.

4- تزود المهتمين بالمصارف (التقليدية والإسلامية) من مستثمرين وإداريين وعاملين ومتعاملين والباحثين بالمعلومات والمؤشرات والنتائج التي تخدم كل في مجاله.

## 5- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تحليل مفهوم السيولة المصرفية في المصارف الإسلامية والتقليدية ومكوناتها ونظرياتها.
- 2- تقييم كفاية السيولة المصرفية في المصارف التقليدية والإسلامية من خلال مؤشراتها.
- 3- تقييم ربحية المصارف التقليدية والإسلامية من خلال مؤشراتها.
- 4- دراسة وجود فارق بين سيولة المصارف التقليدية وسيولة المصارف الإسلامية.
- 5- دراسة وجود فارق ربحية المصارف التقليدية وربحية المصارف الإسلامية.
- 6- توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية في كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

## 6- منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم اتباع المنهج التحليلي الاستقرائي وذلك لكون الدراسة تعتمد على اختبار الفروق بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في السيولة والربحية وكونها تبحث أيضاً طبيعة العلاقة بين نسب السيولة كمتغير مستقل والربحية كمتغير تابع. ويعتبر المنهج التحليلي الاستقرائي الأكثر مناسبة لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

وتم الاعتماد على النسب المالية كأحد الأساليب المتبعة في تقييم أداء المصارف في إدارة السيولة والربحية ولتحقيق الهدف المتعلق بمقارنة أداء المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية فيما يتعلق بالسيولة والربحية من خلال النسب المالية، فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية في تحليل البيانات وعلى وجه التحديد، فقد تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي (Descriptive) والتحليل الإحصائي الاستدلالي (Inferential).

وقد تضمنت الأساليب الإحصائية الوصفية المستخدمة المتوسطات الحسابية (Means)، بالإضافة إلى معامل الاختلاف (Coefficient of Variance) والذي يحسب من خلال الانحراف المعياري (Standard Deviation).

أما الأسلوب الاستدلالي (الاستنتاجي) فيعبر عن مجموعة من الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام الأساليب المستخدمة في الإحصاء الوصفي، وبمعنى

آخر، فهو يستخدم البيانات العددية التي يتم التوصل إليها من الإحصاء الوصفي للاستدلال فيها على نتيجة.

وقد تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة (independent samples t test) لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات النسب المالية المستخدمة الخاصة بالسيولة والربحية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، بالإضافة إلى استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) وذلك من أجل دراسة أثر نسب السيولة في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) حيث يعتمد على دراسة أثر السيولة في الربحية في تقييم إدارة السيولة والربحية في المصارف.

#### 7- مصادر البيانات:

حيث تم اللجوء إلى المصادر الثانوية للبيانات، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعتين من المصادر الثانوية. فالمجموعة الأولى كانت عبارة عن الكتب والمجلات العلمية وشبكة المعلومات الدولية (internet) وذلك للوصول إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع. أما المجموعة الثانية من المصادر فكانت عبارة عن البيانات المالية الربع السنوية خلال فترة الدراسة. وذلك للحصول على المعلومات اللازمة لحساب النسب المالية المستخدمة في الدراسة لمقارنة أداء المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية.

#### 8- مجتمع الدراسة وعينتها:

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا. ونظراً لكون عدد المصارف التقليدية أكبر من المصارف الإسلامية. سيتم اختيار عينة الدراسة بالاعتماد على العينة العشوائية الطبقية، والتي سيشتمل على مصرفين تقليديين : مصرف بيمو السعودي الفرنسي ، مصرف سوريا والمهجر. وعلى مصرف إسلامي: مصرف سوريا الدولي الإسلامي، حيث قام الباحث باختيار العينة بناءً على حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول، وعدد الفروع حيث كانت المصارف عينة البحث التقليدية والإسلامية متقاربة من حيث الحجم وعدد الفروع وبالتالي من الممكن مقارنة النتائج. وقام الباحث بإستبعاد مصرف الشام الإسلامي من عينة المصارف الإسلامية وذلك لأنه حقق خسائر متتالية خلال فترة الدراسة نتيجة أسباب تتعلق بسوء الإدارة، كما أن حجم المصرف صغير جداً مقارنة مع مصرف سوريا الدولي

الإسلامي. وستتم الدراسة خلال الفترة الزمنية (2008-2010) ونظراً لكون عدد سنوات الدراسة قليل قام الباحث بأخذ الفترات الربع سنوية لفترة الدراسة.



## الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: إدارة السيولة في المصارف وطرق تقييمها.

### تمهيد

أولاً: إدارة السيولة في المصارف التقليدية.

ثانياً: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

ثالثاً: تقييم إدارة السيولة في المصارف والمؤشرات المالية المستخدمة.

المبحث الثاني: إدارة الربحية في المصارف وطرق تقييمها.

### تمهيد

أولاً: إدارة الربحية في المصارف التقليدية.

ثانياً: إدارة الربحية في المصارف الإسلامية.

ثالثاً: تقييم إدارة الربحية في المصارف والمؤشرات المالية المستخدمة.

المبحث الثالث: العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف:

### تمهيد

أولاً: طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف.

ثانياً: السبل المتبعة في تحقيق التوافق بين السيولة والربحية في المصارف.

## المبحث الأول

### إدارة السيولة في المصارف وطرق تقييمها

#### تمهيد:

تعتبر إدارة السيولة أحد العناصر المهمة لاستمرارية المؤسسات المصرفية كافة، وتعد أحد العناصر الرئيسية في تقييم المصرف من جانب أجهزة الرقابة على المصارف. فإدارة السيولة تحتاج إلى مهارة وكفاءة عالية، حيث من المعروف أن كمية السيولة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف تعتبر مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة المصارف. للمحافظة على درجة أمان واستقرار مناسبين، وذلك لأن زيادة السيولة في المصارف تعني أن تلك المصارف تضحى بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال السائلة، أو تعني من ناحية أخرى أن المصارف لا تقوم بواجبها على الوجه الأكمل في تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي. ولإدارة السيولة إدارة سليمة لدى المصرف، يحتاج المصرف إلى تقدير الاحتياجات من السيولة، وهي تختلف من مصرف لآخر، ومن وقت لآخر في المصرف نفسه، نتيجة لأختلاف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المصرف واليه. وبناء على ماسبق سيتناول هذا المبحث إدارة السيولة في كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية والطرق المتبعة في تقييم السيولة المصرفية.

#### 1-1 إدارة السيولة في المصارف التقليدية:

قبل الحديث عن السيولة في المصارف التقليدية سنقوم بإعطاء لمحة عن المصارف التقليدية:

#### 1-1-1 تعريف المصارف التقليدية:

من الصعب إيجاد تعريف خاص بالمصارف التقليدية وذلك لاعتبار المصارف التقليدية هي المصارف التجارية بشكل عام وسميت بالتقليدية تمييزاً لها عن المصارف الإسلامية ولذلك يمكن القول بأن تعاريف المصارف التجارية هي نفسها تعاريف المصارف التقليدية. ومن الصعب بمكان إيجاد تعريف شامل لها على اختلاف أنواعها والقوانين التي تحكم عملها فالتشريع الفرنسي عرّف المصرف بأنه: " تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها، ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية.

وفي الولايات المتحدة يعرف المصرف بأنه: " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصرف يسمى "bank charter" سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية الاتحادية أو الفيدرالية ، أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها"<sup>1</sup>.

كما عرّف المشرع المصري في المادة التاسعة عشر من القانون رقم 57 لسنة 1951 المصرف بأنه: " كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تحت الطلب أو بعد أجل.

وعرّف المشرع السوري في المادة ( 104 ) من النظام النقدي الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم (87) تاريخ 28 / 3 / 1953 المصرف بأنه: " المؤسسة التي تتولى بصورة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب أو لأجل لا يتجاوز ( 2 سنة )، لاستثمارها في عمليات مصرفية لحسابها الخاص"<sup>2</sup>.

وعرّف بعض الكتاب المصرف على أنه " منشأة تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها ". بينما يرى البعض الآخر أن المصرف " هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها"<sup>3</sup>.

### 1-1-2 مفهوم السيولة و تعريفها و أهميتها في المصارف التقليدية :

**مفهوم السيولة:** مفهوم السيولة في معناها المطلق تعني نقدية، أما السيولة في معناها اللفظي فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الألتزامات المستحقة الأداء مالياً أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والموجودات سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبدون ألتزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها<sup>4</sup>.

وتعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفيرها من الأهداف الأساسية للمنشآت المالية وخاصة في المصارف التقليدية، و ذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية. لكي تتمكن من الوفاء بألتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها، وتبرز أهمية السيولة للمصارف التقليدية وبقية المنشآت المالية بشكل كبير خاصة في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع لكي

1- عبد الإله، خالد أمين، العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1987، ص: 9.

2- شفير، فائق وأخرون ، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص : 15.

3- البديري ، حسين جميل ، البنوك / مدخل محاسبي وإداري ، عمان ، مؤسسة الوراق ، 2003 ، ص : 16.

4- عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة: عملياتها و إدارتها، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002 م، ص: 230.

تتمكن من إشباع حاجات المجتمع في التسهيلات الائتمانية حيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية نوعية متميزة ومستمرة<sup>1</sup>.

**تعريف السيولة في المصارف التقليدية:** كثرت التعاريف التي تناولت السيولة لدى المصارف التقليدية ومن أهمها:

عرّف السيسي السيولة في المصارف التقليدية: بأنها القدرة على تحويل قيمة الأصل إلى نقدية جاهزة في أقل وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة. وهي تتطلب الموازنة بين الاحتياطات المالية في الأجل القصير والمتوسط، وبين التوظيف في الأصول المختلفة، مما يستلزم دراسة طبيعة ونمط الودائع في المصرف من ناحية تكلفة التمويل (أي تكلفة الحصول على الودائع) والعائد المتحقق من استخدام هذه الودائع، في التوظيفات المختلفة، ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية، وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى<sup>2</sup>.

وأما الحسيني والدوري فقد عرفا السيولة بأنها: هو ماتحتفظ به المؤسسة المالية من الأموال النقدية أو ما يتوفر بها من موجودات سريعة التحويل إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها، إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المؤسسة وبدون تأخير<sup>3</sup>. أما أبو أحمد فقد عرف السيولة بأنها: الاحتفاظ بموجودات سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة<sup>4</sup>.

وقد عرف القرار رقم م ( 588 / م ن / ب 4 ): الصادر عن مجلس النقد والتسليف السيولة لدى المصارف بأنها: قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسييل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية<sup>5</sup>.

أما Rose عرف السيولة بأنها: توفير النقود بالكميات وفي الأوقات التي يحتاجها المصرف بتكاليف مقبولة. ويعد المصرف ذا سيولة عالية عندما يكون بإمكانه توفير النقد اللازم لمصاريفه

---

1 - الحسيني، فلاح، وآخرون، إدارة البنوك - مدخل كمي استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص: 93 .

2- السيسي، صلاح الدين حسن، نظم المحاسبة و المراقبة و تقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره ، ص : 266 .

3- الحسيني، الدوري، إدارة البنوك - مدخل كمي استراتيجي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص: 293.

4- أبو أحمد ، صاحب رضا، إدارة المصارف مدخل كمي تحليلي معاصر، دار الفكر للطباعة، الأردن، عمان، 1998 ص: 185.

5- القرار رقم م ( 588 / م ن / ب 4)، الصادر عن مجلس النقد والتسليف، الجمهورية العربية السورية.

بتكاليف معقولة وفي الأوقات اللازمة. وهذا يعني إما أن يكون للمصرف الأموال النقدية السائلة عند الحاجة، وإما أن يكون بإمكانه توفيرها بالاقتراض أو ببيع بعض الأصول<sup>1</sup>. ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث بأن السيولة هي قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية التي تتكون بشكل كبير في تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان أي القروض لتلبية حاجات المجتمع، وبذلك فإن السيولة التامة تساعد المصرف على تجنب الأثار التي تحدث نتيجة اضطراب المصرف إلى تصفية بعض موجوداته غير السائلة وبذلك فإنها تمثل عنصر الأمان والحماية له.

### أهمية السيولة في المصارف التقليدية:

تعتبر السيولة ذات أهمية، خاصة للمصارف التقليدية لاسيما بالمقارنة مع الوحدات غير المالية، حيث تكون التدفقات الأرصدة النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال المصرف بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية إلى خارج المصرف، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب<sup>2</sup>. وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملاءها إلى الأموال، هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف التقليدية أو من خلال الاقتراض منها. وحيث أن الاحتياجات مستمرة، لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة هذه المتطلبات لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات التالية<sup>3</sup>:

- 1- الظهور في السوق المالية الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
- 2- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- 3- يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.

---

1-Peter s. rose, sylviac. Hudign, **bank management, financial service** , 2008 , p: 345

2- إبراهيم، محمد، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية، عدد 11، اتحاد المصارف العربية، ص: 6.

3- عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجمع العربي، عمان، 2006م، ص: 16. وصادق راشد، الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء، عمان، 2009، ص: 376.

4- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

5- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.

6- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.

7- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي.

### 1-1-3 مكونات السيولة المصرفية:

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزئين رئيسيين:

#### **1-1-3-1 الإحتياطيات الأولية:** هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التقليدي

دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الإحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من خمسة مكونات، هي:

- **النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:** يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التقليدية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكنها من مواجهة إلتزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وأنَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ هذا الرصيد لا يُدرُّ أية عوائد، كما أنَّه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة<sup>1</sup>.
- **الودائع النقدية لدى المصرف المركزي:** تنص التشريعات الحديثة على إلتزام المصرف التقليدي بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى المصرف المركزي، والتي تعرف بنسبة الإحتياطي القانوني. والمصرف المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الإحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنَّ المصرف المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودعة لديه<sup>2</sup>.

- **الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:** وهي الأموال التي يودعها المصرف التقليدي لدى المصارف التقليدية المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

1- الشماع، خليل محمد حسن، إدارة المصارف، مطبعة الزهراء، 1995م، بغداد، ص: 372-373.

2- العطار رشاد، وآخرون، دراسات تطبيقية مصرفية، دار صفا للنشر والتوزيع، الأردن، 1991.

- **الصكوك تحت التحصيل:** وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن<sup>1</sup>.

- **الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:** تستطيع المصارف التقليدية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، مما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الاحتياطيات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين، هما:  
**أولاً: الاحتياطيات القانونية:** تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها المصرف المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى المصرف المركزي. والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطيات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة<sup>2</sup>. وللاحتياطيات القانونية فوائد، أهمها أنها تُعدّ عاملاً وإقياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض<sup>3</sup>. كما وتعاني الاحتياطيات القانونية من سلبيات أهمها أنها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأن هذه الاحتياطيات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الاحتياطيات زادت قابلية المصرف على الإقراض والاستثمار، وبالتالي زادت ربحيته. إن وجود جزء من الاحتياطيات القانونية له غرضان هما: الأول مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة.

---

1-Hempel George H., Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B. **Bank management: text and cases**, 4<sup>th</sup> de, John wiley & sons, Inc, 1994j, p:51.

2- الحسيني، فلاح وأخرون، إدارة البنوك - مدخل كمي استراتيجي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

3- جميل، هيل عجمي، أثر الإحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الإئتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة 1980-2001 مركز الأردن للدراسات، عمان، 2003، ص: 3.

والثاني تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل، كما في السندات، وهي تمثل نيناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها<sup>1</sup>.

ثانياً: **الاحتياطيات العامة:** وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف موجب المصرف المركزي وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية<sup>2</sup>.

**1-1-3-2 الاحتياطيات الثانوية:** الاحتياطيات الثانوية في المصرف التقليدي هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف. والاحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين، الأول محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية، فيكون محددًا بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي أنها تعتبر بمثابة إيداع يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنّ المصارف التقليدية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي أنها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، ك شراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنها مربحة، فإنها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الاحتياطيات الثانوية.

#### **1-1-4 تقدير احتياجات المصرف التقليدي من السيولة:**

هناك طرق عدة لتقدير احتياجات المصرف التقليدي من السيولة نذكر منها<sup>3</sup>:

1- الشماخ، خليل محمد حسن، إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص: 363.

2- أبو حمد، صاحب رضا، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 189.

3- جبر، هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص: 286-288.



#### **1-1-4-1 أسلوب مصادر الأموال و استخداماتها:**

- ترتفع سيولة المصرف عندما تزداد الودائع وتنخفض كمية القروض التي يمنحها.  
- تنخفض سيولة المصرف عندما تنخفض الودائع وترتفع القروض.  
ويحصل عند المصرف فجوة تسمى فجوة السيولة liquidity gab عندما لا تتوافق مصادر السيولة واستخداماتها. فعندما تزيد مصادر السيولة (زيادة الودائع أو انخفاض القروض) عن استخدامات السيولة (انخفاض الودائع أو زيادة القروض) يكون لدى المصرف فجوة سيولة إيجابية وفي هذه الحالة، يجب على المصرف أن يعمل على استثمار الفائض في السيولة في موجودات مربحة ، وبسرعة، وذلك لفترة تمتد حتى يحتاجها المصرف لتغطية حاجاته المستقبلية من النقدية.

أما إذا زادت استخدامات السيولة عن مصادرها فيصبح لدى المصرف فجوة سيولة سالبة وعليه أن يعمل على توفير الأموال من مصادر رخيصة وفي الأوقات التي يحتاجها.

ويتبع مدير السيولة الخطوات التالية في هذا الأسلوب :

1- التنبؤ بالودائع والقروض عن فترة التخطيط للسيولة.

2- حساب التغيرات المتوقعة في القروض والودائع عن الفترة المخطط لها.

3- تقدير صافي الأموال السائلة، من فائض أو عجز خلال فترة التخطيط، وذلك بمقارنة الودائع المقدره مع القروض المقدره.

وتستخدم أساليب إحصائية متنوعة لهذا الغرض، كما يعتمد المديرون على خبراتهم وتقديراتهم للقيام بالتنبؤ بالودائع أو القروض.

#### **1-1-4-2 أسلوب هيكل الأموال:**

ويعتمد هذا الأسلوب على تقسيم الودائع إلى مجموعات حسب احتمال سحبها. وذلك كما يلي :

- **الأموال الساخنة:** هي الودائع ذات الحساسية العالية للفوائد أو التي يعتقد المدير أنه سيتم سحبها خلال الفترة الحالية. وهنا على المصرف أن يحتفظ بنسبة عالية منها نحو (95 %) على شكل أموال سائلة رصيداً لدى البنك المركزي أو استثمارها في أدوات خزينة واتفاقيات إعادة شراء التي يستطيع تحويلها إلى نقد في دقائق أو ساعات معدودة.

- **الأموال شبه الساخنة:** وهي ودائع الزبائن التي من المحتمل أن يتم سحب جزء منها خلال الفترة الحالية. وهنا يحتفظ بنسبة منها 30 % على شكل موجودات سائلة.

- **الأموال الثابتة:** هي الودائع التي لا يتوقع المصرف أن يتم سحبها خلال الفترة الحالية وهنا يحتفظ المصرف بنسبة ضئيلة على شكل أموال سائلة أي نحو 15 % أو أقل.

#### **1-1-3 أسلوب مؤشر السيولة:**

يستخدم هذا الأسلوب بعض مؤشرات السيولة، أي نسب السيولة المستخدمة في الصناعة (المصارف) مثال ذلك:

- **مؤشر مركز النقدية:** الاحتفاظ بمركز نقدي قوي لمواجهة الاحتياطيّات النقدية العاجلة ويقاس بنسبة النقدية إلى مجموع الأصول.

- **مؤشر الأوراق المالية السائلة:** يقاس بنسبة الأوراق المالية قصيرة الأجل الحكومية خاصة إلى مجموع الأصول. فكلما زادت هذه النسبة دلّ ذلك على حسن مركز السيولة لدى المصرف.

- **نسبة المقدرة المالية:** هي نسبة القروض إلى مجموع الأصول، وهذا مؤشر سلبي للسيولة، لأن القروض هي موجودات قليلة السيولة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على قلة السيولة لدى المصرف لأن الأوراق الحالية المرهونة لا يستطيع البنك بيعها أو التصرف فيها.

#### **1-1-5 إدارة السيولة في المصارف التقليدية:** تتكون إدارة السيولة من:

- **مفهوم إدارة السيولة:** إن إدارة السيولة تعني تحديد احتياجات السيولة ثم إدارة المركز المالي للمصرف التقليدي وسنتناول كل منها بالتفصيل<sup>1</sup>:

- **تحديد احتياجات السيولة:** تتحدد السيولة من خلال التشريعات القانونية، بالإضافة إلى ما يضيفه المصرف من مقادير إضافية من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي على القروض، والطلب غير المتوقع على الودائع، ويقوم المصرف بالمواعمة بين هذه المتطلبات وبين النقدية السائلة عن عمليات الإيداع وسداد أقساط القروض أو الإيرادات الأخرى للمصرف التقليدي.

وتجدر الإشارة إلى أن المصرف لا يستطيع أن يقدر على وجه الدقة احتياجات السيولة، إذ أن ذلك يرتبط بالدرجة الأولى بالتنبؤ الدقيق بالطلب على القروض، ودراسة تدفق الودائع، ولذلك فإن تحديد السيولة في الأجل القصير والطويل يحتاج إلى تحليل الخبرة السابقة وأرقام الماضي ومدى

---

1- عيد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص: 233 - 234.

إمكانية ذلك في المستقبل، ويقوم التقدير على افتراض أساسي هو المؤثر الرئيسي للسيولة في المصرف، وهذا بدوره يعطينا مؤشراً على درجة الأمان والاستقرار المصرفي.

ويمكن تقدير حجم السيولة والتنبؤ بها من خلال الخطوات التالية:

1- إعداد سلسلة زمنية شهرية لإجمالي الودائع وإجمالي القروض ويتم تعديل الودائع وفقاً لنسبة الإحتياجات المطلوب احتجازها وفقاً للقانون.

2- رسم خريطة لحركة الودائع والقروض خلال فترة زمنية معينة.

3- طرح إجمالي الودائع من إجمالي القروض في كل شهر خلال الفترة، لإيجاد سلسلة زمنية للاختلافات بين الودائع والقروض ونسب الفرق المستخرج لإجمالي الودائع .

4- استخراج درجة الموسمية في الودائع والقروض باستخدام الأساليب الإحصائية والحاسب الآلي.

5- حساب حركة الودائع والقروض المتوقعة خلال العام بشكل شهري، ثم حساب الفرق بينهما خلال تلك الفترة، وحسابها يكون في شكل نسبة مئوية.

#### - إدارة المركز النقدي:

إن تحديد احتياجات السيولة يعقبا إدارة جديدة للمركز النقدي حتى تستكمل عملية إدارة السيولة في المصارف التقليدية، والاعتماد بدرجة محدودة على النظريات في هذا المجال وهذا يعني أن إدارة المركز النقدي يعني معاشة يومية تتم من خلال استبقاء حاجة المصرف من الاحتياطات القانونية والاحتفاظ بقدر كافي من العملاء، ثم التعرف إلى مدى تأثير الأرصدة النقدية داخل المصرف بملايين العمليات التي تتم خارج المصرف وينتج عنها تدفق النقدية السائلة من وإلى المصرف.

ويمكن للمصرف أن تعد موازنة تقديرية يومية لحجم التدفق النقدي بها وفقاً لدراسات تأخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاعتبار، وتسترشد بسلسلة زمنية لنشاط المصرف ويعبر مركز المصرف التقليدي النقدي عن مقدار العملات المساعدة والعملات الأجنبية والأرصدة تحت الطلب المستحقة لدى المصارف المحلية، وتلك الأرصدة التي يتم الاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وتتأثر هذه المتطلبات يومياً بحجم العمليات التي تتم من خلال التدفق النقدي الداخل والخارج من المصرف، و نظراً لأن هذه النقود عادة لا تدر أي دخل بالنسبة

للمصرف، فإن الإدارة الرشيدة تحاول أن تتجنب الاحتفاظ بأي قدر يزيد عن حاجتها ولتحقيق هذا الغرض فإن المسؤول يجب أن يعرف مقدار ما يجب الاحتفاظ به بشكل سائل.

ومن خلال ماسبق يرى الباحث: أن كل مصرف لكي يتمكن من إدارة السيولة بكفاءة لا بد أن يحدد مصادر الأموال ومصادر الطلب عليها، وتحديد التدفقات النقدية، ومعرفة مواطن التعارض بين السيولة و الربحية والأمان، وتحديد مداخل حل التعارض بين السيولة والأهداف الأخرى.

#### - نظريات إدارة السيولة المصرفية:

توجد عدة نظريات لإدارة السيولة المصرفية في المصارف التقليدية، إلا أن أهمها هي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة المطلوبات<sup>1</sup>:

**1- نظرية القرض التجاري:** تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التقليدي تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون بردّ ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقاً لهذه النظرية، فإن المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الإستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الإسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة، ويؤخذ على هذه النظرية:

1- فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية، والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي.

2- حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة خطوط الإنتاج، وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة، وذلك لطول فترة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.

3- لم تأخذ هذه النظرية بنظر الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة. أما بالنسبة لودائع التوفير، فكثر عدد تلك الحسابات وطبيعتها

---

1- أرشيد، عبد المعطي رضا، وآخرون، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص: 100.

من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي. أما الودائع الثابتة، فتاريخ استحقاقها معروفة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.

4- قيامها على افتراض إمكانية إكمال التورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائماً، خاصة في أوقات الكساد والأزمات الإقتصادية.

2- **نظرية إمكانية التحويل:** تعتمد هذه النظرية أساساً على أن سيولة المصرف التقليدي تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها. وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافة لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية<sup>1</sup>.

3- **نظرية الدخل المتوقع:** تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف التقليدي يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقع للمقترضين في المستقبل. وهذا يمكن المصرف التقليدي من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين ... ) الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها<sup>2</sup>.

4- **نظرية إدارة المطلوبات:** تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أن المصارف التقليدية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء.

وعادة ما تكون القيمة الإسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإن معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان

1- أبو حمد، صاحب رضا، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

2- أرشيد، عبد المعطي رضا، وآخرون، إدارة الإئتمان، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى إتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له إسترداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الإسمية أقل من القيمة الإسمية للشهادات القابلة للتداول كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول. وودائع سوق النقد. وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلته المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنها تعمل على زيادة أرباح المصرف<sup>1</sup>.

---

1- Raulett, J., **money and Banking, an introduction to analysis and policy**, 3<sup>rd</sup> ed, santa Barbara, Jones wiley and son, 1977

## 2-1 إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

قبل الحديث عن السيولة في المصارف التقليدية سنقوم بإعطاء لمحة عن المصارف التقليدية:

### 1-2-1 تعريف المصارف الإسلامية:

تعددت التعاريف التي تناولت المصارف الإسلامية فعرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية من الفقرة الأولى من المادة الخامسة المصارف الإسلامية: " يقصد بالمصارف الإسلامية في هذا النظام، تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الألتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً<sup>1</sup> .

كما عرّف آخرون المصرف الإسلامي بأنه: " مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل التعاليم الإسلامية فهو مصرف صاحب رسالة وليس مجرد تاجر، مصرف يبحث في المشروعات الأكثر نفعاً وليس مجرد الأكثر ربحاً، المصرف الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية"<sup>2</sup> .

وقد جاء تعريف آخر للمصارف الإسلامية على أنها " المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية، مع ألتزامها باجتتاب التعامل بالفوائد أخذاً وإعطاءً. بوصفه تعامللاً محرماً شرعاً وباجتتاب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية. وعليه فإن المصرف لا يكون إسلامياً إلا إذا كانت أعماله كلها ملتزمة بأحكام الشرع. والامتناع عن التعامل بالربا ليكون المصرف إسلامياً"<sup>3</sup> .

وتم تعريف المصرف الإسلامي في الفقرة (أ) من المادة (1) في المرسوم التشريعي (35) على أنه: " هو المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي ألتزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على أساس الفائدة أخذاً وعطاءً ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية أو في مجال التمويل والاستثمار"<sup>4</sup> .

1- اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، مصر الجديدة ، القاهرة ، 1977 .

2- محمد سعيد، سلطان وآخرون، إدارة البنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1989 ، ص : 53-54 .

3- عريقات، حربي محمد، إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث " دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 30.

4- المرسوم التشريعي رقم (35) الخاص بإحداث المصارف الإسلامية في سورية ص: 35.

## 1-2-2 تعريف وأهمية السيولة النقدية في المصارف الإسلامية:

### تعريف السيولة النقدية في المصارف الإسلامية:

كثرت التعريفات التي تناولت السيولة النقدية في المصارف الإسلامية وهي كالتالي: عرف خان السيولة في المصارف الإسلامية: "أنها قدرة المصرف الإسلامي على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المودعين في الوقت المناسب ودون الأضرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية. وأن يتم ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية"<sup>1</sup>.

أما الراوي فعرف السيولة: "أنها قدرة المصرف الإسلامي على الوفاء على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة في القيمة"<sup>2</sup>. ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث أن تعريف السيولة في المصارف الإسلامية يكاد لا يختلف عن تعريف السيولة في المصارف التقليدية.

### أهمية السيولة النقدية في المصارف الإسلامية:

وإذا كانت السيولة في المصارف التقليدية هامة وتحتل المركز الأساسي من اهتمام الإدارة كما ذكرنا سابقاً فإنها تعتبر بالنسبة للمصارف الإسلامية أكثر أهمية وذلك للأسباب التالية<sup>3</sup>:

- 1- ضرورة الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية التي توجب انسياب الأموال إلى مجالات الاستثمار المختلفة وعدم اكتنازها وحبسها بما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- 2- وجوب استثمار الأموال بالصيغ والأدوات الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وحرمة التعامل بنظام الفوائد الربوية.
- 3- ضرورة المحافظة على سمعة المصرف الإسلامي، فوجود فائض نقدي أكثر من الواجب الاحتفاظ به قد يفهم منه أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري وأنه يجمد الأموال، كما أن وجود عجز نقدي قد يعرض المصرف الإسلامي لمشكلات، وهذا قد يقود إلى فقد الثقة به مما يجعل المودعون والمستثمرون يهرعون إلى سحب أموالهم منهم.

---

1- خان، طارق الله و آخرون، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2003، ص: 42.

2- الراوي، خالد وهيب، إدارة العمليات المصرفية، ص: 241.



4- يباشر المصرف الإسلامي أنشطة استثمارية متعددة ومتنوعة بعيدة عن نظام الفائدة الربوية وهذا يوجب الاحتفاظ بمستوى سيولة أعلى من مستوى السيولة المطلوب من المصرف التقليدي وهذا يؤثر على العائد الإجمالي على الاستثمار.

5- يوظف المصرف الإسلامي معظم الأموال في مشروعات اقتصادية تنموية فعلية مختلفة الآجال وهذا يبرز أهمية تخطيط النقدية اللازمة بها وفق البرامج الزمنية حتى لا يحدث خللاً في هذه البرامج.

6- حتى الآن لم تستكمل شبكة المصارف الإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي حتى يسهل من تبادل النقدية فيما بينها، كما هو الحال في المصارف التقليدية، أو بين المصارف التقليدية والمصرف المركزي وحتى تستكمل هذه الشبكة وتبرم الاتفاقيات اللازمة يجب أن يكون لدى المصارف الإسلامية بدائل أخرى تمكنها من استثمار وتغطية العجز النقدي.

7- لا تستطيع المصارف الإسلامية أن تغطي ما تتعرض له من انخفاض في معدل السيولة النقدية عن طريق المصارف التقليدية لأن ذلك يوقعها في الربا المحرم شرعاً وبالعكس في حالة وجود ارتفاع في معدل السيولة لا تستطيع أن تستثمر هذا الفائض لدى المصارف التقليدية بفائدة محرمة.

8- هناك الكثير من المعاملات المالية في سوق الأوراق المالية غير جائزة شرعاً، مثل الاختيارات والمستقبلات والمشتقات وغيره، وعليه لا تستطيع المصارف الإسلامية التعامل في هذه السوق وإن تعاملت ففي حدود ضيقة تماماً وفي إطار الضوابط الشرعية.

### 1-2-3 العوامل التي تحدد مستوى النقدية المراد الاحتفاظ بها في المصارف الإسلامية:

يتأثر مستوى النقدية الواجب الاحتفاظ به في المصارف الإسلامية بعدة عوامل من أهمها مايلي<sup>1</sup>:

- 1- القوانين والتعليمات الصادرة عن المصارف المركزية التي تخضع لها المصارف الإسلامية.
- 2- مدى إمكانية الحصول على نقدية من خارج المصرف الإسلامي بسهولة فكلما كان من الممكن تدبير العجز النقدي بسهولة طبقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية كلما تطلب ذلك

---

1- شحاته، حسين حسين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة، 2010، ص: 15 - 16.

الاحتفاظ برصيد نقدي قليل والعكس بالعكس وكما ذكرنا سابقاً أن هناك صعوبة أمام المصارف الإسلامية في الحصول على نقدية بسهولة أو بدون أن تتعامل بالربا أخذاً وعطاءً.

3- طبيعة وسهولة تحويل عناصر الأصول المتداولة الأخرى إلى نقدية أخرى فإذا كانت معظم عناصر الأصول المتداولة شبه نقدية كلما تطلب ذلك الاحتفاظ برصيد نقدي قليل والعكس صحيح.

4- نسبة رأس المال إلى الاستثمارات الخطرة ومدى استعداد إدارة المصرف الإسلامي لتحمل المخاطر<sup>1</sup>.

5- الحالة الاقتصادية السائدة، ويعتمد ذلك على الوضع الاقتصادي فإذا كان انكماشياً فهذا يعني ازدياد درجة السيولة المحتفظ بها في المصارف نتيجة التخوف من عدم إمكانية السداد، والطلب على القروض أيضاً سيقبل، وأما إذا كان في حالة رواج فإن الطلب سيزداد، والمصارف ستقوم بالتمويل وبالتالي تتناقص درجة السيولة في حدود السلامة المالية التي تحددها ظروف كل مصرف على حدة<sup>2</sup>.

#### 1-2-4 السياسات النقدية التي تحكم إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

يحكم إدارة النقدية مجموعة من العوامل التي يضعها المصرف الإسلامي في الاعتبار عند وضع السياسات النقدية من أهمها<sup>3</sup>:

- 1- سياسات الاستثمار بصفة عامة وعدم حبس الأموال.
- 2- سياسة تدبير العجز في السيولة بدون اللجوء إلى الاقتراض بفائدة.
- 3- سياسة لاستثمار الفائض في السيولة بدون اللجوء إلى الإقراض بفائدة.
- 4- سياسة أولوية التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية.
- 5- سياسة عدم التعامل مع المصارف التقليدية إلا عند الضرورة وبعيداً عن نظام الفائدة والمقامرات وكافة السبل المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 6- سياسة الألتزام بقوانين وتعليمات المصرف المركزي.

---

1- chandlerl, themnetary, **financial system**, New York, harbor and row, 1979, p:45.

2- المحيسن، البنوك والمؤسسات المالية في الأردن، حقائق وأرقام، ص: 16.

3- شحاته، حسين حسين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 15 - 16.

## 1-2-5 متطلبات إدارة السيولة الفعالة في المصارف الإسلامية:

توجد عدة متطلبات تسهم في إدارة السيولة بفعالية في المصرف الإسلامي من بينها<sup>1</sup>:

- **التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي:** إن أموال المصرف الإسلامي تشتمل على حقوق المساهمين بمشتملاتها المعروفة من رأس مال واحتياطيات وأرباح واحتياجات، إلى جانب الودائع بأشكالها المختلفة الجارية منها والإدخارية والاستثمارية، هذا بالإضافة إلى أية التزامات أخرى تجاه المصارف أو المصرف المركزي.

- **تحديد مجالات الاستخدامات المالية من المصرف الإسلامي:** تتمثل جوانب الاستخدامات المالية في المصرف الإسلامي في النقد في خزينة المصرف، والنقدية لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى، كذلك الاستثمارات المالية المباشرة إضافة إلى عمليات التمويل المختلفة في مجالات المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة، إلى جانب مالدى المصرف الإسلامي من أصول ثابتة.

- **تخطيط التدفقات النقدية في المصرف الإسلامي:** يجب العمل على تصنيف وتحليل التدفقات النقدية وتحقيق درجة مناسبة من التناغم فيما بينها حتى يتمكن المصرف من توفير درجة مناسبة من السيولة وذلك لمقابلة الاحتياجات التالية:

- الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية.
- الطلبات الفجائية لأصحاب الودائع الادخارية.
- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الاستثمارية إذا كان من الممكن سحبها قبل موعدها.

- المصروفات العادية للمصرف.
- طلبات التمويل المختلفة للمشاركة والمضاربة والمرابحة.
- انتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المصرف.

- **التعرف على مواطن التعارض بين السيولة والربحية:** من المعروف أن الاحتفاظ بقدر يزيد عن اللازم يفقد البنك الإسلامي أرباحاً كان من الممكن تحقيقها إذا عمد إلى تشغيل هذه السيولة

---

1- انظر شابرا، محمد وآخرون، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، ص: 69-70، وانظر المغربي، عبد الحميد الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ص: 142-144، وانظر خان، طارق الله إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ص: 42-44.

في مجالات تدر أرباحاً، ومن ثم تبدو قضية التعارض بين الربحية كهدف يصبو إليه المصرف الإسلامي، والسيولة كوسيلة تمثل عائقاً أمام تحقيق هذا الهدف، فالربحية يجب أن تكون مناسبة مستقرة لتحقيق الإشباع الملائم لحاجات العملاء من ناحية، وملاك المصرف من ناحية أخرى، وتعمل على استقرار المصرف ونموه في المجتمع لهذا يجب على إدارة المصرف إدراك هذه الحقيقة والعمل على تحقيق الانسجام بين أهداف المصرف المختلفة والوسائل التي يمكنه الاستعانة لتحقيق هذه الأهداف<sup>1</sup>.

- الودائع الجارية تخصص للنقدية والأرصدة لدى المصارف والتمويل قصير الأجل مثل مجالات المتاجرة المباشرة والمرابحة.
- الودائع الاستثمارية تخصص نسبة منها للنقدية والتمويل قصير الأجل أيضاً هذا فضلاً عن التمويل طويل الأجل مثل مجالات الاستثمار المباشر والمشاركة والمضاربة.
- ودائع التوفير تخصص للنقدية والأرصدة لدى المصارف والتمويل قصير الأجل والاستثمارات طويلة الأجل.
- الأموال المملوكة للمصرف، وتخصص للأصول الثابتة في المصارف والاستثمارات طويلة الأجل.

---

1- الهواري، سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987، ص: 122.

## 1-2-6 مشكلات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

يمكن تلخيص أهم المشكلات التي تواجهها إدارة السيولة في المصارف الإسلامية من خلال الشكل رقم (1) التالي:

شكل رقم (1) يوضح مشكلات السيولة في المصارف الإسلامية:

أهم المشكلات	←	الحلول المقترحة
تباين أجل الاستحقاق	←	الاعتماد بشكل كبير على الحسابات
البطء في تطوير أدوات مالية إسلامي	←	القيود الشرعية على بيع الديون والتي تمثل جزءاً كبيراً من أصول البنوك الإسلامية
عدم وجود سوق مالي ثانوي	←	الوسائل التقليدية غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية والاختلافات الفقهية في بعض الوسائل
عدم وجود أدوات قصيرة الأجل لاستثمار الفائض	←	اللجوء إلى مرابحات السلع الدولية رغم الإشكاليات في عدم الانضباط الكامل مع مبادئ الشريعة الإسلامية
عدم وجود سوق مصرفية بين المصارف الإسلامية	←	اللجوء إلى مرابحات السلع الدولية رغم الإشكاليات في عدم الانضباط الكامل مع مبادئ الشريعة الإسلامية

المصدر: دويك، عبد القادر، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سوريا، دمشق، 22 - 23 ، مارس، 2010، ص: 18.

## 1-2-7 الأدوات المالية والنقدية المستخدمة في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

من الأدوات المالية المستخدمة في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: الصكوك الإسلامية، وشهادات الاستثمار، وسندات المضاربة وستتناول كل منهم بالتفصيل:

### **1-7-2-1 الصكوك الإسلامية: سنتناولها كما يلي:**

- **الصكوك الإسلامية كأداة مستخدمة في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:** تقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقاً لقاعدة (الغرم بالغرم) على منوال نظام الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار، حيث تؤسس شركة مساهمة (مؤسسة مالية إسلامية) لهذا الغرض، ولها شخصية معنوية مستقلة، وتتولى هذه المؤسسة المالية إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين، ومن حق كل حامل صك المشاركة في رأس المال والأرباح والتداول ونحو ذلك من المعاملات في الأسواق المالية وقد تكون الجهة المصدرة لهذه الصكوك أحد المصارف الإسلامية، ويتم ذلك وفقاً للقوانين المحلية السائدة في الدولة التي سوف تنشأ فيها.

### **- خصائص الصكوك الإسلامية:**

من أهم الخصائص التي تميز الصكوك الإسلامية:

1- يتكون رأس مال الصكوك من وحدات استثمارية متساوية القيمة يخول لصاحبها حصة شائعة في موجودات العملية أو المشروع موضوع التمويل بنسبة ملكيته من الصكوك إلى إجمالي قيمة الصكوك.

2- قد تكون الموجودات أعيان أو حقوق ملكية أو غير ذلك لا يكون أغلبها نقوداً تجنباً للربا.

3- يتم تداول الصكوك بأي وسيلة من وسائل التداول الجاهزة شرعاً وقانوناً، حيث إن لمالك الصك حق نقل ملكيته أو رهنه أو هبته أو غير ذلك من التصرفات المالية من خلال شركات الوساطة المالية ومن خلال الأسواق المالية أو ما في حكمها.

4- يطبق على الصكوك الإسلامية بصيغة أساسية فقه المضاربة وتتمثل أطرافها في الآتي:

- الشركة المصدرة للصكوك: (شركة ذات شخصية معنوية) وتمثل ربّ العمل وفقاً لفقه المضاربة وتمثل (المضارب).

- المشاركون في الصكوك ويمثلون (ربّ المال).

5- قد تستعين الشركة المصدرة (المضارب) للصكوك بالخبراء والاستشاريين من التخصصات المختلفة في مجال إصدار الصكوك وتسويقها والتأمين ضد مخاطرها وغير ذلك من الأمور الموجبة لإنجاح إصدار وتداول الصكوك من الأسواق المالية.

6- يتم توزيع العوائد (الأرباح التشغيلية) وكذلك العوائد (الأرباح الرأسمالية) الناجمة من المشروع أو من العملية المستثمر فيها رأس المال بين الشركة المصدرة وبين المشاركين في الصكوك بنسبة شائعة يتم الاتفاق والتراضي عليها، والمشار إليها في نشرة الاكتتاب، ويجوز أن يعود النظر إليها باتفاق الطرفين<sup>1</sup>.

- **المعيار الشرعي لصكوك الاستثمار:** يعتبر أسلوب صكوك الاستثمار من الأساليب المناسبة للمصارف الإسلامية حيث صدر بشأنه معياراً شرعياً عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار رقم 17 الذي يهدف إلى بيان حكم إصدار صكوك الاستثمار وتداولها، وبيان أنواعها وخصائصها وضوابطها الشرعية وشروط إصدارها وتداولها للتعامل بها في المؤسسات المالية الإسلامية<sup>2</sup>.

- **دور الصكوك الاستثمارية في إدارة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية:** تتلخص أنه في حالة فائض السيولة عن المشروعات الاستثمارية القائمة والمخططة يقوم المصرف الإسلامي بشراء تلك الصكوك وفق معايير وضوابط معينة وفي حالة عجز السيولة يقوم المصرف الإسلامي بتسييل بعض ماعنده في محافظ الصكوك وفق ضوابط ومعايير معينة، وتضبط عملية الشراء والبيع مجموعة من السياسات المالية والاستثمارية التي تحكم إدارة الخزينة في المصارف الإسلامية.

- **مخاطر الصكوك الاستثمارية الإسلامية:** يتم التعامل فيها في بعض أسواق الأوراق المالية، ولكن يكتنفها مخاطر تقلبات الأسواق ومخاطر سوء الإدارة ومخاطر الاحتكارات ذات النفوذ السياسي. وهذه المخاطر يمكن الحد من أثارها السلبية عن طريق سياسة التنوع وتكوين المخصصات والرقابة الفعالة السابقة والمتزامنة واللاحقة<sup>3</sup>.

1- أبو غدة، عبد الستار، الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الصكوك، بنك التمويل المصري السعودي، 2008، ص: 121.

2- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، "كتاب المعايير الشرعية"، المعيار الشرعي رقم 17، صكوك الاستثمار، 2004، ص: 258.

3- الحطاب، كمال توفيق، الصكوك الاستثمارية والإسلامية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية العدد 343، 2009.

## 1-2-7-2 شهادات الاستثمار:

- شهادات الاستثمار كأداة مستخدمة في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

ظهرت في الأونة الأخيرة في مجال الاستثمار، أوعية استثمارية مجمعة توجه نحو مجالات استثمار خاصة معينة أو غير معينة يطلق عليها صناديق الاستثمار (أو أوعية استثمارية) حيث تتكون هذه الصناديق من عدة وحدات يطلق عليها: صك استثماري أو شهادة استثمار.

ويقصد بصندوق الاستثمار في هذه الدراسة بأنه وعاء للاستثمار له ذمة مالية مستقلة، يهدف إلى تجميع الأموال في صورة وحدات استثمارية وتوظيفها في مجالات محددة، ويدير الصندوق شركة استثمار تمتلك تشكيلة من الأوراق المالية أو المشروعات الاستثمارية.

وتتمثل المعالم الأساسية لصندوق الاستثمار في الآتي:

1- إنه وعاء يهدف إلى تجميع مدخرات المستثمرين نحو استثمارات في مشروعات معينة.

2- لصندوق الاستثمار ذمة مالية مستقلة عن الجهة (الشركة) التي تديره.

3- يتولى إدارة صندوق الاستثمار شركة أو جهة أو مؤسسة مالية، مثل شركات الاستثمار، المصارف والمصارف الإسلامية، ويتكون رأس مال هذه الجهة من أسهم يطلق عليها أسهم الإدارة.

4- يتكون صندوق الاستثمار من وحدات استثمارية تشبه السهم الذي يمثل حصة في رأس مال الشركة ويطلق عليها أسم أسهم مشاركة أو أسهم استثمارية أو وحدات استثمارية.

5- تقوم الجهة التي تدير صناديق الاستثمار باستثمار الأموال المجمعة في مشروعات استثمارية حسب خطة الاستثمار المعدة وفق دراسات الجدوى.

- دور شهادات الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الإسلامية في إدارة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية: تتمثل آلية التعامل مع الأوراق المالية التي تصدرها صناديق الاستثمار الإسلامية في ما يلي:

- حالة وجود فائض: يقوم المصرف الإسلامي بشراء شهادات الاستثمار التي تصدرها الصناديق، ويختار ما يناسبه حسب الآجال ونوعية المخاطر وطبيعة محتويات المحافظ الاستثمارية وآلية التسييل.



- حالة وجود عجز في السيولة: يقوم المصرف الإسلامي ببيع ماله من شهادات الاستثمار التي أصدرتها الصناديق وعليه أن يختار الوقت المناسب لذلك حتى لا يتحمل خسائر أو يضيع أرباح.

- مخاطر شهادات الاستثمار: من أهم سلبيات هذا السبيل هو عدم التعامل في هذه الشهادات في سوق الأوراق المالية أو صعوبة التسييل بسرعة عند الحاجة، وهذه السلبيات يمكن التغلب عليها إذا طبقت سياسة التنوع في هذه الشهادات كما أن من أهم مخاطرها: تعرض المشروعات الاستثمارية للتقلبات والأزمات المالية وسوء الإدارة بما يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

### 1-2-7-3 سندات المضاربة المشاركة في الربح والخسارة:

- سندات المضاربة المشاركة في الربح و الخسائر ودورها في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: هي نوع من أنواع السندات لا تدر عائداً ثابتاً، بل مشاركة في الربح و الخسارة وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم في الفقه الإسلامي، ومشتري السند لا يشارك في الإدارة ولكن يشارك في الربح والخسارة، مثل حامل السهم.

ولقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورته الرابعة هذه الصيغة وأطلق عليها سندات المقارضة (المضاربة) المشاركة في الربح والخسارة.

ومن المنظور المالي الشرعي لا تختلف كثيراً عن صكوك الاستثمار السابق تناولها ولكن تتميز بأنها قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية وتقرها المصارف المركزية ومؤسسات النقد.

- دور سندات المضاربة المشاركة في الربح والخسارة في إدارة مشكلة السيولة: يمكن أن يساهم هذا الأسلوب في إدارة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية ففي حالة نقص السيولة تستطيع المصارف أن تصكك بعض مشروعاتها الاستثمارية طويلة الأجل مثل:

مشروعات الاستصناع، مشروعات بيع السلم، مشروعات الإجارة المنتهية بالتملك، مشروعات المشاركة المنتهية بالتملك وغيرها، وبذلك تستطيع الحصول على السيولة اللازمة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ومن ناحية أخرى في حالة وجود فائض من السيولة تستطيع أن تشتري مثل هذه الصكوك من المعروض منها حسب السياسات التي تدير الخزينة.

وما يمتاز به هذا الأسلوب من أسلوب التمويل والاستثمار الإسلامي هو خاصية التعامل في الأسواق المالية في بعض الدول الإسلامية، ويمكن للشركات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التعامل به.

- **مخاطر سندات المضاربة المشاركة في الربح والخسائر** : هي نفس مخاطر الصكوك الاستثمارية السابق الإشارة إليها في البنود السابقة.

### **1-2 تقييم إدارة السيولة المصرفية والمؤشرات المالية المستخدمة:**

تستخدم المنشأة المالية ومنها المصارف العديد من المؤشرات المالية للحكم على مدى كفاءة إدارة السيولة النقدية فيها، وبما يمكنها من تأدية التزاماتها المالية في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، خاصة وإن السيولة تمثل سيف ذو حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلباً على ربحية المصرف، ومن ناحية أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي ويحقق الضعف في كفاءة المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض (التمويل) المقدم له.

ويمكن تقسيم المؤشرات المالية المستخدمة في مجال تقييم إدارة السيولة المصرفية إلى<sup>1</sup>:

- نسب السيولة القانونية.

- نسب سيولة الأصول.

- نسب سيولة المطلوبات.

- نسب سيولة البنك.

وسيتم عرض كل من هذه النسب تباعاً فيما يلي:

**نسب السيولة القانونية:** وتقسم هذه النسب إلى:

**نسبة الاحتياطي القانوني:** وهي النسبة التي يتعين على البنوك (التقليدية والإسلامية) الاحتفاظ بها لدى المصرف بدون فائدة وذلك بنسبة معينة من الودائع لديها، وبذلك يتحقق جانب لدى البنوك، وفي نفس الوقت تستخدم هذه النسبة باعتبارها (أحد أساليب الرقابة الكمية) للحد من قدرة المصارف على منح الائتمان المصرفي طبقاً لما تقتضيه السياسة النقدية العامة فإذا قرر

---

1- العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، جامعة اليرموك، عمان، 2010، ص: 400.

المصرف المركزي إتاحة الفرصة للمصارف لزيادة الائتمان المصرفي فإنه يخفض نسبة الاحتياطي القانوني، وبالعكس، إذا قرر المصرف تخفيض كمية النقود وتخفيض كمية الائتمان فإنه يزيد من نسبة الاحتياطي القانوني. وتراعي المصارف التقليدية منها والإسلامية أن تكون هذه النسبة لديها أعلى من النسبة المطلوبة كلما أمكن ذلك. ويتم حسابها كما في المعادلة رقم (1) التالية:

$$س1 = \text{(النقد لدى البنك المركزي) / (الودائع ومافي حكمها) * 100}$$

وتبعاً لقوانين وأنظمة المصارف السورية تحتفظ المصارف بإحتياطي إلزامي لدى المصرف المركزي بما نسبته 10% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار رقم 389 / م ن / ب4 الصادر بتاريخ 5 / 5 / 2008، وهذه النسبة (10%) تطبق على المصارف التقليدية والإسلامية وكانت هذه النسبة 5% في 31 / 12 / 2007 من متوسط ودائع العملاء استناداً إلى القرار رقم 72 / م ن / ب4 الصادر بتاريخ 9 / 12 / 2004.

نسبة السيولة القانونية: بناء على أحكام الفقرة (1-ب) من المادة (99) من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي الصادر بالقانون رقم / 23 / تاريخ / 17 / 3 / 2002 يتوجب على كل مصرف أن يحتفظ في أي يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20% وتحتسب هذه النسبة بقسمة صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية المرجحة (المنقلة) ويستثنى من هذه النسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على الودائع المذكورة سابقاً.

يشمل بسط و مقام نسبة السيولة القانونية أعلاه، العناصر التالية:

أ- عناصر البسط:

تشمل عناصر البسط، صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز من وضع الموجودات منزلاً منها العناصر المشابهة لها في وضع المطالبين وذلك حسب ما هو وارد في القواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية للأوضاع المصرفية الصادر بالقرار رقم (4844) بالنسبة للمصارف التقليدية والقرار رقم (5492) بالنسبة للمصارف الإسلامية.

ب- عناصر المقام :

وتشمل عناصر المقام كافة الودائع والالتزامات الأخرى أو التزامات خارج الميزانية وفي حال انخفاض نسبة السيولة عن النسب المحددة المذكورة سابقاً تفرض غرامة نقدية على المصرف بمعدل 1 / 3650 من قيمة النقص عن كل يوم يستمر فيه النقص على ألا تقل عن 100000 وتفيد الغرامة على حساب المصرف لدى مصرف سورية المركزي.

قرار رقم (588 / م ن / ب 4) الصادر عن مجلس النقد والتسليف، الجمهورية العربية السورية<sup>1</sup>. مما سبق يتضح أنه لا يوجد اختلاف فيما بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث الاحتياطي الإلزامي حيث يطلب من المصارف التقليدية والإسلامية الاحتفاظ بنفس النسبة من الودائع (10%) وكذلك بالنسبة لنسبة السيولة حيث يطلب من كلا المصرفين الاحتفاظ بنسبة سيولة يومية 20% من العملة المحلية و 30% بالعملة الأجنبية<sup>1</sup>.

#### نسب سيولة الأصول:

وتشمل هذه النسب كل من نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول، ونسبة الاستثمارات القصيرة إلى إجمالي الاستثمارات. مبينة بالتالي<sup>2</sup>:

**نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول:** تقيس هذه النسبة حجم الأموال السائلة لدى المصرف إلى إجمالي موجودات المصرف مبينة بالمعادلة رقم (2) كمايلي:

**س<sub>2</sub> = النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى / إجمالي الموجودات \* 100**

ومن الممكن تطبيق هذه النسبة في كل من المصارف التقليدية والإسلامية حيث تشير هذه النسبة إلى درجة السيولة الموجودة لدى المصرف وبالتالي ارتفاع هذه النسبة يشير إلى ضعف قدرة المصرف على استغلال مصادر أمواله في توظيف فعال قادر على جني العوائد، الأمر الذي يشير مبدئياً إلى ضعف ربحية هذا المصرف كما أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى ضعف في قدرة المصرف على إدارة السيولة وأنه قد يواجه مشكلة في وضع السيولة لديه.

**نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول:** تشير هذه النسبة إلى احتياطات المصرف من الأصول غير السائلة، ولكنها الأكثر قابلية للتحويل إلى نقد لمواجهة التزامات

1-التعليمات الخاصة بنسبة السيولة، صادرة عن مجلس النقد والتسليف السوري بالقرار رقم ( 73 / م ن / ب 4 )، 2004، سورية، ص: 2.

2- العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 401.

طارئة أو سحبيات غير عادية أو فرص إستثمارية سانحة. وفي الغالب، تتضمن هذه الأوراق المالية درجة مخاطر أقل. وبنفس الوقت، تحقق للمصرف عوائد، وإن كانت قليلة إلا أنها الأفضل من الاحتفاظ بقيمتها نقلاً. ويفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من النسبة الأولى الواردة أعلاه، وذلك لسهولة تحويلها إلى نقد من جهة، وإمكانية تحقيق عوائد منها، من جهة ثانية ويتم حسابها كما في المعادلة رقم (3) التالية:

$$س3 = (\text{الأوراق المالية المتاحة للبيع} + \text{استثمارات البنك الذاتية في الأوراق المالية المتاحة للبيع}) / (\text{إجمالي الموجودات}) * 100$$

ويمكن تطبيق هذه النسبة في المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية<sup>2</sup>.

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات: تقيس هذه النسبة مدى أهمية مكونات المحفظة الاستثمارية الكلية للمصرف، من حيث فترة استحقاقها، أي استردادها، فالنسبة المرتفعة للاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي استثمارات المصرف تعني زيادة معدل دوران الأموال بالمصرف. وذلك أن النسبة المرتفعة تعني أن جزءاً كبيراً من توظيفات المصرف سوف تسترد خلال فترة قصيرة أي أقل من سنة وبالتالي هناك حاجة متزايدة نحو جذب عملاء أكثر بحاجة إلى تمويل أقل من سنة<sup>1</sup>.

ويتم حسابها بالمعادلة رقم (4) التالية:

$$س4 = (\text{مجموع الاستثمارات قصيرة الأجل}) / (\text{مجموع الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل}) * 100$$

وتكون هذه النسبة في المصارف التقليدية على الشكل التالي:

$$س4 = (\text{الاستثمارات في المحافظ المالية} + \text{الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق} + \text{استثمارات في سلع وبضائع}) / (\text{جميع الاستثمارات قصيرة الأجل} + \text{الاستثمارات في التأجير} + \text{الاستثمارات في العقارات} + \text{الاستثمارات في الشركات التابعة والحليفة})$$

1- الحسيني والدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

وتصبح هذه النسبة في المصارف الإسلامية على الشكل التالي:

$$\text{س4} = (\text{القروض الحسنة} + \text{الاستثمارات في المحافظ المالية} + \text{الاستثمارات بها لتاريخ الاستحقاق} + \text{نمذ بيع مؤجلة} + \text{تمويلات المضاربة والمشاركة} + \text{استثمارات في بضائع وبيع} + \text{موجودات أخرى قصيرة الأجل}) / (\text{جميع الاستثمارات قصيرة الأجل} + \text{الاستثمارات في التأجير} + \text{الاستثمارات في العقارات} + \text{الاستثمارات في الشركات التابعة والحليفة}) * 100$$

نسب سيولة المطلوبات:

وتشمل هذه النسبة كل من نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات ونسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول، مبينة كما يلي:

نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات: وتشير هذه النسبة إلى أمرين: الأول: وهو نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي المصادر الخارجية للمصرف. والثاني: مدى سيولة مطلوبات المصرف، أي مدى استحقاق هذه المطلوبات ويتم حسابها كما في المعادلة رقم (5) الموضحة بالتالي:

في المصارف التقليدية:

$$\text{س5} = (\text{الودائع الجارية وتحت الطلب} + \text{حسابات المصارف والمؤسسات المصرفية}) / (\text{إجمالي المطلوبات}) * 100$$

وفي المصارف الإسلامية:

$$\text{س5} = (\text{الودائع الجارية وتحت الطلب} + \text{حسابات المصارف والمؤسسات المصرفية}) / (\text{إجمالي المطلوبات ماعدا حسابات الاستثمار المطلقة}) * 100$$

نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول: وتدل هذه النسبة إلى أمرين:

الأول: هو نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي استثمارات البنك. والثاني: مدى سيولة هذه الاستثمارات، أي مدى استحقاق هذه المصادر ويتم حسابها كما في المعادلة رقم (6) المبينة بالتالي:

في المصارف التقليدية:

$$\text{س6} = (\text{الودائع الجارية وتحت الطلب} + \text{حسابات المصارف والمؤسسات المصرفية}) / (\text{إجمالي الموجودات}) * 100$$

وفي المصارف الإسلامية:

$$6 = \text{الودائع الجارية وتحت الطلب} + \text{حسابات المصارف والمؤسسات المصرفية} / \text{(إجمالي الموجودات)} * 100$$

**نسب سيولة المصرف:** وتشمل هذه النسب كل من نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة المتداولة ونسبة السيولة السريعة ونسبة التوظيف مبينة كما يلي:

**نسبة الرصيد النقدي:**

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى المصرف المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.

ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة رقم (7) الآتية<sup>1</sup>:

$$7 = \text{(النقد في الصندوق} + \text{النقد في البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى)} / \text{الودائع وما في حكمها)} * 100$$

وتطبق هذه النسبة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

**نسبة السيولة المتداولة:** تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل. ويجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 100% ولهذا فهي تقاس بعدد المرات، ويمكن التعبير عن هذه النسبة في المعادلة رقم (8) الآتية<sup>2</sup>:

$$8 = \text{(الموجودات المتداولة)} / \text{(المطلوبات المتداولة)}$$

وتطبق هذه النسبة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

**نسبة السيولة السريعة:** تقيس هذه النسبة قدرة موجودات المصرف السائلة، أي النقد وما في حكمه، على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل. ويجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 100% أيضاً، ولهذا فهي تقاس بعدد المرات. وفي كل الأحوال يجب أن يكون ناتج هذه النسبة أقل من نسبة

1- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 273.

2- أبو حمد، رضا صاحب، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص: 195

السيولة المتداولة، وذلك لانخفاض قيمة البسط في هذه المعادلة عنه في المعادلة السابقة ويمكن التعبير عن هذه النسبة في المعادلة رقم (9) الآتية:

$$س9 = \text{(الموجودات السائلة / المطلوبات السائلة)} * 100$$

وتطبق هذه النسبة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

#### نسبة التوظيف:

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي أنها تُظهر إنخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر تجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين. ويمكن التعبير عن هذه النسبة في المعادلة رقم (10) الآتية:

في المصارف التقليدية:

$$س10 = \text{(القروض والسلف) / (الودائع وما في حكمها)} * 100$$

وفي المصارف الإسلامية:

$$س10 = \text{(التمويلات المختلفة) / (الودائع وما في حكمها)} * 100$$

الجدول رقم (1) يوضح أهم نسب السيولة المصرفية التي سيتم تطبيقها على المصارف عينة البحث في القسم العملي.

الجدول رقم (1): نسب السيولة التي سيتم تطبيقها على المصارف عينة البحث.

المعادلة	الرمز	نسب السيولة
(النقد لدى البنك المركزي) / (الودائع) * 100	س1	نسبة السيولة القانونية
(النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى) / إجمالي الموجودات * 100	س2	نسبة سيولة الأصول
(النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى) / الودائع * 100	س7	نسبة الرصيد النقدي
(الموجودات السريعة) / (المطلوبات السريعة)	س9	نسبة السيولة السريعة
(القروض أو التمويلات) / (الودائع)	س10	نسبة التوظيف

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نسب السيولة المذكورة في المبحث السابق.



## تصنيف السيولة لدى المصارف:

ويتم تصنيف سيولة المصارف كمايلي<sup>1</sup> :

التصنيف الأول: يعطي للبنك الذي يتصف بقدرته على الوفاء بالتزاماته سواء الحالية أو غير المستحقة منها، مثل توفر الأصول السائلة لتلبية ثقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي، أو على الطلبات غير المتوقعة، محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف ولاحتياجات السيولة.

التصنيف الثاني: والذي يتمتع المصرف بنفس الخصائص السابقة، مع وجود قصور بسيط في إدارة الأموال، ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه بدون رقابة تنظيمية.

التصنيف الثالث: والذي يكون مستوى السيولة في المصرف بحاجة إلى التحسين حيث تعاني من ضعف في الحصول على السيولة. وهنا تبرز الحاجة أيضاً إلى تدخل الإدارة الفوري لتجنب وقوع المصرف في أزمة تعيقه من تلبية التزاماته اليومية.

التصنيف الرابع: ويشير إلى عدم كفاءة مستوى السيولة، وذلك عندما يكون المصرف عاجزاً على الحصول على السيولة لمقابلة التزاماته مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية فورية.

---

1- Federal reserve release, uniform financial institutions rating system.

## المبحث الثاني

### إدارة الربحية في المصارف وطرق تقييمها

تمهيد:

يعتبر الربح حافزاً هاماً لأي مشروع اقتصادي يختاره الفرد في المجتمع باعتباره المردود أو العائد على الاستثمار. ويتولد الربح حينما تكون الإيرادات الكلية للمشروع التجاري أو الاستثماري أكبر من تكاليفه الكلية (أو المصروفات الفعلية) التي أنفقت على المشروع، وتحدث الخسارة إذا زادت التكاليف الكلية للمشروع عن إيراداته الكلية. وممارسة التجارة كنشاط اقتصادي هي محاولة الكسب من خلال تنمية المال بشراء السلع بسعر معين وبيعها بسعر أعلى من سعر الشراء ويعتبر معيار تحقيق الربح أداة فعالة في الحكم على نشاط ما أو فشله، هذا فضلاً عن كونه هدفاً أساسياً للمنشأة الاقتصادية أو المنتج في السعي إلى تعظيم الربح وإنتاج وحدات السلعة بأقل التكاليف الممكنة<sup>1</sup>.

وبالنسبة للمصارف (التقليدية والإسلامية) تعتبر الأرباح ضرورية لأنها تساهم في تكوين الاحتياطيات وتعتبر بمثابة مصدر تمويل ذاتي فالأرباح قد تستثمر بصورة مباشرة من خلال زيادة رأس المال وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عندما تقرر إدارة المصرف زيادة رأسماله كما تمكن المصرف من توزيع عوائد مقبولة على رأس المال المتمثل في عوائد أسهم المصرف كما تساهم الأرباح في تنمية ثقة الجمهور بالمصرف. وسنتناول في هذا المبحث إدارة الربحية في المصارف التقليدية والإسلامية، وكما سنتعرف أيضاً على المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم إدارة الربحية في المصارف التقليدية والإسلامية.

**2-1 إدارة الربحية في المصارف التقليدية:** سنتعرف على إدارة الربحية في المصارف التقليدية

من خلال ما يلي:

#### **2-1-1 الربح:**

**مفهوم الربح:** للربح عدة مفاهيم نورد منها:

**المفهوم اللغوي:** هو من الفعل " ربح " يربح ربحاً ومعناه الزيادة والنماء في التجارة<sup>2</sup>

1- الصوان، محمود حسان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية، دار وائل للنشر، عمان 2008، ص:

149.

2- لسان العرب، المجلد الثاني، ص: 442.

**المفهوم الاصطلاحي:** ورآه البعض مثل ابن خلدون في مقدمته من أنه " ذلك القدر الباقي من محاولة الكسب لتتمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء.

ويعرفه آخر بأنه: " ما تحصل من زيادة ناتجة عن التجارة بالمال بحيث يتقلب فيها من حال إلى حال سواء أكان ذلك من بيع وشراء عروض التجارة دون تغير فيها - هو ما كان عليه الأمر قديمه - أو بإحداث تغير كبير بحيث يُعرض الأصل كما هو الحال في الصناعات الحديثة<sup>1</sup>.

**المفهوم المالي للربح:** يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، ولتحقيق هذا الربح لا بدّ للإدارة المالية أن تحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكّن من تحقيق عوائد مرضية لا يقل مستواها كما يستطيع أصحاب الأسهم فيها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم ومدى جدوى الاستثمار في هذا المجال.

**المفهوم الاقتصادي:** لقد تعددت المفاهيم الاقتصادية للدخل عند الاقتصاديين إلا أنها ترجع في مجملها إلى منهجين رئيسيين هما:

منهج بارفنج فيشر: وطبقاً لهذا المنهج فإن الدخل يشتمل على ثلاثة مفاهيم: أولها: مفهوم الدخل المعنوي والذي يتمثل في الإشباع الذي يحصل عليه الفرد خلال فترة معينة، ثانيهما: مفهوم الدخل الحقيقي ويتمثل في ذلك القدر من السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد لإشباع حاجاته ورغباته وثالثهما: مفهوم الدخل النقدي ويتمثل في التدفقات النقدية التي يحصل عليها الفرد خلال فترة معينة لتغطية حاجاته الاستهلاكية.

منهج جون هيكس: وطبقاً لهذا المنهج فإن الدخل يتم تحديده بما يضمن المحافظة على رأس المال، والمحافظة على رأس المال من وجهة نظر هيكس يعني المحافظة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والمحافظة على القدرة على إنفاق نفس القدر في الفترات المقبلة والتي تقاس بوحدات قيم حقيقية<sup>2</sup>.

---

1- عيد، يحيى إسماعيل، معايير احتساب الأرباح في المصارف الإسلامية، مؤتمر المستجدات الفقهية في معاملات المصارف الإسلامية، عمان، 1994.

2- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، مطبعة كاظمة، الكويت، 1995، ص: 18.

ولقد عرف الاقتصاديون الدخل بأنه: مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة<sup>1</sup>.

وفي تعريف آخر: بأنه الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على المالكين في نهاية الفترة دون أن تؤثر على رأس المال المستثمر ويحتسب الدخل الاقتصادي بموجب المعادلة التالية:

الدخل الاقتصادي = صافي الأصول في نهاية الفترة = (صافي الأصول في بداية الفترة + إضافات رأس المال خلال الفترة - توزيعات الأرباح خلال الفترة)<sup>2</sup>.

**المفهوم المحاسبي للربح:** ويعني الفرق بين الإيرادات المحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة وبالتالي فالربح في المفهوم المحاسبي يحسب من خلال طرح التكاليف التي أنفقت من أجل الحصول على الإيرادات من الإيرادات خلال نفس الفترة الزمنية وهو ما يعرف في علم المحاسبة بمبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات.

وقد عرف حنان المفهوم المحاسبي للربح: بأنه الفرق بين الإيرادات المحققة الناشئة عن العمليات خلال الدورة المحاسبية، وما يقابلها من تكلفة تاريخية ويتضمن هذا التعريف خمس سمات رئيسية هي:

- يعتمد الربح المحاسبي على العمليات الفعلية للمشروع.
  - يعتمد الربح المحاسبي على فرض الدورية، وأن قائمة الدخل تمثل الإنجاز المالي للمشروع خلال فترة معينة.
  - يعتمد الربح المحاسبي على مبدأ تحقيق الإيرادات.
  - يتطلب الربح المحاسبي قياس المصروفات بناء على التكلفة التاريخية.
  - يتطلب الربح المحاسبي مقابلة الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية بالنفقات ذات الصلة<sup>3</sup>.
- ولتحديد صافي الربح هناك مدخلان هما :

1- عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1989، ص: 41.

2- الحياي، وليد، المحاسبة المتوسطة، عمان، دار وائل للنشر، 1998، ص: 65.

3- حنان، رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، عمان 2003، ص: 242 - 243.

أ- مدخل صافي الربح الشامل ( صافي الربح بعد الفوائد والضرائب ): وهذا المدخل يعتبر كل من عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح سواء أكانت تشغيلية أو غير تشغيلية وبذلك يحسب صافي الربح الشامل كالتالي: ( الإيرادات الكلية - النفقات الكلية ).

ب- مدخل صافي الربح التشغيلي ( صافي الربح قبل الفوائد والضريبة ): هذا المدخل يُعنى بالفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية من انشطتها الاعتيادية خلال نفس الفترة، وبموجب هذا المدخل تعتبر عناصر الإيرادات والتكاليف (صافي الربح التشغيلي)، ويقتصر هذا المدخل على الربح في النواحي التشغيلية التي تقيس قدرة المنشأة على توليد الأرباح مما يسهل عملية المقارنة بين نتائج الشركة لسنة مع سنة أخرى وكذلك مقارنة أرباح شركة مع شركة أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال.

عليه فإن صافي الربح التشغيلي في المصارف التقليدية يساوي:

(صافي الفوائد " الفوائد المقبوضة - الفوائد المدفوعة " - المصاريف الإدارية و العمومية).

ويعتبر هذا المدخل من أفضل المداخل التي تعبر عن كفاءة المنشأة في ممارسة نشاطها الأساسي وعن مدى ربحية عملياتها من النشاط العادي.

ومن خلال ما سبق يُمكن تعريف الربح في المصارف التقليدية بصورة أكثر شمولية على أنه قدرة المصرف على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة، فهي الزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال للمساهمين، باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية ممثلة بالفوائد المقبوضة<sup>1</sup>.

## 2-1-2 مصادر الإيرادات و المصروفات في المصارف التقليدية:

أن الإيرادات التي تحققها المنشأة إما أن تكون إيرادات ناتجة عن النشاط العادي للمنشأة أو فرعية أو عرضية أو رأسمالية و فيما يلي توضيح لهذه الأنواع:

أ- الأرباح الإيرادية: وهي الإيرادات الناتجة عن العمليات الأساسية للمنشأة مثل منح

---

1- عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

التسهيلات واستثمارات في أوراق مالية، والمصارف تباشر هذه العمليات بصفة متكررة ومنتظمة وباعتبارها الغرض الأساسي الذي من أجله أنشئت.

ب- الإيرادات الثانوية: وهي الإيرادات التي تأخذ شكل التكرار والدورية ولكنها تنتج عن عمليات لا تدخل ضمن النشاط الأساسي للمنشأة مثل (إيجار العقارات التي تملكها المنشأة ..... إلخ).  
ج- الإيرادات العرضية: وهي تلك الإيرادات الناجمة عن عمليات عرضية غير متكررة وإن تكررت لا تكون منتظمة ولا تدخل أساساً ضمن النشاط الرئيسي للمنشأة أو من عمليات إعادة تقييم الأصول للمنشأة<sup>1</sup>.

وأما عن إيرادات المصارف التقليدية تتمثل بما يلي:

1- الفوائد المقبوضة: وهي الفوائد الدائنة التي يقبضها المصرف على القروض والحسابات المدينة التي قام بمنحها.  
2- العمولات المقبوضة: وهي العمولات الدائنة التي يقبضها المصرف على القروض والسلف والخدمات الأخرى التي أداها للمتعاملين.

3- فرق العملية والإيرادات الأخرى: وهذا البند عبارة عن مزيج من عدة عناصر أبرزها:

أ- فرق العملية: وهذا ناتج عن تعامل المصرف بعملات غير العملة المحلية.

ب- الإيرادات الأخرى: وهي الإيرادات الناشئة عن أعمال عرضية قام بها المصرف التقليدي وهي ليست من طبيعة أعماله المصرفية أو أرباحاً رأسمالية حققها من بيع أحد أصوله أو من إعادة تقييم أحد أصوله بقيمة أعلى مما كان مسجلاً بها في الميزانية.

4- إيرادات الأوراق المالية: وتشمل الإيرادات من محفظة الأوراق المالية واستثمارته فيها من المتاجرة بهذه الأوراق وعوائد هذه الأوراق التي تدرها سنوياً .

أما بالنسبة للمصروفات فتشتمل على ما يلي:

1- الفوائد المدفوعة: وهي تمثل الفوائد المدينة التي يقوم المصرف التقليدي بدفعها على الحسابات والودائع المودعة لديه على مختلف أنواعها خلال العام.

2- العمولات المدفوعة: وتمثل ما يدفعه المصرف من عمولات للمصارف الأخرى من جراء تعامله معها.

1- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، 1998، ص: 551.

3- المصاريف الإدارية والعمومية: وهي تصنف على مجموعتين:

أ- المصاريف الإدارية: التي تشمل مجموعة المصاريف المباشرة الضرورية لإدارة المصرف وحسن قيامه بأعماله وتشغيله مثل الرواتب.

ب- المصاريف العمومية: التي تشمل مجموعة المصاريف غير المباشرة والضرورية لقيام المصارف بأعماله بشكل جيد مثل مصاريف الدعاية والإعلان والصيانة والقرطاسية ... إلخ.

4- الاستهلاكات والمصاريف المتنوعة: وهذا البند يتألف من عنصرين هما:

أ- الاستهلاكات: وهي أنواع تختلف باختلاف موجودات المصرف الثابتة مثل المباني والأثاث حيث يقطع كل سنة مبلغاً معيناً من مجمل أرباحه.

ب- مصاريف متنوعة: وهي المصاريف الأخرى التي يستخدمها المصرف التقليدي في أعماله كالسفر والضيافة والحفلات<sup>1</sup>.

### 2-1-3 أهمية الأرباح للمصارف التقليدية:

1- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها: مخاطر الائتمان، الاستثمار ومخاطر التصفية الإجبارية. مخاطر السرقة أو الاختلاس، ومخاطر سعر الفائدة ..... إلخ.

2- الأرباح ضرورية لملاك المصرف حيث تزيد قيمة ثروتهم واستثمارتهم في المؤسسات المصرفية والشركات.

3- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال الازم في المستقبل وذلك على ثلاثة وجوه:

- إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.

- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأسماله.

- إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

4- تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت، بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.

5- تحقيق المصارف للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين.

---

1- زياد، رمضان سليم، وآخرون، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 48 - 49.

6- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح. ويسعى أي مصرف بالدرجة الأولى إلى تحقيق هدف زيادة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أكبر قدر من الأرباح وذلك ما يسمى " تعظيم الربح " بحيث يحقق الربح وظيفته المالية، في حين يرى البعض أن المصارف مؤسسات أوجدتها الدولة لخدمة الاقتصاد القومي بالدرجة الأولى وبذلك يكون للربح وظيفة اقتصادية لإمكان إغفالها وذلك للأسباب التالية:

- 1- الأرباح ضرورية لمقابلة الأخطار التي يتعرض لها المصرف التقليدي حتى يستمر في عمله.
- 2- الربح وسيلة لتنمية المصادر الذاتية وتقوية قاعدة رأس المال عن طريق تكوين الاحتياطيات.
- 3- تساهم الأرباح في زيادة الثقة بالمصرف سواء من قبل المساهمين أو المودعين.
- 4- تعتبر الأرباح مؤشراً على مدى نجاح إدارة المصرف.

## 2-1-4 سياسات توزيع الأرباح في المصارف التقليدية:

**مفهوم سياسة توزيع الأرباح:** كثرت التعريفات التي تناولت سياسة توزيع الأرباح في المصارف التقليدية ويذكر من هذه التعريفات:

- "تحدد سياسة توزيع الأرباح ذلك الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك (أصحاب الأسهم) وذلك الجزء الذي يحتجز"<sup>1</sup>.

- "التوزيعات هي عبارة عن تعيين جزء من الأرباح الجارية أو المحجوزة مع توافر النية لتوزيع قيمة مماثلة من أصول المصرف التقليدي على حملة الأسهم أو من لهم الحق في هذه التوزيعات"<sup>2</sup>.

ويرى الباحث من خلال التعاريف السابقة أن ما يقصد بالتوزيعات هي تلك العوائد أو الأرباح التي حققها المصرف التقليدي خلال فترة مالية واحدة أو خلال فترة الاستثمار التي يستحقها أولئك المساهمون في رأس مال المصرف التقليدي أما المقصود بسياسة توزيع الأرباح فهي السياسة التي ينتهجها المصرف التقليدي من حيث التوزيع للأرباح واحتجاز تلك الأرباح.

---

1- البراجنة، أمجد إبراهيم، اختبار العلاقة بين توزيعات الأرباح والقيمة السوقية والدفترية للسهم، رسالة ماجستير، جامعة غزة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 29

2- مرعي، عبد الحي، المحاسبة المالية المتقدمة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1993، ص: 180



## - السياسات المتبعة في توزيع الأرباح في المصارف التقليدية:

يتوجب على المصارف التقليدية عند قيامها بالتخطيط لسياسة توزيع الأرباح أن ترسم هذه السياسة بحيث تهدف إلى صالح المصرف نفسه وأيضاً لصالح المساهمين فيه من حملة الأسهم وأن تقوم بتوزيع عائد مناسب على الأموال التي قدمها حملة الأسهم<sup>1</sup>، ومن هذه السياسات:

- سياسة الفائض.
- سياسة استقرار مقدار التوزيعات.
- سياسة استقرار معدل نمو التوزيعات.
- سياسة استقرار الأرباح الموزعة.
- سياسة التوزيعات الإضافية.

وسنقوم بشرح كل من هذه السياسات بالتفصيل:

- **سياسة الفائض:** تشير سياسة الفائض إلى أن قرار التوزيع لا يخرج عن كونه توزيع للأرباح التي حققها المصرف التقليدي بين حملة الأسهم والمصرف، فإذا كان العائد المتوقع من المصرف أكبر من العائد الذي يطلبه حملة الأسهم فلن يعترض حملة الأسهم على احتجاز الأرباح لتمويل استثمارات المصرف التقليدي ويتم توزيع الفائض في صورة توزيعات نقدية على حملة الأسهم.

- **سياسة استقرار مقدار التوزيعات:** تبين سياسة الفائض أن التوزيعات النقدية التي تجرّه المصارف التقليدية تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، إلا أن كلاً من إدارة المصرف التقليدي وحملة الأسهم يفضلون الاستقرار في التوزيعات وهناك العديد من الأسباب التي تدفع إدارة المصرف وحملة الأسهم يفضلون الاستقرار في التوزيعات منها على سبيل المثال: المحتوى المعلوماتي للتوزيعات، حيث أن عدم استقرار التوزيعات يعد مؤشراً غير جيد عن أداء المصرف التقليدي، فعدم استقرار التوزيعات يرتبط لدى حملة الأسهم بربحية المصرف فانخفاض التوزيعات يشير إلى انخفاض في الأرباح المتوقعة للمصرف، أما ارتفاع التوزيعات فقد يفسر على أن الإدارة تتوقع زيادة في الأرباح مستقبلاً.

1- الحناوي، محمد صالح، و آخرون، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999، ص: 406-411.

- سياسة استقرار معدل نمو التوزيعات: يؤدي التضخيم وإعادة استثمار الأرباح المحتجزة إلى زيادة مقدار الأرباح، كما يؤدي التضخيم إلى انخفاض القوة الشرائية لمقدار التوزيعات التي يحصل عليها المساهمين ومن ثم يفضل المساهمون النمو المنتظم في التوزيعات، مما أدى ذلك إلى تحويل المصارف من سياسة استقرار مقدار التوزيعات إلى استقرار معدل النمو المنظم في التوزيعات.

- سياسة استقرار نسبة الأرباح الموزعة: تشير تلك السياسة إلى استقرار نمط التوزيعات التي تجريها المصارف التقليدية، ومن ثم فإن زيادة التوزيعات أو انخفاضها من سنة إلى أخرى لكن بصورة منتظمة تعد توزيعات مستقرة.

- سياسة التوزيعات الإضافية: قامت هذه السياسة على الجمع بين سياستي استقرار التوزيعات واستقرار معدل النمو، وذلك من خلال إجراء توزيعات منخفضة للسهم مستمرة ومنتظمة بالإضافة إلى إجراء توزيعات منخفضة للسهم في الفترات التي ترتفع فيها الأرباح.

## 2-1-5 الربحية:

- تعريف الربحية: يمكن تعريف الربحية على أنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتعتبر الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية والوحدات الجزئية<sup>1</sup>.

- الطرق المستخدمة في تحسين ربحية البنوك التقليدية: إن هناك عدة طرق يمكن من خلالها تحسين الربحية في البنوك التقليدية منها<sup>2</sup>:

1- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.

2- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها.

3- الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف المصرف التقليدي.

4- ترشيد النفقات وضغطها ولا سيما في المصروفات العامة.

1- اللوزي، سليمان أحمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص: 122.

2- الرشدان، أيمن أحمد، محددات الربحية في المصارف الأردنية، عمان، أطروحة ماجستير، 2002، ص: 55.

وتعمل المصارف التقليدية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:

- قرار الاستثمار : وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التقليدية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصرف على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التقليدية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.
  - قرار التمويل : وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التقليدية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق مالكيين وديون) وبشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.
- ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرار، وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح سنؤدي في النهاية إلى تناقص حقوق المالكيين وبالتالي إلى التصفية<sup>1</sup>.

---

1- عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

## 2-2 إدارة الربحية في المصارف الإسلامية:

تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في تحقيق الأرباح وقياسها، حيث تعتمد المصارف التقليدية على الفوائد بشكل كبير لتحقيق ربحيتها، أما المصارف الإسلامية فهي تطبق في معاملاتها المالية أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الفائدة أخذاً وعطاءً كما أن قياس الأرباح وتوزيعها في المصارف الإسلامية يخضع لمعايير فقهية بالإضافة إلى المعايير المحاسبية. ومن هذا المنطلق يختلف مفهوم إدارة الربحية في المصارف التقليدية عنه في المصارف الإسلامية وسنتناول إدارة الربحية تباعاً كما يلي:

### 2-2-1 مفهوم الربح في الإسلام:

الربح لغة: النماء في التجارة<sup>1</sup>، ومنه قوله تعالى: "فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين"<sup>2</sup>. وشرعاً: لم يجد الباحث تعريفاً للربح عند الفقهاء ربما بسبب أن المعنى الشرعي لم يخرج عندهم من المعنى اللغوي ومن خلال كلام الفقهاء يمكن القول أن مفهوم الربح هو<sup>3</sup>:

- ما يحصل من زيادة على رأس المال أو قيمته.
- ما يحصل عليه التاجر من زيادة على رأس مال السلعة أو قيمتها.
- والربح في الإسلام إما أن يكون مشروعاً أو غير مشروعاً أو مختلفاً فيه<sup>4</sup>.
- الربح المشروع: هو ما نتج عن تصرف مباح كالعقود الجائزة، مثل البيع والسلم والإجارة والمضاربة والشركة وغيرها، فالربح الناتج عن هذه التصرفات المباحة، حلال بالإجماع.
- الربح غير المشروع: كالربا والقمار والتجارة المحرمة كقوله تعالى: وأحل الله البيع وحرم الربا.
- الربح المختلف فيه: فمنه ما نتج عن التصرف فيما كان تحت يد الإنسان من مال غيره، سواء كان يد أمانة كالمودع، أم يد ضمان كالغاصب وخلافه، وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أقوال.

1- الفيومي، مختار الصحاح، ص: 97

2- سورة البقرة، الآية: 23.

3- شويح، أحمد ذياب، ضوابط الربح في الشريعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

4- القرضاوي، فقه الزكاة (1/139).

## 2-2-2 إيرادات ومصاريف المصارف الإسلامية:

2-2-2-1 إيرادات المصارف الإسلامية: يقوم المصرف الإسلامي بعدة أنشطة مختلفة يحقق منها إيرادات متنوعة يختص بعضها بالمصرف، ويشارك فيها أصحاب حسابات الاستثمار وبالتالي توزع بينهما وذلك على الوجه التالي:

- **إيرادات الاستثمار:** وتمثل النسبة الأكبر من إيرادات المصارف الإسلامية بوجه عام حيث تصل بين 90% و 95% من إجمالي الإيرادات وتنقسم بحسب مصادر تمويلها إلى الأنواع التالية<sup>1</sup>:

أ- **إيرادات الاستثمار الذاتية للمصرف:** وهي المتولدة من استثمارات ممولة من أصحاب حقوق الملكية فقط، فمن المعروف أن أموال حقوق الملكية تتمثل في كل من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة أو المتبقية، وأن المصرف يستخدم جزءاً منها يصل إلى حوالي 10% في تمويل الأصول الثابتة وجزءاً آخر لتمويل استثمارات ذاتية، وهي عادة تأسيس الأسهم في شركات، حيث أن هذه الاستثمارات تكون طويلة الأجل، ويحظر عليه تمويلها من أصحاب الحسابات، والجزء الباقي يخلطه مع أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، ويستثمرها معاً. والإيرادات الناتجة عن الاستثمارات الممولة من الموارد الذاتية يختص بها المصرف وبالتالي لا تدخل في عملية التوزيع بينه وبين أصحاب حسابات الاستثمار.

ب- **إيرادات الاستثمار المشتركة:** يطلق مصطلح الاستثمارات المشتركة على الاستثمارات الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة المخلوطة بالجزء المتاح من أموال المصرف (أموال حقوق الملكية). والإيرادات الناتجة من هذه الاستثمارات تخضع للتوزيع بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار.

ج- **إيرادات حسابات الاستثمار المقيدة:** بجانب تلقي المصرف لأموال حسابات الاستثمار المطلقة التي يكون له الحق في استثمارها بدون قيد أو شرط أو خلطها بماله، فإنه توجد حسابات الاستثمار المقيدة التي يقوم باستثمارها في مشروع، أو نشاط معين، ولا يخلطها بماله، والأرباح المحققة منها توزع على أصحابها بعد اقتطاع نصيب المصرف مقابل الإدارة.

1- عبد الحليم، عمر محمد، الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية، مؤتمر دور المؤسسات الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، 2002، ص: 5.

- إيرادات الخدمات المصرفية: فبجانب النشاط الاستثماري تمارس المصارف الإسلامية نشاط الخدمات المصرفية، وهي تتقاضى عمولات، أو أجوراً، أو رسوماً، عن الخدمات التي تؤديها للعملاء، مثل: تأجير الخزائن الحديدية. والقيام بأعمال الوكالة، في التحصيل أو التحويل، وخدمات إدارة الأوراق المالية، وخدمات الأوراق التجارية، والصرف الأجنبي، والتحويلات المالية، وإصدار خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، إلى غير ذلك من الخدمات المصرفية المتعددة والمتجددة، ويتقاضى المصرف مقابل قيامه بهذه الخدمات عمولات تكيف شرعاً على أنها أجر مقابل عمل، بناء على كل من عقد الوكالة والإجارة، وهما من العقود الجائزة شرعاً. وهي تمثل نسبة ما بين 5% و 10% من إجمالي إيرادات المصرف. والمفروض أن تتساوى في المصارف الإسلامية والتقليدية، باستثناء أنه على المصرف الإسلامي ألا يجحف فيها نظراً للفلسفة القائم عليها.

وهنا يبرز تساؤل: هل يتم اشتراك أصحاب حسابات الاستثمار في الإيرادات المحققة من الخدمات المصرفية أم يختص بها المصرف فقط ؟

إن واقع التطبيق العملي وما يقول به الكثير من الكتاب: هو أن يختص المصرف وحده بإيرادات الخدمات المصرفية، بحجة أن أداء هذه الخدمات يتم من خلال إمكانيات المصرف المملوكة له، وبواسطة موظفيه الذين يتقاضون رواتبهم منه، فمداخل المصارف الإسلامية هنا تعد بمثابة مردودية خاصة لا توزع على أصحاب الودائع، وحدود العلاقة التعاقدية بين المصرف الإسلامي وأصحاب الحسابات الاستثمارية محصورة في نطاق استعمال المال في تمويل عمليات الاستثمار<sup>1</sup>.

وبالتالي فليس لهؤلاء حقوق في ما يحصل عليه المصرف الإسلامي من عوائد ناتجة عن أجور الخدمات المالية والأعمال التي يقوم بها. وهذا مقبول شرعياً ومحاسبياً مع مراعاة ما يلي:  
أ- أن بعض المصارف تحمل إيرادات الاستثمار المشتركة المصاريف الإدارية والعمومية التي تتضمن اهتلاكات الأصول الثابتة، وأجور العاملين المستخدمة في أداء الخدمات المصرفية، وهذا يعني أن أصحاب حسابات الاستثمار يساهمون في التكاليف اللازمة لأداء هذه الخدمات. وطبقاً للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم) فإنه يتم تحميل إيرادات الاستثمار المشتركة بهذه المصروفات فإن أصحاب حسابات الاستثمارات يستحقون نصيباً في تلك الإيرادات.

1- خميس، محمد عبد المنعم، البنوك الإسلامية وأساليب الاستثمار الشرعية، مجلة البنوك الإسلامية، 2009، ص: 50.

ب- أن أداء بعض هذه الخدمات تستخدم فيه أموال نقدية: مثل عمليات الصرف الأجنبي التي تنتج منها إيراد، وبما أن المصرف يخلط أمواله بأموال حسابات الاستثمار المطلقة، فإنهما يستخدمان معاً في أداء هذه الخدمة، الأمر الذي يقتضي توزيع الإيرادات الناتجة عنها بينهم وبين المصرف.

**الإيرادات الأخرى:** يحصل المصرف الإسلامي على بعض الإيرادات بخلاف إيرادات الاستثمار، والخدمات المصرفية، مثل: أرباح بيع بعض الأصول الثابتة، وتأجير بعض العقارات المملوكة للمصرف للغير، وتعويضات محصلة من العملاء، وهي جميعاً تمثل نسبة بسيطة من إيرادات المصرف الإسلامي، ولقد درج في التطبيق المصرفي على اختصاص المصرف بهذه الإيرادات حيث تظهر تحت مسمى إيرادات أخرى، وهذه سياسة مقبولة لبنود هذه الإيرادات، فيما عدا التعويضات المحصلة من عملاء المصرف المتعاملين معه في الاستثمارات المشتركة، حيث يجب أن تظهر هذه التعويضات ضمن إيرادات الاستثمار المشتركة التي توزع بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار<sup>1</sup>.

**2-2-2-2 المصروفات في المصارف الإسلامية:** وهي مقدار النقص في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات -أو كلاهما- خلال فترة زمنية معينة الناتج من توظيف الأموال أو إدارة الاستثمار بطرق أو وسائل مشروعة أو تقديم الخدمات بجميع أنواعها أو وسائلها المشروعة. تتضمن المصروفات في المصارف الإسلامية مايلي<sup>2</sup>:

- **نفقات الموظفين:** وتشمل رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين، نفقات طبية، نفقات تدريب الموظفين، مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي، مياومات الموظفين ..... إلخ.

- **استهلاكات وإطفاءات:** يتم استهلاك الموجودات المتاحة للاستثمار وفقاً للسياسة التي ينتهجها المصرف الإسلامي، ووفقاً لعمرها الإنتاجي من المباني والمعدات وأجهزة وأثاث ووسائل النقل وأجهزة الحاسب الآلي ..... إلخ وكذلك يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة.

**2-2-2-3 مخصصات أخرى:** وتشمل مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين وكذلك مخصص إجازات الموظفين ويتم احتساب هذه المخصصات وفقاً لتعليمات المصرف الداخلية.

---

1- معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الفقرة 9 من المعيار رقم (5). هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنامة، البحرين، 1999، ص: 233.

2- عريقات، حربي محمد، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 144-145.

- **ضريبة الدخل:** تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.  
- **المصاريف الأخرى:** ويشمل هذا البند كافة المصاريف التي يتكبدها المصرف غير المذكورة في البنود أعلاه.

- **صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار المشترك:** يقتطع المصرف ما لا يقل عن (10%) من صافي أرباح الاستثمار المشترك المحققة على مختلف العمليات الجارية خلال الفترة. وتزداد النسبة بناء على أوامر من المصرف المركزي ويسري مفعول النسبة المعدلة بعد زيادتها في السنة المالية اللاحقة للسنة التي تقرر فيها هذا التعديل.

### 2-2-3 تحقق الربح في المصارف الإسلامية:

تحقق الإيرادات والأرباح يعني الوقت الذي يتم فيه اكتساب الإيرادات، وثبوت الحق في الربح الناتج عنها، وبالتالي يتم الاعتراف بها وإثباتها في الدفاتر، وإظهارها في القوائم المالية، وحيث إن المصرف الإسلامي يستثمر أمواله بصيغ عديدة، مثل: المرابحة والمشاركة والمضاربة والسلم والتأجير، وكل منها مع عملاء عديدين، وتتم على مراحل ما بين دفع مبلغ التمويل والاستثمار، وبين استرداده مع الربح، كما أن هذه المعاملات متداخلة ومستمرة، ولا يتوافق مع الوقت الذي يوزع المصرف فيه الأرباح مع وقت انتهاء عمليات الاستثمار وتصفيته، لكل ذلك تظهر قضية تحقق الإيرادات والاعتراف بالأرباح الناتجة عنها، حيث توجد عدة سياسات بديلة للاعتراف بها، وفي ظل عدم وجود معايير محاسبية ملزمة، فإن كل مصرف يتبع سياسة خاصة به، الأمر الذي يؤدي إلى أرباح مختلفة، مما يؤثر على مصداقية المعلومات المالية، وصعوبة المقارنة بين أداء المصارف، على الرغم من أن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية أصدرت عدة معايير محاسبية لصيغ الاستثمار التي تتم في المصارف الإسلامية، وهذه المعايير بنيت على دراسات موسعة شرعية ومحاسبية لذلك يجب الأخذ بها في البنوك الإسلامية، لأن البنوك أعضاء في هيئة المحاسبة<sup>1</sup>.

1- معايير المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية و الإسلامية، المعيار المحاسبي الثامن عشر، ص: 90.



- تحقق الربح في عمليات التمويل بالمرابحة: توجد عدة سياسات للأعتراف بالأرباح في المرابحة منها:

إثبات الأرباح كاملة عند التعاقد، أو عند استحقاق كل قسط، أو عند تحصيل كل قسط ولقد نص المعيار الخاص بالمرابحة، والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية عام 1996م، على اتباع سياسة إثبات الأرباح كاملة عند سداد آخر قسط، وأجاز في أحوال خاصة اتباع سياسة تجزئة الأرباح على فترات الأقساط، وذلك بإثبات جزء من الأرباح عند سداد أو تحصيل كل قسط<sup>1</sup>.

- تحقق الربح في عمليات التمويل المضاربة: كما ذكرنا سابقاً تستمر عملية المضاربة لأكثر من فترة مالية، وينفق بين المصرف والعميل على التحاسب على الأرباح كل فترة أو جزء منها، والتحاسب هنا على ما تم بيعه من البضائع حتى وقت التحاسب، أما البضاعة المشتراة من مال المضاربة، ولم يتم بيعها بعد، فلا يحسب لها ربح. وهذا ما سار عليه معيار المحاسبة رقم (3) الخاص بالمضاربة والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية 1998. وبالنسبة لما يجري عليه العمل في المصارف الإسلامية، فإن السياسة المحاسبية المتبعة لتسجيل إيرادات المضاربة تختلف من مصرف لأخر<sup>2</sup>.

- تحقق الربح في عمليات التمويل بالمشاركات: يتم اقتسام ما ينتج من الأرباح حسب الاتفاق، كما قد تقسم الخسائر بنسبة كل منها في رأس مال المشاركة. وقد تبدأ هذه الشركة وتنتهي في نفس الفترة المالية، وتتم المحاسبة على أرباحها عند التصفية، وقد تستمر لأكثر من فترة مالية، وهنا تتم المحاسبة على أرباحها لما سبق ذكره في عمليات التمويل بالمضاربة. وهذا ما أخذ به معيار المحاسبة رقم (4) الخاص بالتمويل بالمشاركة والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة 1998م. وهو ما تأخذ به المصارف الإسلامية أيضاً<sup>3</sup>.

---

1- أبو غدة، عبد الستار، بحوث في المعاملات و الأساليب المصرفية المعاصرة ، بيت التمويل الكويتي ، 1993 ، ص : 214

2- معايير المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية و الإسلامية - المعيار رقم (3) - الفقرة رقم: 14- 15، ص: 186.

3- معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية - المعيار رقم (4) - 1998، ص: 188.

- تحقق الربح في عمليات التمويل بالسلم: الربح هنا لا يحصل بالشراء، وإنما يحصل به بالبيع. وبالتالي لا يمكن الاعتراف بالربح إلا بعد استقراره، ولا تكفي المؤشرات العائمة في الأسواق لإضفاء الشرعية على الألتزامات. ويتأكد ذلك بأنه في حالة فسخ عقد السلم، فإنه من المقرر فقهاً أن يسترد المصرف ما دفعه دون زيادة، أما إذا لم يكن باعها، فإن كان البيع نقداً، واستلم الثمن، يعترف بالربح حينئذ، وإن كان باعها بالأجل، أو على أقساط تمتد إلى أكثر من سنة، فإنه يتم الاعتراف بالربح طبقاً لما ذكر بالنسبة لبيع المرابحة على أقساط.

وهذا ما أخذ به المعيار رقم (7) الخاص بالسلم، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية 1999م. ولا يطبق السلم في أغلب المصارف الإسلامية حتى الآن<sup>1</sup>.

- تحقق الربح في عمليات التمويل بالاستصناع: إن عملية الاستصناع تمر في مراحل عدة، فما هي المرحلة أو الوقت الذي يعترف فيه المصرف بالأرباح المحققة من العملية، حيث إن مثل هذا العقد يتم في مدة طويلة، وعلى مراحل، وبالتالي فالاعتراف بالربح منه يتوقف على إمكانية تقدير نسبة إتمام العمل في كل مرحلة أو فترة بدقة، وهنا يمكن الاعتراف بالأرباح عند إنجاز كل مرحلة وتسمى محاسبياً " طريقة نسبة الإتمام " أما إذا لم يمكن تقدير نسبة الإنجاز يوُجَل الاعتراف بالأرباح حتى نهاية العقد، وإتمام العمل المصنوع بعد استلامه وتسمى محاسبياً طريقة العقود التامة.

وهذا ماقرره المعيار رقم (10) الخاص بالاستصناع، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية عام 1999م<sup>2</sup>.

- تحقق الربح في عمليات التمويل بالتأجير: وهذه الصيغة تمارسها المصارف الإسلامية بأسلوبين:

#### الأسلوب الأول : التأجير التشغيلي:

إثبات إيرادات الإجارة يتم دورياً في نهاية كل فترة وهو مايتفق مع التصور الفقهي لمسألة وقت تملك أو استحقاق الأجرة. وبالتالي فإن تحقيق الإيراد في الإجارة يكون بإستيفاء المنفعة، وحيث أن المنفعة تستوفى شيئاً فشيئاً بحسب الزمن، لذلك فلا مانع من تحديد أوقات معينة يتم استحقاق

1- معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية و الإسلامية - المعيار رقم (7) - 1999، ص: 194.

2- معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية و الإسلامية - المعيار رقم (10) - 1999، ص: 198.

الأجرة في نهاية كل فترة منها، وهذا ما عليه الفكر المحاسبي بالاتفاق على أن الاعتراف بالإيراد في التمويل بالإيجار يتم على أساس زمني.

وهذا ما أخذ به المعيار المحاسبي رقم (8) الخاص بالإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية 1999 م.

#### الأسلوب الثاني : الإجارة المنتهية بالتمليك :

نظراً لأن المعيار المحاسبي رقم (8) السابق الإشارة إليه أخذ بسياسة عدم رسملة عقد الإيجار المنتهي بالتمليك، أي عدم نقل ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في بداية العقد، وإنما في نهايته، فإنه اعتبر ما يحصل عليه من قسط إيجار كل فترة إيراداً لهذه الفترة مثل التأجير التشغيلي<sup>1</sup>.

#### **- تحقق الربح في عمليات الاستثمار في الأوراق المالية والمحافظ والودائع الاستثمارية:**

من أوجه الاستثمار في المصارف الإسلامية: التعامل في الأوراق المالية، خاصة أسهم الشركات، وما في حكمها، كصكوك الاستثمار، والمحافظ الاستثمارية، والودائع الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية الأخرى:

وتعامل المصارف الإسلامية في الأوراق المالية يتم بأسلوبين:

الأسلوب الأول: شراء الأوراق المالية للمتاجرة بها.

الأسلوب الثاني: شراء الأوراق المالية للاحتفاظ بها.

والإيراد من هذه الأوراق يتمثل في كل من العائد على الأسهم، وثمان بيع الأوراق المالية إما بزيادة عن ثمن الشراء، و يكون الفرق ربحاً، ولما بنقصاً عن ثمن الشراء ويكون الفرق خسارة. ويتم الاعتراف بالإيرادات المتمثلة في عائد الأسهم عند إعلان الشركة المساهم فيها عن توزيع الأرباح الموصى بها من مجلس الإدارة. أما الإيراد من البيع فيتم الاعتراف به عند إجراء البيع الفعلي، سواء في البورصة أو لدى السماسرة ولا يعتبر ارتفاع أسعار التداول ربح ما لم يقبض. ولم تصدر هيئة المحاسبة و المراجعة معياراً خاصاً بهذه الاستثمارات<sup>2</sup>.

1- معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية - المعيار رقم (8) - 1999، ص: 196.

2- عبد، عادل عبد الفضيل، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، جامعة الأزهر، القاهرة، 2007، ص: 431.

## 2-2-4 قياس الأرباح في المصارف الإسلامية: يتم قياس الأرباح على الشكل التالي:

### - قواعد قياس الأرباح:

حتى يتمكن المصرف الإسلامي من قياس أرباح كل نشاط من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية المختلفة، لابد له أن يفرد مجموعة دفترية لكل نشاط يسجل فيها إيرادات النشاط والتكاليف المباشرة التي تخصها. وحتى يتم قياس الربح لابد من مراعاة الاعتبارات الشرعية والمحاسبية التالية<sup>1</sup>:

1- يتحمل المصرف لوحده التكاليف غير المباشرة، أي المصروفات الإدارية والعمومية ولا يجب أن تضاف هذه المصروفات للودائع الاستثمارية والإدخارية، كونها تمثل عنصر العمل الذي قدمه المصرف في المضاربة الشرعية بينه وبين المودعين.

2- يختص المصرف لوحده بإيرادات الخدمات المصرفية دون أصحاب الودائع، وذلك لأن هذه الإيرادات ناتجة عن امتزاج عناصر رأس المال الثابت للمصرف بعمله ولسمه التجاري. وهذه العناصر مملوكة بالكامل للمصارف ولا علاقة للمودعين بها.

3- تقتطع مخصصات الخسائر المقدرة والمؤكدّة الحدوث من كافة أرباح المصرف الإجمالية التي تخص المساهمين والمودعين.

4- تقتطع الاحتياطيات من أرباح المصرف لوحده ولا علاقة للمودعين بهذه الاقتطاعات، كونها تمثل أرباح محتجزة مضافة إلى حقوق الملكية، وهي ملك المساهمين.

5- تقتطع مكافآت الإدارة من أرباح المساهمين لوحدهم، كون الإدارة وكيل بأجر أو جعل لحساب المساهمين، ولا علاقة لأصحاب الودائع بهذه المكافآت، وتعتبر جزءاً من أعباء المصرف وليس توزيعاً لأرباحه.

6- يتحمل مساهمي المصرف مكافآت هيئة الرقابة الشرعية، لأن خدماتها تعتبر إستكمالاً لعنصر العمل الذي يقدمه المصرف وهي عبئاً وليست توزيعاً لأرباح المصرف، ولا علاقة للمودعين بهذه المكافآت.

7- لا يستحق العاملين في المصرف من مدراء أو موظفين أية أرباح من الأنشطة الاستثمارية المختلفة له. لأنهم يستحقون أجراً عن عملهم وهذا الأجر جزء من المصروفات الإدارية والعمومية التي يستحملها المصرف وحده، ولا علاقة للمودعين بهذه الأجر<sup>1</sup>.

1- الأبي، كوثر عبد الفتاح، قواعد قياس الربح و توزيعه في البنك الإسلامي، مجلة العلوم الإدارية، 1985، ص: 126-123.

## - طرق قياس الأرباح في المصارف الإسلامية:

**الطريقة الأولى:** يقوم المصرف فيها بحصر جميع إيراداته من العمليات الاستثمارية والخدمات المصرفية والإيرادات الأخرى، ويخصم منها جميع المصاريف الإدارية والاهتلاكات والمؤونات، وتقسّم الأرباح الصافية بين المصرف والمستثمرين بحسب حجم أموالهم، ثم يخصم من أرباح المستثمرين حصة المصرف كمضارب مقابل إدارة لعمليات الاستثمار.

**الطريقة الثانية:** يقوم المصرف بفصل إيرادات العمليات الاستثمارية عن إيرادات الخدمات المصرفية، بحيث تعود إيرادات الخدمات المصرفية وإيرادات ما تم استثماره من الحسابات الجارية لصالح المصرف (المساهمين) ومقابل ذلك يتحمل المصرف جميع المصاريف الإدارية والاحتياطيات القانونية ويخصمها من أرباحه. أما إيرادات الخدمات الاستثمارية فتوزع بين المصرف والمستثمرين، يركز على المؤونات والاحتياطيات التي يتقرر خصمها من إيرادات أو أرباح الاستثمارات المشتركة، وهي مخصصات، مؤونات، أصول الذمم والتمويل والاستثمار وتتمثل بنوعين:

- مؤونات محددة: لمواجهة تقصي أصل محدد.
- مؤونات عامة: لمواجهة خسارة الأصول التي يحتمل أن تنتج عن مخاطر حالية غير محددة.
- احتياطي معدل الأرباح: لمواجهة أي انخفاض مستقبلي في الأرباح وتحقيق توازن نسبي في التوزيعات على مدى الفترات المالية.

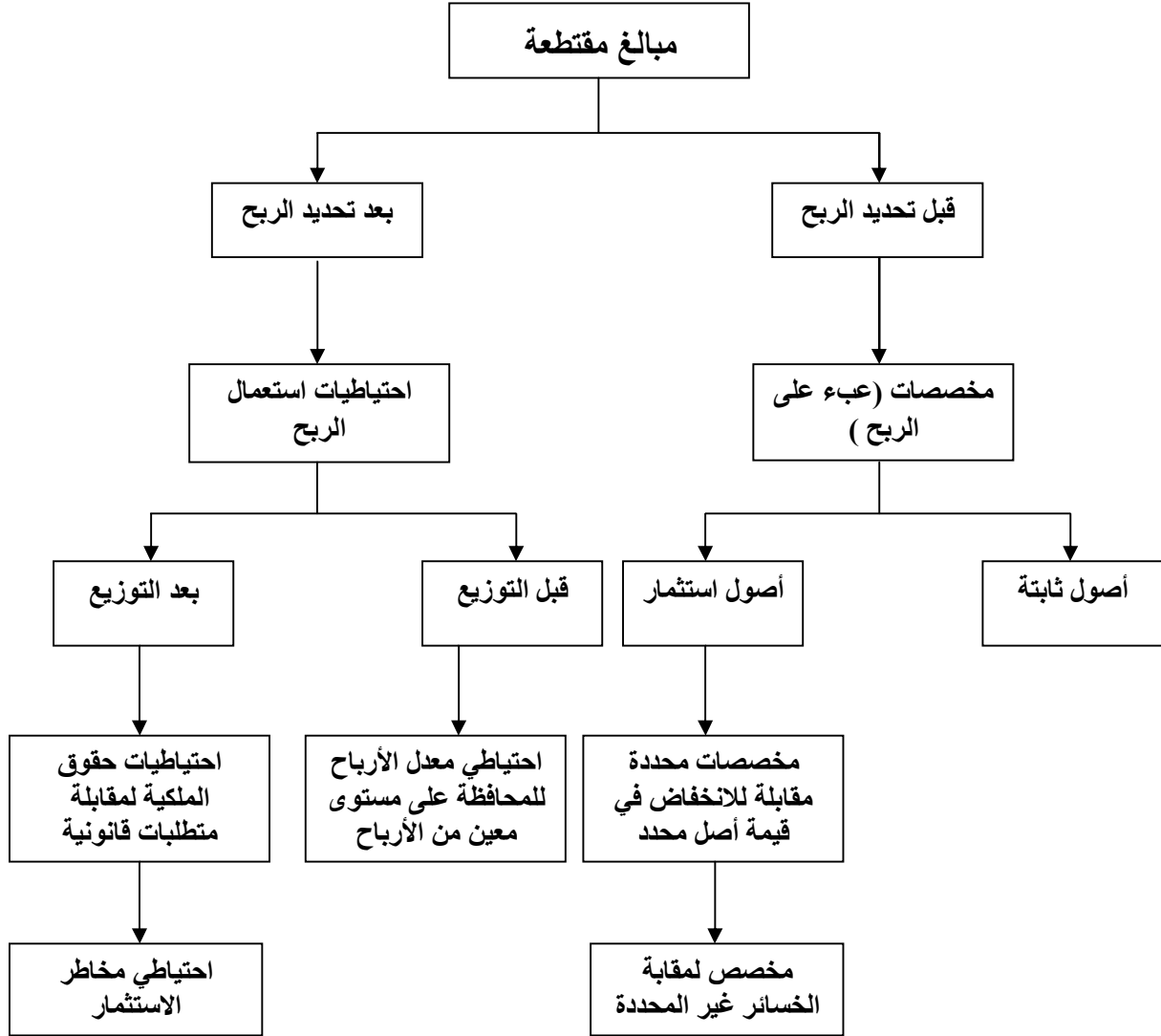
وبناء على ذلك، يتم استبعاد مخصصات المؤونات المتعلقة بالاستثمارات الذاتية للمصرف، والاحتياطيات القانونية والنظامية والاختيارية التي تحتجز من أرباح أصحاب الأسهم في المصرف، واحتياطي مخاطر الاستثمار الذي يقطع من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، وكذلك مخصصات اهتلاك الأصول الثابتة<sup>1</sup>.

---

1- غربي، عبد الحليم، سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية: البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين، جامعة فلسطين، مجلة الباحث، 2010، ص :

وفيما يلي شكل توضيحي للمبالغ المقتطعة قبل و بعد تحديد الربح في المصارف الإسلامية:

شكل رقم (2) أنواع المخصصات والاحتياطيات في ضوء المعايير المحاسبية للبنوك الإسلامية



المصدر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "معيير المحاسبة رقم (13) المختص بالمخصصات والاحتياطيات والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية في المنامة، 2000، ص: 402.

## 2-2-5 توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية:

### الأحكام العامة لتوزيع الأرباح بين المصرفي الإسلامي وعملاءه:

أن عملية توزيع الأرباح بين المصرف وشركائه تخضع لمجموعة من الأحكام وهي<sup>1</sup>:

1- يعتبر المصرف كمؤسسة اعتبارية وكيلاً مفوضاً في استثمار المساهمين فيه تفويضاً مقيداً بأحكام الشرع وعقد التأسيس. وهو مضارب مشارك في الأموال المودعة لديه بغرض الاستثمار. وهو مقترض للودائع الجارية ضامن لردّها في أي وقت يطلبها أصحابها.

2- يجوز خلط مال الشركاء واستثماره، ويكون الربح بينهم مشاعاً بنسبة أموالهم أو أي نسبة يتفقون عليها. كما يجوز خلط مال المضارب مع مال المصرف واعتبار الربح مشاعاً بينهم كشركاء بحسب حصة كل منهم في الاستثمار أو أي نسبة يتفقون عليها. كما يستحق المضارب حصته من ربح المضاربة في مال شريكه.

3- تتضمن قاعدة (الغنم بالغرم) مشاركة صاحب المال في كل ربح مباشر أو غير مباشر يتعرض بسببه لتكلفة أو مخاطرة مباشرة أو غير مباشرة. كما لا يحق لصاحب المال المطالبة بحصة من الربح من استثمار ما لم يقبل المشاركة فيه.

4- يعتبر كل مال رصد للاستثمار مشاركاً في الأرباح والخسائر طالما قبل صاحبه ذلك، مالم يخطر صاحبه صراحة. أو يفترض أن يعرف ضمناً ذلك أو يحدث ما يجبر المستثمر على استثمار كل المال المرصود لهذا الغرض وأخطر المودع بهذا في وقت معقول وافترض عقلاً إمامه بالحدث.

5- ينفرد الطرف الضامن للودائع الجارية بعائد استثمارها، كونها تمثل قرضاً حسناً من المودعين للمصرف.

6- الشركاء متضامون متكافلون في تحمل كافة الألتزامات التي يفرضها القانون على الشركات العاملة في نفس المجال.

7- تتحدد مشاركة المساهمين في التكاليف والعوائد حسب أحكام الشريعة الإسلامية والقانون وما تعاقدت عليه الأطراف المختلفة وبحسب التفويض الممنوح من قبل المساهمين والمودعين لإدارة المصرف.

1- عوض، محمد هاشم، دليل العمل في البنوك الإسلامية، بنك التنمية و التعاون الإسلامي، الطبعة الأولى، الخرطوم، 1985، ص:

## - سياسة تقسيم الأرباح بين المصرف الإسلامي وعملائه المودعين:

يتم توزيع (تقسيم) الأرباح بين المصرف الإسلامي وعملائه المودعين بالاعتماد على طريقة الأعداد المصرفية (النمر): التي تقوم بتوزيع صافي عوائد الاستثمارات على فئات المستثمرين بحسب مدة الاستثمار والوزن النسبي لكل فئة، ويعتبر المصرف من فئات المستثمرين بمقدار الأموال التي يستثمرها مع أموال أصحاب حسابات الاستثمار وفي حالة الخسارة يتحمل أصحاب الحسابات الاستثمارية بنصيبهم في صافي خسائر الاستثمارات إن وجدت، ويكون المصرف قد خسر جهده، ويتم توزيع الخسارة على فئات المستثمرين بطريقة الأعداد المصرفية (النمر) نفسها في توزيع عائد الاستثمارات ثم بين حساباتهم الشخصية لكل فئة مستقلة على حده كل بحسب رصيده.

لقد نص مجمع الفقه الإسلامي بجدة رقم 122 في دورته الثالثة عشر المنعقدة بالكويت 2001 حول: المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية على أنه لا مانع شرعا في حين توزيع الأرباح من استخدام طريقة النمر القائمة على مراعاة مبلغ كل مستثمر مدة بقائه في الاستثمار، لأن أموال المساهمين ساهمت كلها في تحقيق العائد حسب مقدارها ومدة بقائها، فاستحقاقها حصة متناسبة مع المبلغ والزمن وهو أعدل الطرق لإيصال مستحقاتهم إليهم، لأن دخول المستثمرين في المضاربة المشتركة بحسب طبيعتها موافقة ضمناً على ما تم التوصل إليه، كما أن من طبيعة المشاركة استفادة الشريك من ربح مال شريكه<sup>1</sup>. والجدول رقم (2) يوضح طريقة الأعداد المصرفية:

---

1-عربي، سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين، مرجع سبق ذكره، ص: 3.



الجدول رقم (2) يوضح طريقة الأعداد المصرفية (النمر) المتبعة في المصارف الإسلامية في توزيع الأرباح.

النمر	مدة التوزيع	الوزن النسبي	إجمالي الأموال المستثمرة	النسبة المستثمرة	نسبة الاحتياطي	فئة الحساب
Xx	xx	Xx	Xx	%30	%70	الحسابات الجارية
Xx	xx	Xx	Xx	%40	%60	حسابات التوفير الاستثماري
Xx	xx	Xx	Xx	%40	%60	حسابات الاستثمار لمدة 3 أشهر
Xx	xx	Xx	Xx	%50	%50	حسابات الاستثمار لمدة 6 أشهر
Xx	xx	Xx	Xx	%70	%30	حسابات الاستثمار لمدة 9 أشهر
Xx	xx	Xx	Xx	%80	%20	حسابات الاستثمار لمدة سنة
Xx	xx	Xx	Xx	%100	-	أموال البنك الذاتية المستثمرة

المصدر : حسين حسين شحاته ، الجوانب المحاسبية لمشكلة قياس و توزيع عوائد الاستثمارات في المصارف الإسلامية بحوث مختارة من المؤتمر العام للبنوك الإسلامية المنعقد باستانبول ، تركيا ، 1988 ، ص : 136 .

## 2-3 تقييم إدارة الربحية في المصارف والمؤشرات المالية المستخدمة:

لتحديد مدى قدرة المصارف (التقليدية والإسلامية) على تحقيق الأرباح من أموالها المستثمرة فإنه يتم الاعتماد على عدد من المؤشرات المالية التي هي موضوع اهتمام الملاك والمودعين، إذ أن الملاك تهمهم المؤشرات المالية لأنها تحدد مقدار التغيير في ثروتهم، وتهم أيضاً المودعين، لأن عدم كفاية الأرباح يُعدّ مؤشراً على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين<sup>1</sup>. ويمكن المصرف من خلال هذه المؤشرات من تقييم نتائج البنك فيما يلي<sup>2</sup>:

- القدرة على توليد الأرباح.

- مستوى تكاليف النشاطات.

- مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية في المصرف.

- مستوى إدارة نشاطات المصرف.

وتتمثل أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في تقييم ربحية المصرف بالتالي:

- **نسبة العائد على إجمالي الأصول الإيرادية:** كما تسمى بالقابلية الإيرادية للمصرف وتمثل نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول الإيرادية أو المنتجة ويوضح هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الأصول المنتجة المدرة من صافي الربح القابل للتوزيع للعائد حيث تتمثل الأصول المنتجة في المصارف التقليدية بما يلي:

(الاستثمارات المالية، القروض والسلفيات، الأوراق التجارية المخصومة) بينما تتمثل الأصول المنتجة في المصارف الإسلامية بما يلي: (الاستثمارات المالية، أرصدة الأنشطة التمويلية، الإجارة) ويشير هذا المعدل بمعنى آخر إلى ربحية وحدة النقد الواحدة من الأموال المستثمرة داخل المصرف.

كما يقيس ربحية الأصول الإيرادية فزيادته تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية، ويجب مقارنة هذا الرقم بمتوسطه للمصارف في نفس الحجم في القطاعات المصرفية. ويتضح أن هذه النسبة من الممكن تطبيقها في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية مع اختلاف الأصول المنتجة لدى كل من المصرفين.

1- طه، طارق، إدارة البنوك، المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، كنج مربوط، الإسكندرية، 1999، ص: 191.

2- بورقية، شوقي، طريقة camles في تقييم أداء البنوك الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2009، ص: 15.

وتعد هذه النسبة المقياس الأكثر أهمية للحكم على مقدرة إدارة المصرف على أنشطتها بنجاح وجوانب القوة فيها وفاعلية استراتيجيتها. ويمكن التعبير عن هذه النسبة في المعادلة رقم (1) الآتية:

$$R1 = (\text{صافي الربح}) / (\text{الأصول الإيرادية}) * 100$$

ويمكن تطبيق هذه النسبة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

- **نسبة هامش الربح أو هامش الفائدة الصافية:** تسمى هذه النسبة بنسبة هامش الربح على الأصول المنتجة وهي تمثل نسبة (الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة) / الأصول المنتجة حيث أن هامش الربح = الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة، أي هي صافي الدخل من الفوائد التي حققتها الأصول المنتجة للمصرف، وزيادتها تعني قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح للمصرف، والعكس صحيح.

وهذه النسبة لا يمكن تطبيقها في المصارف الإسلامية وذلك لأنها تعتمد على حساب صافي الدخل من الفوائد المحرمة شرعاً في المصارف الإسلامية.

- **معدل دوران الأصول أو (نسبة منفعة الأصول أو استعمال الأصول):** يمثل نسبة إجمالي إيرادات التشغيل إلى إجمالي الأصول ويعبر عن قدرة إجمالي محفظة الأصول على إنتاج الإيرادات، فزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الأصول على تحقيق إيرادات المصرف أو العكس بالعكس<sup>1</sup>. ويمكن التعبير عن هذه النسبة في المعادلة رقم (2) الآتية:

$$R2 = (\text{إيرادات التشغيل} / \text{إجمالي الأصول}) * 100$$

وتطبق هذه النسبة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

- **نسبة الرافعة التمويلية:** وتمثل هذه النسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية وتقيس هذه النسبة مدى ملاءمة رأس المال وكفايته وتظهر مدى اعتماد المصرف على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة في أموال الغير في استثمارات المصرف<sup>2</sup>.

ويمكن التعبير عن هذه النسبة في المعادلة رقم (3) الآتية:

$$R3 = (\text{إجمالي الأصول} / \text{إجمالي حقوق الملكية}) * 100$$

---

1- السيسي، نظم المحاسبة و المراقبة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 267 - 268.  
2- قريشي، محمد جموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية - دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 - 2000، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد (3)، ص: 94.

- نسبة العائد على حقوق الملكية: يعتبر العائد على حقوق المساهمين هو أحد المؤشرات الأكثر شيوعاً في قياس الأداء المالي للمصارف. وينظر إليه كوسيلة بسيطة لحساب وقياس الربحية وفي الوقت نفسه هو مؤشر جيد نسبياً لنسبة العائد على حقوق الملكية المستقبلي، كما أنه يعتبر المعيار النهائي لقوة أي مؤسسة مالية، وهو يساعد في المقارنة بين المصارف المختلفة في الحجم<sup>1</sup>.

وتوضح هذه ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الربح القابل للتوزيع حيث يحسب من خلال المعادلة رقم (4) التالية:

$$R_4 = (\text{صافي الربح}) / (\text{إجمالي حقوق الملكية}) * 100$$

وبما أن نسبة العائد على حقوق الملكية تقيس النسبة فيما بين صافي الدخل وحقوق الملكية وطالما أن حقوق الملكية تشكل أحد أهم عناصر المطالبين في ميزانية المصارف الإسلامية كما أن الربح هو هدف من أهداف المصارف الإسلامية لذا يمكننا القول بأن هذا المعدل من الممكن تطبيقه في المصارف الإسلامية.

وهناك بعض الانتقادات الموجهة لنسبة العائد على حقوق الملكية ROE ويعبر عنها بالتالي:

- مشكلة الوقت: كما في حالات شركة تجهز لمنتج جديد في سنة ويتم إطلاقه في سنة أخرى.
- مشكلة المخاطرة: حيث إنه لا يعنى بالمخاطرة المتكبدة للحصول على العائد ولو كانت كبيرة.
- مشكلة القيمة: حيث يحسب نسبة العائد على حقوق الملكية من خلال الأرقام كما هي بقيمتها الدفترية وليس كقيم سوقية.

- نسبة العائد على الأصول:

تقيس هذه النسبة مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة. لذا يطلق عليه نسبة العائد على الأصول، ويتم احتساب نسبة العائد على الأصول من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الأصول، وكما في المعادلة رقم (5):

$$R_5 = (\text{صافي الربح}) / (\text{إجمالي الموجودات}) * 100$$

ويمكن تطبيق هذه النسبة في المصارف التقليدية والمصرف الإسلامية.

---

1- bader el din , amin , **measuring performance** German university in Cairo , faculty of management technique , work paper , p: 3 .

- **نسبة العائد على الودائع:** تمثل هذه النسبة الفائض القابل للتوزيع على الودائع، وتوضح هذه النسبة نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح القابل للتوزيع. وتعد نسبة العائد على الودائع أحد أفضل المقاييس في إدارة الربحية لدى المصارف، وهو يعكس قدرة المصرف على استخدام ودائع المصرف من أجل توليد الأرباح. ويمكن التعبير عن هذه النسبة في المعادلة رقم (6) الآتية:

$$6 = \text{صافي الربح} / \text{(الودائع ومافي حكمها)} * 100$$

ويستخدم هذا المعدل في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

**نسبة الربحية على النفقات:** وتقيس هذه النسبة كفاءة المصرف في إدارة التكلفة ومدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح الكافية لتغطية إجمالي نفقات المصرف<sup>1</sup>. ويمكن التعبير عن هذه النسبة في المعادلة رقم (7) الآتية:

$$7 = \text{(الربح قبل الضريبة)} / \text{(إجمالي النفقات)} * 100$$

- **تحليل محددات الربحية للمصرف التقليدي والإسلامي:**

يمكن تحليل ربحية المصرف وذلك من خلال تحليل محددات هذه الربحية وذلك باستخدام ما يعرف بنموذج (DUPONT)<sup>2</sup>.

حيث يوضح هذا النموذج العلاقة بين المؤشرين ROA (العائد على الأصول) و ROE (العائد على حقوق الملكية) فيبين الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية وعليه:

$$* \text{يتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما :}$$

- هامش الربح (PM): الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

- منفعة الأصول (AV): ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال والاستعمال الأفضل للأصول.

يقاس هامش الربح (PM) بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \text{الدخل الصافي} / \text{إجمالي الإيرادات.}$$

1- Samad, Abdous, the performance of Malayzian Islamic bank, intenational journal of Islamic financial services, 1999, p: 3.

2- قرشي، محمد جموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية - دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 - 2000، مرجع سبق ذكره، ص: 89 - 90.

تقاس منفعة الأصول ( AV ) بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول.

وعليه فإن العائد على الأصول = هامش الربح \* منفعة الأصول.

$$\text{أي } ( AV ) * ( PM ) = \text{ROA}$$

العائد على الأصول = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) \* (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول).

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيء فمثلاً إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف، وهو ما يعكسه هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين. وبالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود بجانب منهما أو كليهما.

ويتحدد مؤشر العائد على حقوق الملكية ( ROE ):

ويحسب العائد على حقوق الملكية وذلك من خلال ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية ( EM ) أو ما يعرف بالرافعة المالية.

مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول / حقوق الملكية) وبالتالي يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) \* (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) \* (إجمالي الأصول / حقوق الملكية).

$$\text{EM} * \text{PM} * \text{AV} = \text{ROE}$$

مايستفاد من هذه الصيغة، أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا خفضت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على الحقوق الملكية المرتفعة من خلال إدارة ممتازة للأصول ( محصلة الكفاءة والإنتاجية ) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمساهمين والمحللين في إدارة المؤسسة.

بالإضافة إلى المعايير السابقة توجد معايير تستخدم لقياس ربحية رأس مال المصارف نستعرضها كالتالي:

**1- معدل العائد للسهم:** ويمثل نسبة الفائض القابل للتوزيع على عدد الأسهم ويوضح هذا المعدل نصيب كل سهم من رأس مال المصرف من صافي الربح القابل للتوزيع، سواء في صورة توزيعات نقدية على مساهمين أو في صورة تكوين احتياطات وأرباح غير موزعة. ويستخدم هذا المعدل في كل من المصارف التقليدية والإسلامية.

**2- معدل التوزيعات النقدية للسهم:** ويمثل نسبة التوزيعات النقدية على المساهمين إلى عدد الأسهم. ويوضح هذا المعدل نصيب كل سهم من رأس مال المصرف من الأرباح الموزعة نقلاً على المساهمين.

ويطبق هذا المعدل في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

**3- معدل التوزيعات النقدية للسهم:** ويمثل نسبة التوزيعات النقدية على المساهمين إلى عدد الأسهم. ويوضح هذا المعدل نصيب كل سهم من رأس مال المصرف من الأرباح الموزعة نقلاً على المساهمين.

ويطبق هذا المعدل في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

**4- معدل إجمالي النفقات إلى متوسط قيم الأصول:** ويمثل هذا المعدل نسبة إجمالي النفقات إلى متوسط قيم الأصول. ويبين هذا المعدل ما يتحمله المصرف من نفقات مقابل تواجد الأصول وقد يحدد مقادير النفقات المستغلة لتقابل بها قيمة الأصول المستغلة منها تأسيساً على درجة الانتفاع بها.

ويستخدم هذا المعدل في كل من المصارف التقليدية والإسلامية.

**5- معدل إيرادات الاستثمار إلى متوسط قيمة الاستثمار:** تعد هذه العلاقة سببية مباشرة حيث أن وجود محفظة أوراق مالية في المصرف يدر عائد على الكوونات المحصلة من الوحدات المستثمرة في هذه المحفظة. وتختلف محفظة الأوراق المالية لدى المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية حيث لا تحتوي هذه المحفظة في المصارف الإسلامية على سندات وأذونات خزانة نظراً لأنها تعتمد على الربا المحرم شرطاً عند تلك المصارف في حين نجدها تمثل القسم الأكبر من محفظة المصارف التقليدية .

واختلاف فوائد وإيرادات تلك الاستثمارات من وقت لآخر يكون إما بسبب حجم المستثمر أو تغير أسعار الفائدة أو الخصم أو تغير نسب الاستثمارات في هذه الأصول، ويتعين دراسة أسباب التغير في هذا العائد خلال الفترات المالية.

**6- معدل الاستثمار العام أو (منفعة الموجودات) ويحسب هذا المعدل كمايلي:**

**منفعة الموجودات = (إيرادات المصرف الإجمالية) / (متوسط الموجودات الإجمالية) \* 100**  
حيث تأخذ هذه النسبة بعين الاعتبار حساب متوسط قيمة الأصول وهذا مايميزها عن نسبة معدل دوران الموجودات المحسوب سابقاً.

ويبنى هذا المعدل على أساس وجود علاقة بين الإيرادات في تولدها، وبين متوسط قيمة الأصول المتاحة للمصرف، بمعنى أن الإيرادات هي ناتج استخدام الأصول. يتمثل مؤشر منفعة الموجودات في المصارف مع معدل دوران الموجودات في منشآت الأعمال الأخرى، فكلما زاد هذا المعدل كلما كان ذلك دليلاً على الاستغلال السليم لتلك الأصول. كما يفيد حساب منفعة الموجودات في تقييم أداء المصرف من ناحية الربحية.

ويوضح هذا المعدل كفاءة المصرف في:

- تشغيل الموارد المتاحة .

- تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء كافة الخدمات المصرفية التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والعوائد المحققة.

وتطبق هذه النسبة في كل من المصارف التقليدية و الإسلامية.

**7- فائض النشاط الجاري إلى رأس المال المستثمر:** وهو نسبة مئوية تمثل نسبة فائض النشاط الجاري إلى متوسط قيم الأصول ويلاحظ أن:

\* فائض النشاط الجاري يعبر عن النشاط خلال الفترة المالية (لا يؤخذ في الاعتبار مصروفات وإيرادات السنوات السابقة، والمخصصات، والضرائب الداخلية).

\* متوسط قيم الأصول = (إجمالي أصول أول المدة + إجمالي أصول آخر المدة)، ويوضح هذا المعدل ربحية كل وحدة من وحدات الأموال المستثمرة من أموال المصرف عن عائد يتمثل في

فائض النشاط الجاري، بما يساعد على تقييم كفاءة إدارة المصرف على الاستخدام الفعال للأصول، وزيادة إنتاجيتها من خلال حجم أعمال يؤدي إلى زيادة الأرباح السنوية.

ويطبق هذا المعدل في كل من المصارف التقليدية والإسلامية.



8- **معدل الفائض القابل للتوزيع على رأس المال المستثمر:** ويمثل نسبة الفائض القابل للتوزيع إلى متوسط قيم الأصول. ويوضح هذا المعدل ربحية كل وحدة من وحدات الاموال المستثمرة في أصول المصرف من الفائض القابل للتوزيع، الذي يمثل صافي الربح بعد استقطاع كافة التكاليف والضرائب الداخلية.

ويطبق هذا المعدل في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

9- **معدل العائد على رأس المال المدفوع:** يمثل نسبة الفائض القابل للتوزيع إلى رأس المال المدفوع، وهو يوضح نصيب كل وحدة من وحدات رأس المال المدفوع من الربح القابل للتوزيع. ومقارنة هذا المعدل بين الفترات الزمنية المختلفة. ويعطي مؤشراً لقياس التطور في العائد على رأس المال المدفوع.

ويطبق هذا المعدل في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية.

10 - **معدل العائد على الموارد:** وتمثل نسبة الفائض القابل للتوزيع على الودائع والمستحق للمصارف وحقوق الملكية. ويوضح هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء كانت ذاتية أو خارجية. ومن صافي الربح القابل للتوزيع.

ارتفاع هذه النسبة يشير إلى كفاءة الإدارة في استخدام موارد المصرف أما انخفاضها فيدل على أن الموارد المالية تتزايد عن معدل تزايد صافي الربح. أما انخفاضها فيدل على أن الموارد المالية تتزايد عن معدل تزايد صافي الربح.

كما يدل ارتفاع هذا المعدل على قدرة المصرف في تحقيق العوائد من توظيف أمواله في موجودات مريحة ويعبر عن هذه النسبة رياضياً :

**العائد على إجمالي الأموال المتاحة للتوظيف = (صافي الربح بعد الضريبة) / (إجمالي الأموال المتاحة للتوظيف) \* 100**

حيث أن الأموال المتاحة للتوظيف = ( الودائع + حقوق الملكية ).

ويطبق هذا المعدل في كل من المصارف التقليدية والإسلامية .

الجدول رقم (3) يوضح أهم نسب الربحية التي سيتم تطبيقها على المصارف عينة البحث.

الجدول رقم (3): نسب الربحية التي سيتم تطبيقها على البنوك عينة البحث.

المعادلة	الرمز	نسب الربحية
(الإيرادات التشغيلية) / (إجمالي الأصول)*100	2	نسبة دوران الأصول
(صافي الربح) / (حقوق الملكية)*100	3	نسبة العائد على حقوق الملكية
(صافي الربح) / (إجمالي الأصول)*100	4	نسبة العائد على الأصول
(صافي الربح) / (الودائع ومافي حكمها)*100	5	نسبة العائد على الودائع
(إجمالي الربح) / (إجمالي النفقات)*100	9	نسبة الربحية على النفقات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نسب الربحية المذكورة في المبحث السابق.

### 3-3 تصنيف الربحية لدى المصارف التقليدية والإسلامية:

بعد أن يتم احتساب المؤشرات المالية يتم تصنيف الأرباح في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية كما يلي<sup>1</sup>:

التصنيف الأول: يشير إلى قوة الأرباح ، وهي كافية لمساندة عمليات المصرف، حيث يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة، يوفر نمو لرأس المال، ويدفع حصص أرباح معقولة.

التصنيف الثاني: يشير إلى أن الأرباح مرضية، لها نفس الخصائص السابقة، إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.

التصنيف الثالث: يعطي للأرباح التي تتصف بعدم الكفاءة والتي تكون غير كافية لدعم عمليات المصرف والحفاظ على رأس المال المناسب. إن المصارف التي تقع في هذا المستوى تتصف بأنها متقلبة في صافي الدخل، الأرباح ضئيلة، وتقع في خسائر متكررة، أو أن المصرف قد هبطت أرباحه من السنة الفائتة.

التصنيف الرابع: يعطي للأرباح التي تكون بحاجة إلى الزيادة، حيث يشهد المصرف انخفاضاً في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة.

التصنيف الخامس: يشير إلى دخول أرباح المصرف في وضع حرج والمصرف الذي يقع ضمن هذا المستوى قد يتعرض للانهيار بسبب تآكل رأسماله.

1- Federal reserve " uniform financial institutions rating system op: cit .

## المبحث الثالث

### العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف.

تمهيد:

يعتبر تحديد العلاقة بين السيولة والربحية من الأمور الهامة التي تأخذها المصارف التقليدية والإسلامية بعين الاعتبار عند إدارتها للسيولة والربحية ولذلك سنتناول في هذا المبحث طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية كما سنتطرق أيضاً إلى السبل المتبعة في التوفيق بينهما.

#### 3-1 طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف:

يعد النقد من أكثر الأصول سيولة وعد الاحتفاظ به استثماراً مجمداً، لأنه لايدر عائداً. وكلما قام المصرف بتوظيف جزء من النقد لديه في أصل آخر كان ذلك توجهاً نحو تحقيق عائد من هذا التوظيف، وقلت السيولة لديه، ومن ثم، فكلما قام المصرف بتوظيف جزء من أمواله، كان ذلك أفدر على تحقيق ربح، ولكن هذه القروض (التمويلات) تحمل عائد للمصرف تساعده في تحقيق ربح، بينما الأموال المحتفظ بها في المصرف لا تحقق أي ربح. أي أن هناك علاقة بين الربحية والسيولة تتمثل في أن المصرف إذا أراد أن يزيد حجم أرباحه، فعليه توظيف الأموال في موجودات أقل سيولة، وإذا أراد أن يحتفظ بسيولة عالية فعليه أن يبقي الأموال في خزائنه، مما يعني التضحية بالربحية على حساب زيادة السيولة مما يعني التعارض بين الربحية والسيولة<sup>1</sup>.

وينتج التعارض بين الربحية والسيولة في المصارف عن التعارض بين أهداف الأطراف الرئيسية المعنية بشؤون المصرف، وهما الملاك، والمودعون. حيث يهدف الملاك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن تعويضاً لمخاطرتهم، الأمر الذي يؤثر سلباً على سيولة المصرف. ويرغب أصحاب الودائع في أن يحتفظ المصرف بقدر من السيولة، وأن يستثمر المصرف أموالهم في استثمارات قليلة المخاطرة مما يؤثر على ربحية المصرف، لذلك يسعى المصرف إلى التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين: الربحية والسيولة.

ويرى Grander أنه قد يعتقد بعض العملاء أنه يمكن إدارة السيولة بسهولة، وذلك بالاحتفاظ بكمية كبيرة من النقد والأوراق المالية القصيرة الأجل باعتبارها جزءاً من موجودات المصرف<sup>2</sup>

1- جبر، هشام، إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص: 274.

2- Grander, Mills and Cooperman, **investment management**, prentice hall, NJ, 2005, p: 508.

إلا أن مساهمة هذه الموجودات السائلة (النقد والأوراق المالية القصيرة الأجل) في إيرادات المصرف تعد ضئيلة، لأن العائد على الأوراق المالية القصيرة الأجل قليل، ومن ثم، فالتعارض بين الخطر الناتج عن قلة السيولة والرغبة في الاستثمار في موجودات مدرة للربح هو جوهر إدارة السيولة، حيث أن التحدي هو بالاحتفاظ بموجودات سائلة كافية لتجنب الأزمات ولكن بعدم التضحية بالارباح اللازمة لاستمرارية المصرف. ولما كان المصرف بحاجة إلى الاحتفاظ بسيولة مناسبة لمواجهة طلبات السحب من الودائع والالتزامات الأخرى، كما أنه بحاجة إلى توظيف الأموال في موجودات أقل سيولة لتحقيق ربح مناسب لأصحابه، كان لابد من التوفيق بين الربحية والسيولة.

مع أن الحاجة للموجودات السائلة تتبع من أسباب متعددة وجميع الطلبات يجب تلبيتها في الوقت نفسه، فإن كل حاجة للسيولة تشكل مشكلة في حد ذاتها. فعلى سبيل المثال، يجب الوفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي بالاحتفاظ برصيد لدى المصرف المركزي، إلا أنه لا يمكن استخدام هذا الرصيد لمواجهة طلبات السحب من الودائع، وطلبات الاقتراض.

### 3-2 السبل المتبعة في تحقيق التوفيق بين السيولة والربحية في المصارف:

أن التعارض بين السيولة والربحية في المصارف يفرض على المصارف وضع أولويات في توزيع الموارد على الاستخدامات حتى تتمكن من تحقيق التوفيق بين السيولة والربحية وذلك كما يلي<sup>1</sup>:

#### - الأولوية الأولى:

الاحتفاظ بموجودات سائلة للوفاء بما يلي:

- أ- مواجهة طلبات السحب اليومي من الودائع.
- ب- مواجهة ما يتحقق عليه من الالتزامات تجاه المصارف الأجنبية، لدفع أثمان المستوردات نتيجة فتح الاعتمادات المستندية.
- ج- الاحتفاظ برصيد نقدي لدى المصرف المركزي للوفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي الذي يطلبه المصرف المركزي، ويتمثل بنسبة من الودائع يحددها المصرف المركزي على كل مصرف الاحتفاظ بها بشكل نقدي لدى المصرف المركزي.

---

2- Madura, J, **financial institutions and market**, 6<sup>th</sup> ed , Thompson siuth western, ohio, 2003, p: 105.

#### - الأولوية الثانية:

ما يسمى الاحتياطات الثانوية (الاستثمارات قصيرة الأجل مثل أدونات الخزينة، والأوراق التجارية والقبولات المصرفية، وغيرها من أدوات السوق النقدي)، حيث لا يعقل أن يبقى المصرف أموالاً سائلة زائدة عن حاجاته، ومن ثم، يستثمر جزءاً من أمواله في استثمارات قصيرة الأجل يمكن تحويلها إلى سيولة وقت الحاجة، وفي الوقت نفسه، تدر له ربحاً. وتخدم هذه الاستثمارات أغراضاً متعددة منها:

أ- مواجهة السحوبات المتوقعة في مواسم معينة، حيث يمكن تصفية هذه الاستثمارات في تلك المواسم ببيعها وتحويلها إلى نقد لمواجهة هذه السحوبات المتوقعة.

ب- مواجهة السحوبات غير العادية المحتمل وقوعها، كطلبات السحب على الودائع نتيجة ظروف سياسية أو اقتصادية معينة تؤدي إلى خوف المودعين، فيتوجهون للمصرف لسحب ودائعهم.

ج- ينتج عن هذه الاستثمارات ربح للمصرف، بمخاطر قليلة، وسيولة عالية.

#### - الأولوية الثالثة:

تتألف من القروض التجارية (التمويلات) التي يمنحها المصرف. ويشكل هذا الاستثمار مخاطرة لدى المصرف، حيث قد لا يستطيع المقترضون سداد ما عليهم من قروض في تواريخ الاستحقاق، إلا أن القروض (التمويلات) تعد مصدر ربح جيد للمصرف، نتيجة الفوائد التي تتقاضاها عليها، ولكنها لا تخلو من مخاطر عدة منها مخاطر عدم الثبات.

#### - الأولوية الرابعة:

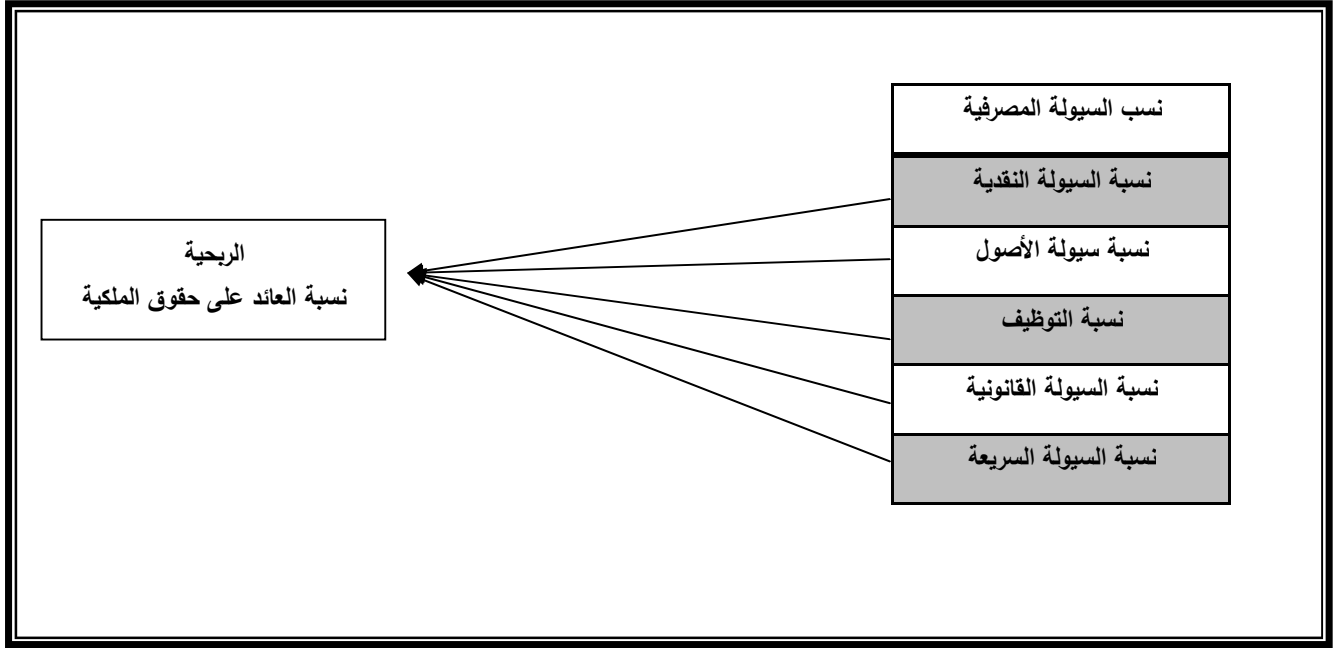
هي استثمار جزء من الأموال في أوراق مالية طويلة الأمد كأدوات سوق رأس المال، كذلك في أسهم الشركات، ليحقق لها عائداً من الأرباح الموزعة، وعائداً آخر رأسملياً ناتجاً عن ارتفاع القيمة السوقية لهذه الأوراق المالية.

#### - الأولوية الخامسة:

الاستثمار في موجودات ثابتة كالعقارات والاثاث والتجهيزات اللازمة لقيام المصرف بأعماله. ولتحقيق هدف السيولة، تحتفظ المصارف بحد أدنى من النقدية في خزائنها، وبرصيد لدى المصرف المركزي للوفاء بمتطلبات الاحتياط النقدي، وبأرصدة لدى المصارف المحلية والأجنبية، وبالموجودات السائلة الأخرى مثل الاستثمارات في أدوات السوق النقدي.

ويُلاحظ من خلال ما سبق أنه لكي تتمكن المصارف من إدارة السيولة والربحية بشكل جيد لابدَ لها من دراسة أثر السيولة في ربحية هذه المصارف حيث تقوم المصارف من خلال دراسة أثر السيولة في الربحية بتحديد الأولويات بشكل يسمح لها من تحقيق التوفيق بينهما. وسيتناول الباحث في الإطار العملي للبحث دراسة أثر نسب السيولة في نسبة العائد على حقوق الملكية وذلك وفق الشكل رقم (3) التالي:

الشكل رقم (3) يوضح أثر نسب السيولة المصرفية في الربحية



المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

## الفصل الثالث: الإطار العملي للبحث

المبحث الأول: واقع المصارف المدروسة

المبحث الثاني: تقييم سيولة وربحية المصارف عينة البحث باستخدام المؤشرات المالية.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول

### واقع المصارف المدروسة

#### **تمهيد:**

يشهد الاقتصاد السوري منذ مطلع القرن الحالي سلسلة من الإصلاحات لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ومختلف القطاعات، ومن بين مختلف القطاعات المكونة لبنية الاقتصاد السوري كان قطاع المصارف أحد أبرز القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح وكان من أهم الإصلاحات في هذا القطاع القانون رقم 28 لعام 2001 الذي أجاز تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغلقة سورية، بالإضافة إلى القانون رقم 35 لعام 2005 الذي أجاز للمصارف الإسلامية العمل مع نظيراتها التقليدية في السوق المصرفية السورية لتساهم معها في دعم القطاع المصرفي السوري ودعم البيئة الاستثمارية في البلاد وما في ذلك من آثار إيجابية على الاقتصاد السوري بصورة عامة.

وسيتناول هذا المبحث معلومات عن المصارف التقليدية والإسلامية عينة الدراسة بالإضافة إلى التعرف على هيكلية أهم الموجودات والمطلوبات لهذه المصارف حتى نهاية عام 2010.

#### **1-1 المصارف التقليدية الخاصة في سوريا:**

أحرزت المصارف الخاصة التقليدية تقدماً ملحوظاً في عملها في السوق المصرفية السورية حيث تمكنت من ترقيع الثغرات التي تعانيها هذه السوق، ولا سيما في مجال الإقراض المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة ساهمت في دعم وتنمية الاقتصاد السوري. وسنتناول المصارف الخاصة التقليدية عينة الدراسة بالتفصيل:

#### **1-1-1 معلومات عن مصرف سوريا والمهجر:**

تم تأسيس مصرف سوريا و المهجر ش . م . م . (مصرف) كشركة مساهمة مغلقة في 19 تشرين الثاني 2003 بموجب السجل التجاري رقم (13900) بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 150 مليون ليرة سورية موزع على 3 ملايين سهم بقيمة

---

التقارير المالية السنوية الصادرة عن بنك سوريا والمهجر.



اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس المال بشكل تدريجي ليصل بتاريخ 31 كانون الأول 2010 إلى 360 مليون ليرة سورية موزع على 7 ملايين و 20 ألف سهم بقيمة إسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. وفي 4 نيسان 2011 تم زيادة رأس المال ليصبح 400 مليون ليرة سورية موزع على 8 ملايين سهم بقيمة إسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. يقوم المصرف بتقديم جميع أعماله المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها بتاريخ 31 حزيران 2012 (26 فرع)، في دمشق وحلب واللاذقية وحماة وحمص وطرطوس ودرعا والسويدا والقامشلي. يساهم مصرف لبنان و المهجر ش . م . ل بنسبة 39% في المصرف ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة 10%.

أن أسهم المصرف مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

**1-1-2 هيكلية أهم الموجودات والمطالب في مصرف سوريا والمهجر: وهي كالتالي:**

- **هيكلية الموجودات في مصرف سوريا والمهجر:** فيما يلي نلقي الضوء على أهم الموجودات في مصرف سوريا والمهجر وتطوراتها وذلك للفترة الممتدة من عام 2007 وحتى نهاية عام 2010، ومقارنة كل سنة مع التي تليها وذلك وفق الجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم (4): أهم موجودات مصرف سوريا والمهجر وتطوراتها من عام 2007 لعام 2010

إجمالي الموجودات	موجودات ثابتة	موجودات مالية	التسهيلات الائتمانية المباشرة	النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى	رصيد الحساب في 31/12
62534	771	1627	13372	43944	2007
68794	1431	2903	18139	41983	2008
6260	660	1276	4767	-1961	التطور
%10	85.60%	78.43	35.65%	-4.46	النسبة
<b>الأرقام بملايين الليرات السورية</b>					
68794	1431	2903	18139	41983	2008
72659	1905	8426	19391	31646	2009
3865	474	5523	1252	-10377	التطور

5.61%	33.12%	190.25%	6.9%	-24.62%	النسبة
<b>الأرقام بملايين الليرات السورية</b>					
72659	1905	8426	19391	31646	2009
83883	2077	13204	30353	24608	2010
11224	172	4778	10962	-7038	التطور
15.45%	9.02%	56.70%	56.53%	-22.24%	النسبة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك سوريا والمهجر عام 2007-2008

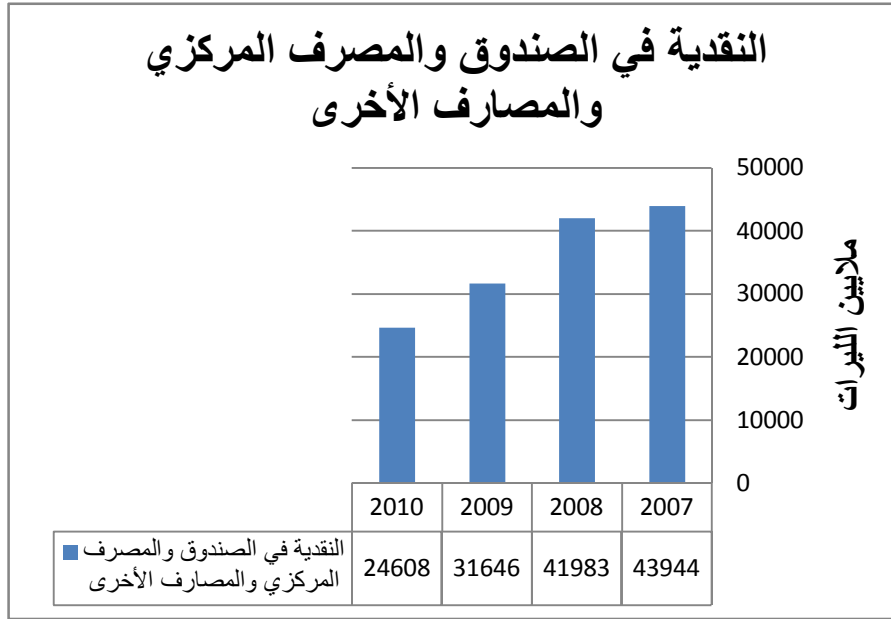
أن الأشكال البيانية التي سنستعرضها في الفقرات القادمة توضح التطور الحاصل في الزيادة أو بالنقصان على البنود المدرجة في الجدول رقم (4) السابق ومقارنة رصيد كل عام مع الأعوام التي تليه أو تسبقه وذلك وفق البنود التالية:

#### 1- النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى مبلغاً قدره (41983) مليون ليرة سورية في نهاية عام 2008 مقابل (43944) مليون ليرة سورية في نهاية عام 2007 بنقص قدره (1961) مليون ليرة سورية وبنسبة سالبة بلغت (4.46%)، كما انخفض في عام 2009 عما كان عليه في عام 2008، وبلغ (31646) بنقص قدره (10377) مليون ليرة سورية وبنسبة سالبة بلغت (24.62%)، واستمر الرصيد في الانخفاض في عام 2010 إلى (24608) مليون ليرة سورية بنقص قدره (1961) وبنسبة سالبة بلغت (22.24%).

ويعود السبب في انخفاض هذا الرصيد في مصرف سوريا والمهجر من عام 2008 إلى 2010 إلى توسع المصرف في العمليات الاستثمارية ومنح القروض والسحوبات الخاصة للعملاء، بالإضافة إلى افتتاح المصرف لعدد كبير من الفروع في كافة المحافظات. والشكل رقم (4) يوضح تطور رصيد هذا الحساب في بنك سوريا والمهجر للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (4) تطور رصيد النقدية في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة (2007-2010)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك سوريا والمهجر لفترة 2007-2010

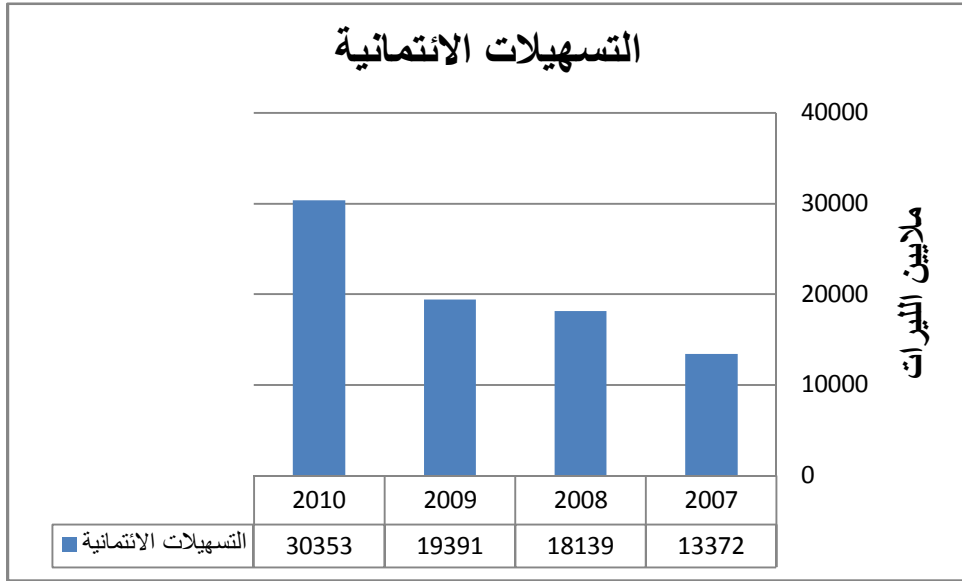
## 2- التسهيلات الائتمانية:

بلغ رصيد هذا الحساب في عام 2008 مبلغاً وقدره (13372) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (4767) مليون ليرة سورية عن عام 2007 والذي بلغ (18139) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (35.65%). ثم ارتفع في عام 2009 إلى (19391) وسجل زيادة قدرها (1252) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (9.6%). وفي عام 2010 تابع رصيد هذا الحساب الزيادة، حيث بلغ (30353) مليون ليرة سورية وبزيادة قدرها (10962) مليون ليرة سورية وبنسبة وصلت إلى (56.53%).

ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى توسع المصرف في فتح الحسابات الجارية المدينة وإلى زيادة الطلب على القروض الممنوحة من قبل المؤسسات وأما في عام 2009 يعزى سبب انخفاض نسبة التطور مقارنةً مع عامي 2008 و 2010 إلى اتباع المصرف سياسة متحفظة في منح القروض بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية.

والشكل رقم (5) التالي يوضح تطور رصيد هذا الحساب من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (5) تطور رصيد التسهيلات الائتمانية في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة (2010-2007).



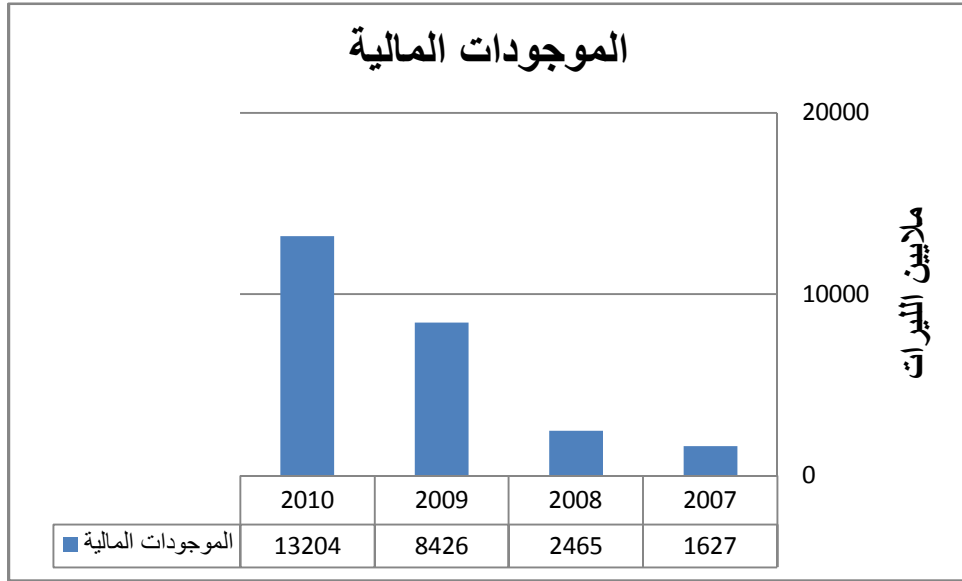
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك سوريا والمهجر عام 2007-2008

### 3- الموجودات المالية:

بلغ رصيد الموجودات المالية في عام 2008 مبلغاً قدره (2903) مليون ليرة سورية مقارنةً مع رصيد عام 2007 والذي بلغ (2465) مليون ليرة سورية، حيث ازداد هذا الحساب في عام 2008 عما كان عليه في عام 2007 وبلغت الزيادة مبلغاً قدره (1276) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (78.43%)، وفي عام 2009 استمر هذا الرصيد في الارتفاع حيث بلغ (8426) مليون ليرة سورية، بزيادة قدرها وبنسبة بلغت (190.25%)، وفي عام 2010 تابع هذا الرصيد ارتفاعه ليصل إلى (13204) مليون ليرة سورية، بزيادة قدرها (4778) وبنسبة بلغت (56.7%).

ويعود السبب في ارتفاع هذا الرصيد إلى توسع إدارة المصرف في العمليات الاستثمارية وخاصة في عام 2009 حيث ارتفع الرصيد وبنسبة كبيرة حيث قام المصرف بشراء شهادات إيداع من مصارف محلية وقام بزيادة محفظته الاستثمارية من الأوراق المالية. والشكل رقم (6) التالي يوضح تطور رصيد هذا الحساب في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (6) تطور رصيد الموجودات المالية في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة (2010-2007).



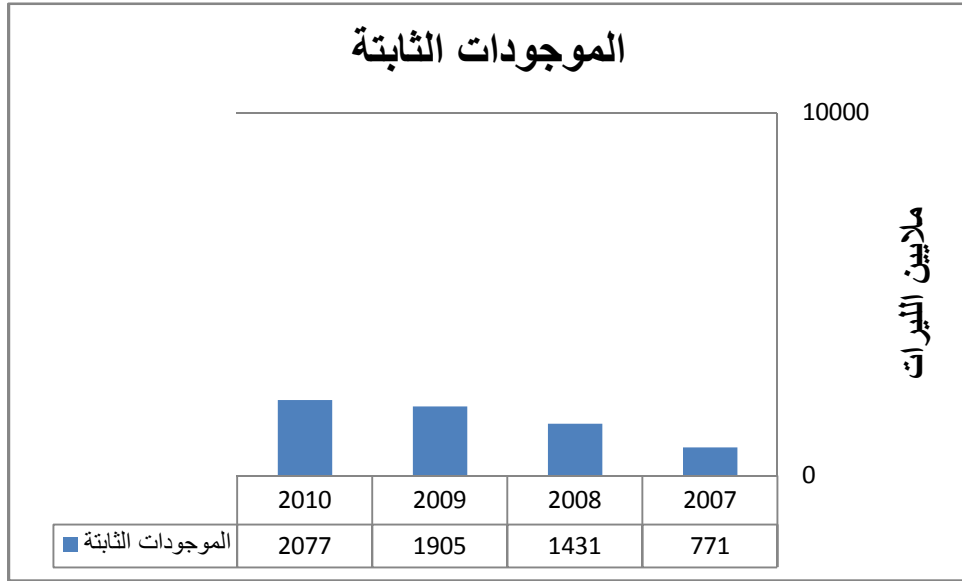
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك سوريا والمهجر عام 2010-2007

#### 4- الموجودات الثابتة:

بلغ رصيد الموجودات الثابتة في عام 2008 مبلغاً وقدره (1431) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (660) مليون ليرة سورية عن عام 2007 والذي بلغ (771) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (85.6%) وتابع الرصيد ارتفاعه في عام 2009 حيث بلغ (1905) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (474) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (33.12%) وواصل رصيد هذا الحساب الارتفاع في عام 2010 ليصل إلى (2077) بزيادة قدرها (172) وبنسبة بلغت (9.02%). ويعود السبب في ارتفاع هذا الرصيد إلى قيام المصرف بافتتاح مجموعة من الفروع في كافة المحافظات السورية.

والشكل رقم (7) التالي يوضح تطور رصيد هذا الحساب في بنك سوريا والمهجر للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (7) تطور رصيد الموجودات الثابتة في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة (2007-2010).



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك سوريا والمهجر عام 2007-2010

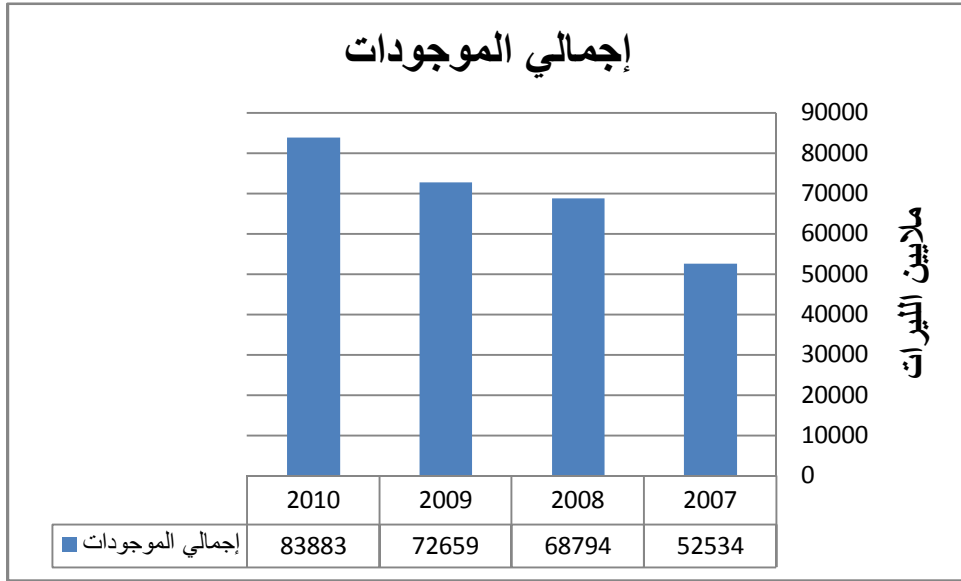
#### 5- إجمالي الموجودات:

بلغ رصيد حساب الموجودات في عام 2008 مبلغاً قدره (68794) مليون ليرة سورية مقارنةً مع رصيد 2007 والذي بلغ (62534) مليون ليرة سورية، حيث ازداد هذا الحساب في عام 2008 عما كان عليه في عام 2007 وبلغت الزيادة مبلغاً قدره (6260) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (10%)، وتابع هذا الرصيد ارتفاعه في عام 2009 حيث بلغ (72659) مليون ليرة سورية بزيادة بلغت (3865) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (5.6%). وواصل هذا الرصيد في عام 2010 ارتفاعه ليصل إلى (83883) مليون ليرة سورية، بزيادة قدرها (11224) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (15.45%).

ويعود السبب في ارتفاع هذا الرصيد إلى ارتفاع عناصر مكوناته من تسهيلات ائتمانية وموجودات مالية وموجودات ثابتة وبنسبة أكبر من الانخفاض في المبالغ النقدية والأرصدة في المصرف المركزي والمصارف الأخرى. والارتفاع في هذا الرصيد يعني أن حجم المصرف كان في نمو مستمر من عام لآخر.

والشكل رقم (8) التالي يوضح تطور رصيد إجمالي الموجودات في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (8) تطور رصيد إجمالي الموجودات في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة (2010-2007).



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك سوريا والمهجر عام 2010-2007

- **المطالب في مصرف سوريا والمهجر:** فيما يلي نلقي الضوء على أهم المطالبات في مصرف سوريا والمهجر وتطوراتها وذلك للفترة الممتدة من عام 2007 وحتى نهاية عام 2010، ومقارنة كل سنة مع التي تليها وذلك وفق الجدول رقم (5) التالي:

الجدول رقم (5): أهم مطالبات بنك سوريا والمهجر وتطوراتها من عام 2007 لعام 2010

إجمالي المطالبات	حقوق الملكية	الودائع	الحسابات الجارية	رصيد الحساب في 31/12
59129	3404	39960	16020	2007
64988	3805	42624	19017	2008
5859	401	2664	2997	التطور
9.9%	11.78%	6.67%	18.71%	النسبة
<b>الأرقام بملايين الليرات السورية</b>				
64988	3805	42624	19017	2008
68264	4395	44522	21082	2009
3276	590	1898	2065	التطور
5.04%	15.5%	4.53%	10.86%	النسبة
<b>الأرقام بملايين الليرات السورية</b>				

68264	4395	44522	21082	2009
87024	5116	54854	28523	2010
18760	721	10332	7441	التطور
27.48%	16.4%	23.21%	35.29%	النسبة

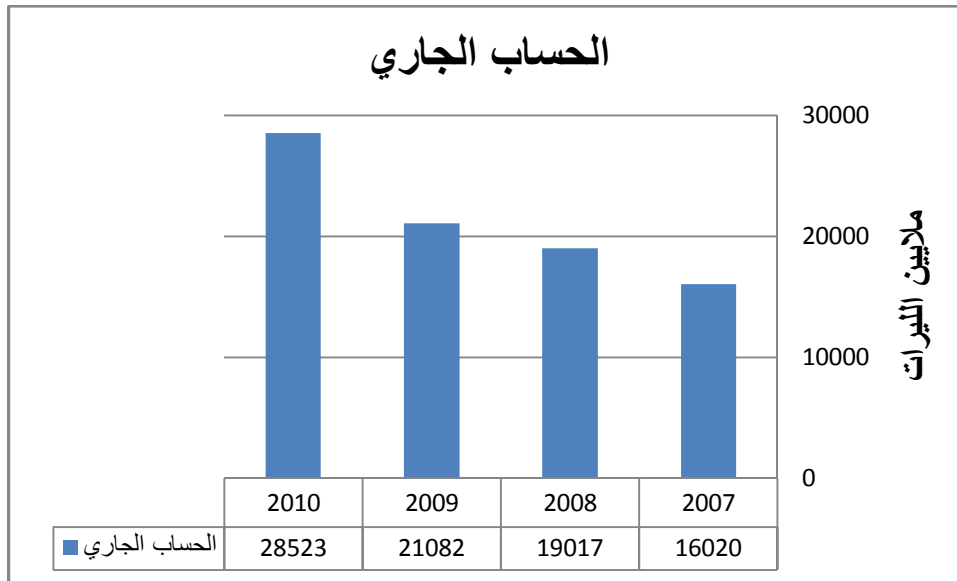
المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا والمهجر عام 2007-2008

### 1- الحسابات الجارية:

بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2008 مبلغاً وقدره (19017) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (2997) مليون ليرة سورية عن عام 2007 والذي بلغ (16020) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (18.7%)، وفي عام 2009 ارتفع هذا الرصيد إلى (21082) مليون ليرة سورية وبزيادة مقدارها (2065) مليون ليرة سورية حيث بلغت النسبة المئوية للزيادة الناتجة (18.71%)، تابع رصيد هذا الحساب الزيادة في عام 2010 حيث بلغ (28523) مليون ليرة سورية وبزيادة قدرها (7441) مليون ليرة سورية وبنسبة وصلت إلى (35.29%).

ويمكن أن يعزى سبب ارتفاع هذا الرصيد إلى الانتشار الواسع لمصرف سوريا والمهجر في كافة المحافظات السورية، وإلى أن زيادة الإيداعات في الحساب الجاري كان أكبر من السحب منها. الشكل رقم (9) التالي يوضح تطور الحساب الجاري في مصرف سوريا والمهجر لفترة (2010-2007).

الشكل رقم (9) تطور رصيد الحساب الجاري في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة (2010-2007).



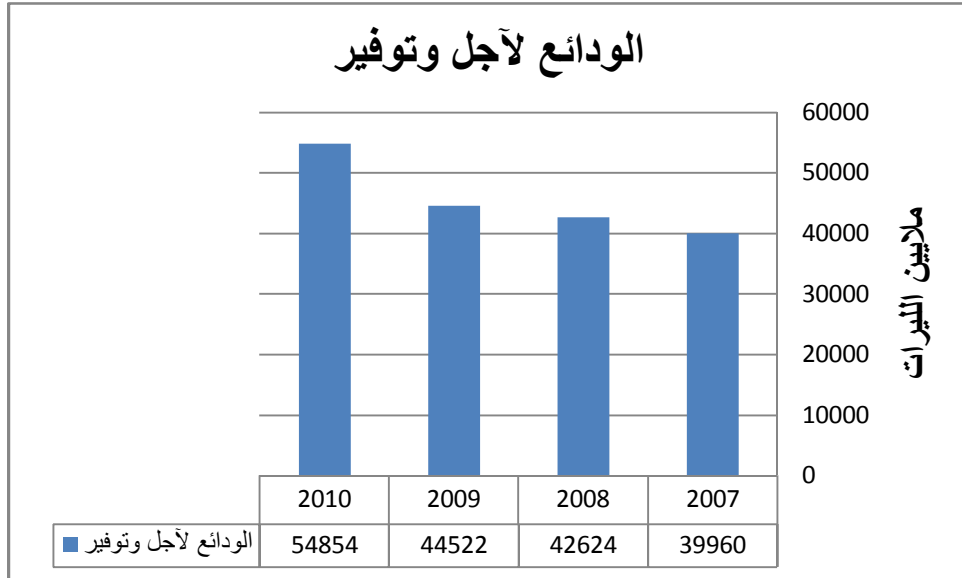
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا والمهجر عام 2007-2010



## 2- الودائع الآجلة وودائع التوفير:

بلغ رصيد الودائع لآجل وودائع التوفير في مصرف سوريا والمهجر في عام 2008 (39960) مليون ليرة سورية مقابل رصيد نفس الحساب لعام 2007 والذي بلغ (42624) مليون ليرة سورية حيث وجد تزايد في رصيد هذا الحساب في عام 2008 عن عام 2007، حيث بلغت الزيادة (2664) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (6.67%). وفي عام 2009 تابع رصيد هذا الحساب الارتفاع ليصل إلى (44522) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (1898) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (4.45%). واستمر الرصيد بالارتفاع في عام 2010 ليصل إلى (54854) مليون ليرة سورية بزيادة مقدارها (10332) مليون ليرة سورية وبنسبة زيادة مئوية (23.21%) ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع في الرصيد من عام لآخر إلى ثقة المودعين في المصرف وقدرته على تسديد ألتزاماته تجاه المودعين بالإضافة إلى تغطية المصرف لمناطق جغرافية جديدة حيث تم افتتاح فروع للمصرف في محافظات سورية متعددة بالإضافة إلى توسع شبكة فروع المصرف في المحافظة نفسها. والشكل رقم (10) التالي يوضح تطور رصيد الودائع لآجل وتوفير في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (10) تطور رصيد الودائع لآجل وتوفير في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة (2010-2007).



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا والمهجر عام 2010-2007

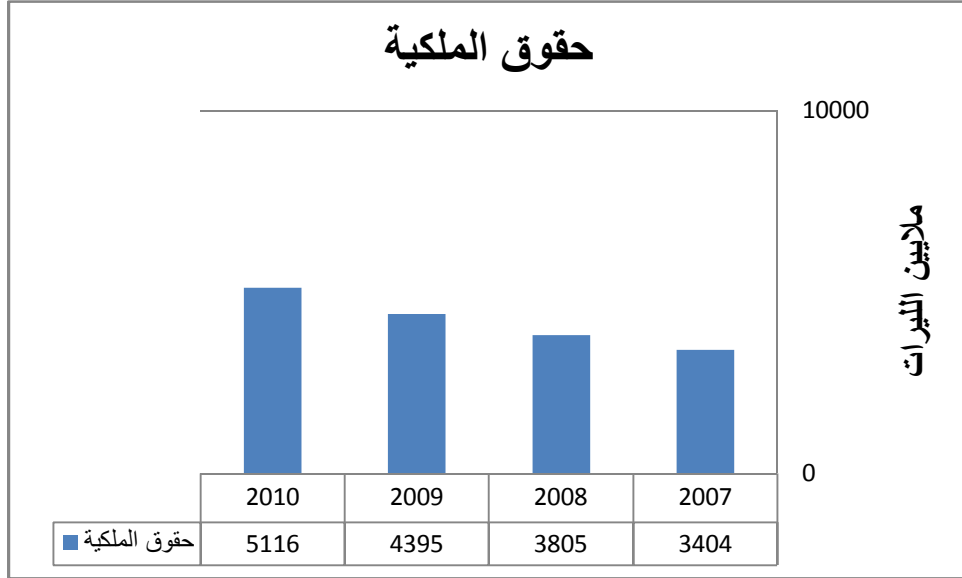
## 3- حقوق الملكية:

بلغ رصيد حساب حقوق الملكية مبلغاً قدره (3805) مليون ليرة سورية في عام 2008 مقابل

(3404) مليون ليرة سورية في عام 2007 بزيادة قدرها (401) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (11.78%)، وتابع الرصيد ارتفاعه في عام 2009 حيث بلغ (4395) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (590) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (15.5%)، وواصل رصيد هذا الحساب الارتفاع في عام 2010 ليصل إلى (5116) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (721) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (16.4%).

ويعود سبب الزيادة في رصيد هذا الحساب إلى زيادة رأس المال في عامي 2008 و 2010، بالإضافة إلى الزيادة في الاحتياطات القانونية، الاحتياطات الأخرى والأرباح المحتجزة. والشكل رقم (11) التالي يوضح تطور رصيد حقوق الملكية في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (11) تطور رصيد حقوق الملكية في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة (2010-2007).



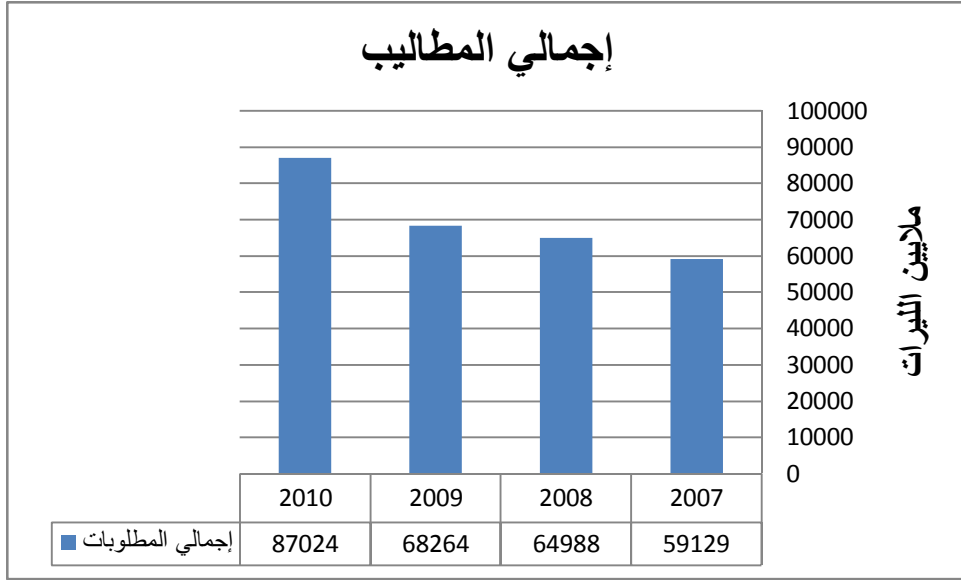
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا والمهجر عام 2010-2007

#### 4- إجمالي المطالب:

بلغ رصيد حساب إجمالي المطلوبات مبلغاً قدره (64988) مليون ليرة سورية في عام 2008 مقارنةً مع رصيد نفس الحساب في عام 2007 والذي بلغ (59129) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (6260) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (9.9%)، وتابع رصيد هذا الحساب الارتفاع في عام 2009 حتى بلغ (68264) مليون ليرة سورية. بزيادة قدرها (3276) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (5.04%)، كما بلغ رصيد هذا الحساب في عام 2010 (87024) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (18760) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (27.48%).

ويعود سبب الزيادة في رصيد هذا الحساب عاماً بعد آخر إلى زيادة المطالب المكونة لهذا الحساب من ودائع (توفير، لأجل)، حسابات جارية، وإلى ارتفاع المخصصات التي يكونها المصرف لمواجهة خسائر الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها والخسائر المحتملة.

الشكل رقم (12) تطور رصيد إجمالي المطلوبات في مصرف سوريا والمهجر للفترة الممتدة (2010-2007).



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا والمهجر عام 2010-2007

### 1-3 معلومات عن مصرف بيمو السعودي الفرنسي:

مصرف بيمو السعودي الفرنسي (المصرف) هو شركة مساهمة سورية مسجلة في السجل التجاري السوري رقم 13901 تاريخ 29 كانون الأول 2003 وفي سجل المصارف تحت الرقم 8. يقع المركز الرئيسي للمصرف في شارع 29 أيار دمشق ، سورية.

تأسس المصرف برأسمال قدره 1500 مليون ليرة سورية موزع على ثلاثة ملايين سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد ، 7410000 سهم مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد وتم زيادة رأس ويشكل تدريجي ليصبح رأس مال المصرف المصرح به والمكتتب به والمدفوع 5000 مليون ليرة سورية مقسم إلى 10 ملايين سهم باشر المصرف أعماله في 4 كانون الثاني 2004، ويقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال شبكة مكونة من ثلاثة وأربعون فرعاً ومكتباً موزعة في كافة المحافظات السورية<sup>1</sup>.

1- التقارير المالية الصادرة عن مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

بتاريخ 5 تشرين الثاني 2007 تمت المصادقة على قرار مجلس النقد والتسليف 324 / م ن / ب4 المتضمن الموافقة للمصرف بالمساهمة في تأسيس شركة وساطة مالية تحت أسم شركة بيمو السعودي الفرنسي المالية المساهمة المغفلة.

**1-1-3 هيكلية أهم الموجودات والمطالب في مصرف بيمو السعودي الفرنسي: وهي تباعاً :**  
**- الموجودات في مصرف بيمو السعودي الفرنسي: فيما يلي نلقي الضوء على أهم الموجودات في مصرف بيمو السعودي الفرنسي وتطوراتها وذلك للفترة الممتدة من عام 2007 وحتى نهاية عام 2010، ومقارنة كل سنة مع التي تليها وذلك وفق الجدول رقم (6) التالي:**

**الجدول رقم (6): أهم موجودات مصرف بيمو السعودي الفرنسي وتطوراتها من عام 2007 لعام 2010**

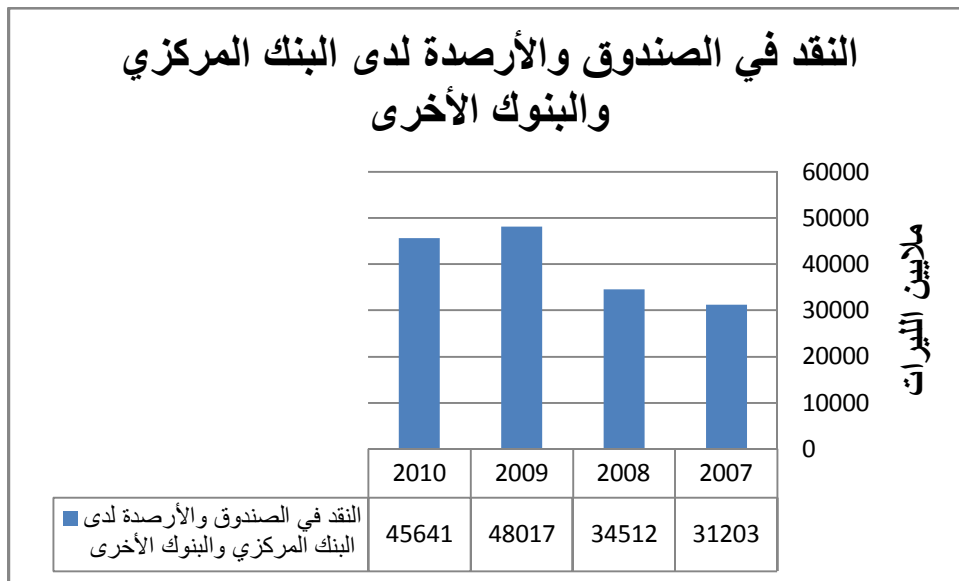
إجمالي الموجودات	موجودات ثابتة	موجودات مالية	التسهيلات الائتمانية المباشرة	النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى	رصيد الحساب في 31/12
80023	921	1201	16797	31203	2007
89297	1260	810	26718	34512	2008
9274	339	-391	9921	3309	التطور
11.59	36.8%	-32.55%	59.06	10.6%	النسبة
<b>الأرقام بملايين الليرات السورية</b>					
89297	1260	810	26718	34512	2008
101967	1684	544	28171	48017	2009
12670	424	-266	1453	13505	التطور
14.19%	33.65%	-38.43	5.44%	39.13%	النسبة
<b>الأرقام بملايين الليرات السورية</b>					
101967	1684	544	28171	48017	2009
114761	2113	439	36854	45641	2010
12794	429	-105	8683	-2376	التطور
12.55%	25.47%	-19.3%	30.82%	-4.95%	النسبة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي عام 2007-2008

أن الأشكال البيانية التي سنستعرضها في الفقرات القادمة توضح التطور الحاصل في بالزيادة أو بالنقصان على البنود المدرجة في الجدول رقم (6) السابق ومقارنة رصيد كل عام مع الأعوام التي تليه أو تسبقه وذلك وفق البنود التالية:

**1- النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:** بلغ رصيد النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى مبلغاً قدره (34512) مليون ليرة سورية في عام 2008 مقارنةً مع رصيد نفس الحساب في عام 2007 والذي بلغ (31203) مليون ليرة سورية، حيث ازداد هذا الحساب عما كان عليه في عام 2008 وبلغت الزيادة مبلغاً قدره (3309) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (39.13%)، واستمر الرصيد في الارتفاع في عام 2009 ليبلغ (48017) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (13505) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (39.19%) إلا أن الرصيد في العام 2010 قد تناقص عن العام السابق وبلغ (45641) مليون ليرة سورية بنقص قدره (2376) مليون ليرة سورية عن عام 2009 ونسبة سالبة بلغت (4.95%)، ويعود السبب في ارتفاع هذا الرصيد لأسباب قدرة المصرف على استقطاب الودائع وبالأخص الحسابات الجارية، وإلى قيام المصرف بتخفيض الاستثمارات في الموجودات المالية وأما النقص في هذا الحساب في عام 2010 فيعزى سببه إلى قيام المصرف بالتوسع في منح التسهيلات الائتمانية. والشكل رقم (13) التالي يوضح تطور رصيد النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى في مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

الشكل رقم (13) تطور رصيد النقدية في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة (2010-2007)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي عام 2010-2007

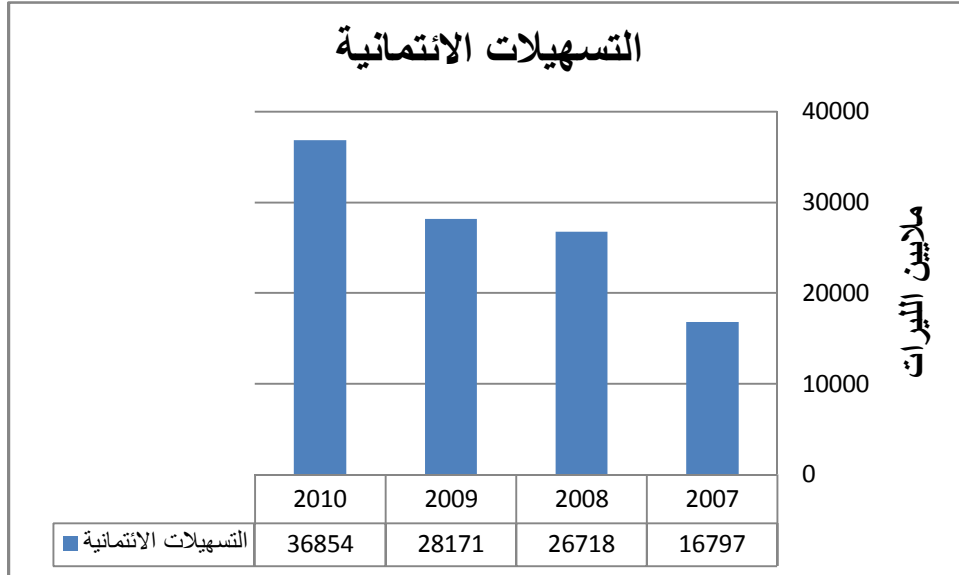
## 2- التسهيلات الائتمانية:

بلغ رصيد هذا الحساب في عام 2008 مبلغاً وقدره (16797) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (9921) مليون ليرة سورية عن عام 2007 والذي بلغ (26718) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (59.06%). ثم ارتفع في عام 2009 إلى (28171) وسجل زيادة قدرها (8683) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (5.44%). وفي عام 2010 تابع رصيد هذا الحساب الزيادة، حيث بلغ (36854) مليون ليرة سورية وبزيادة قدرها (10962) مليون ليرة سورية وبنسبة وصلت إلى (30.82%).

ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى قيام المصرف بمنح تسهيلات ائتمانية إلى القطاع العام حيث شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع مانسبته (11.8%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة. ويلاحظ أن نمو هذا الرصيد مابين عامي 2008 و2009 انخفضت وبشكل كبير من (59.06%) إلى (5.44%). ويمكن أن يعزى ذلك إلى اتباع المصرف لسياسة متحفظة في منح القروض متأثراً بالأزمة المالية العالمية.

والشكل رقم (14) التالي يوضح تطور رصيد النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (14) تطور رصيد التسهيلات الائتمانية في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة (2007-2010)



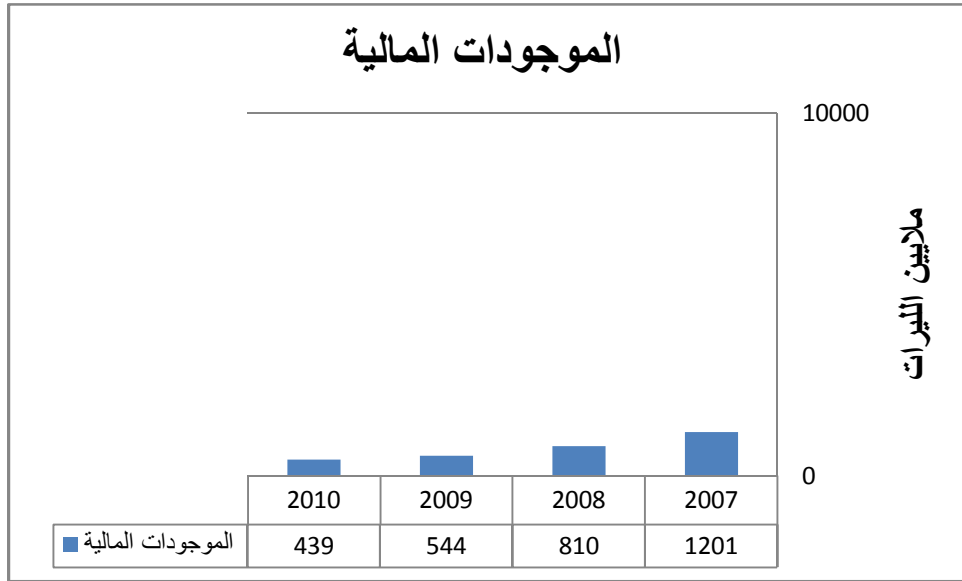
المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك بيمو السعودي الفرنسي عام 2007-2010

### 3- الموجودات المالية:

بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2008 مبلغاً وقدره (810) مليون ليرة سورية وسجل نقص قدره (391) مليون ليرة سورية عن عام 2007 الذي بلغ (1201) مليون ليرة سورية وبلغت النسبة المئوية للنقص الحاصل (32.55%)، وتابع هذا الرصيد الانخفاض في عام 2009 ليصل إلى (544) مليون ليرة سورية بنقص قدره (266) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (38.43%)، واستمر هذا الرصيد في الانخفاض في عام 2010 ليبلغ (439) مليون ليرة سورية بنقص قدره (105) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (19.3%).

ويعزى سبب الانخفاض في هذا الرصيد من عام لآخر إلى قيام المصرف بتخفيض الاستثمار في الموجودات المالية الذي يعود إلى انخفاض الفوائد العالمية على الأوراق المالية، ويعزى أيضاً إلى توسع المصرف في منح التسهيلات الائتمانية. والشكل رقم (15) التالي يوضح تطور رصيد الموجودات المالية في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (15) تطور رصيد الموجودات المالية في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة (2010-2007)



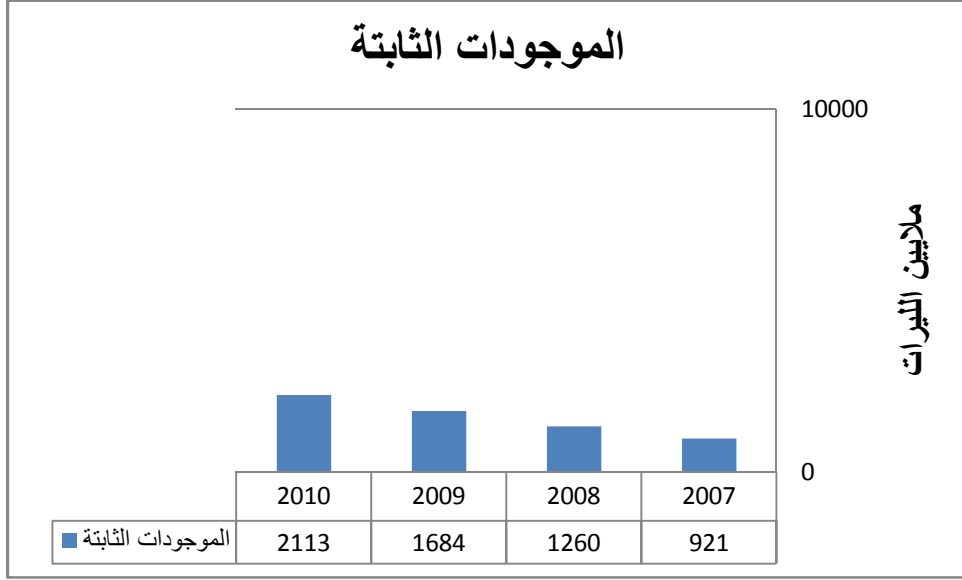
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك بيمو السعودي الفرنسي عام 2010-2007

### 4- الموجودات الثابتة:

بلغ رصيد الموجودات الثابتة في عام 2008 مبلغاً وقدره (1260) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (339) مليون ليرة سورية عن عام 2007 والذي بلغ (921) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (36.8%) وتابع الرصيد ارتفاعه في عام 2009 حيث بلغ (1684) مليون ليرة سورية بزيادة

قدرها (424) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (33.65%) وواصل رصيد هذا الحساب الارتفاع في عام 2010 ليصل إلى (2113) بزيادة قدرها (429) وبنسبة بلغت (25.47%). ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى قيام المصرف بتوسيع شبكة فروعته حيث قام بافتتاح 16 فرعاً مابين عامي 2007-2010.

الشكل رقم (16) تطور رصيد الموجودات الثابتة في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة (2010-2007)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي عام 2010-2007

#### 5- إجمالي الموجودات:

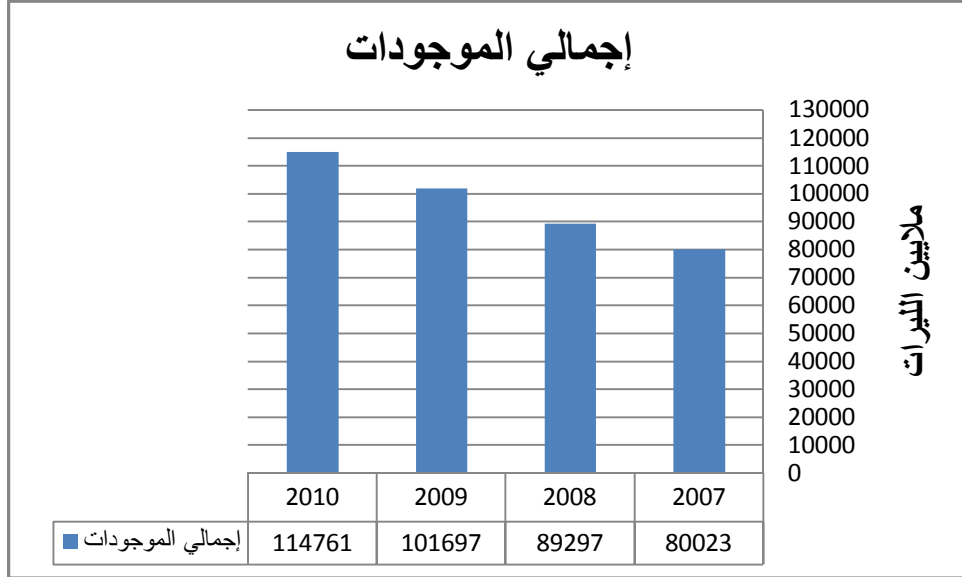
بلغ رصيد حساب الموجودات في عام 2008 مبلغاً قدره (89297) مليون ليرة سورية مقارنةً مع رصيد 2007 والذي بلغ (80023) مليون ليرة سورية، حيث ازداد هذا الحساب في عام 2008 عما كان عليه في عام 2007 وبلغت الزيادة مبلغاً قدره (9274) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (11.59%)، وتابع هذا الرصيد ارتفاعه في عام 2009 حيث بلغ (101967) مليون ليرة سورية بزيادة بلغت (12760) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (14.19%). وواصل هذا الرصيد في عام 2010 ارتفاعه ليصل إلى (114761) مليون ليرة سورية، بزيادة قدرها (12794) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (12.55%).

ويعود السبب في ارتفاع هذا الرصيد من عام لآخر إلى ارتفاع عناصر مكوناته من تسهيلات ائتمانية وأموال جاهزة وموجودات ثابتة وبنسبة أكبر من الانخفاض في الموجودات المالية. والارتفاع في هذا الرصيد يعني أن حجم المصرف كان في نمو مستمر من عام لآخر.



والشكل رقم (17) التالي يوضح تطور رصيد إجمالي الموجودات في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (17) تطور رصيد إجمالي الموجودات في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة (2010-2007)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي عام 2010-2007 المطالب في مصرف بيمو السعودي الفرنسي: فيما يلي تلقي الضوء على أهم المطلوبات في مصرف بيمو السعودي الفرنسي وتطوراتها وذلك للفترة الممتدة من عام 2007 وحتى نهاية عام 2010، ومقارنة كل سنة مع التي تليها وذلك وفق الجدول رقم (7) التالي:

الجدول رقم (7): أهم مطلوبات مصرف بيمو السعودي الفرنسي وتطوراتها من عام 2007 لعام 2010

إجمالي المطلوبات	حقوق الملكية	الودائع	الحسابات الجارية	رصيد الحساب في 31/12
77718	2305	38159	35433	2007
85434	3786	33132	46796	2008
7716	1481	-5027	11363	التطور
9.93%	64.25%	-13.17%	32.07%	النسبة
<b>الأرقام بملايين الليرات السورية</b>				
85434	3786	33132	35433	2008
97560	4406	37317	56145	2009
12126	620	4185	20712	التطور

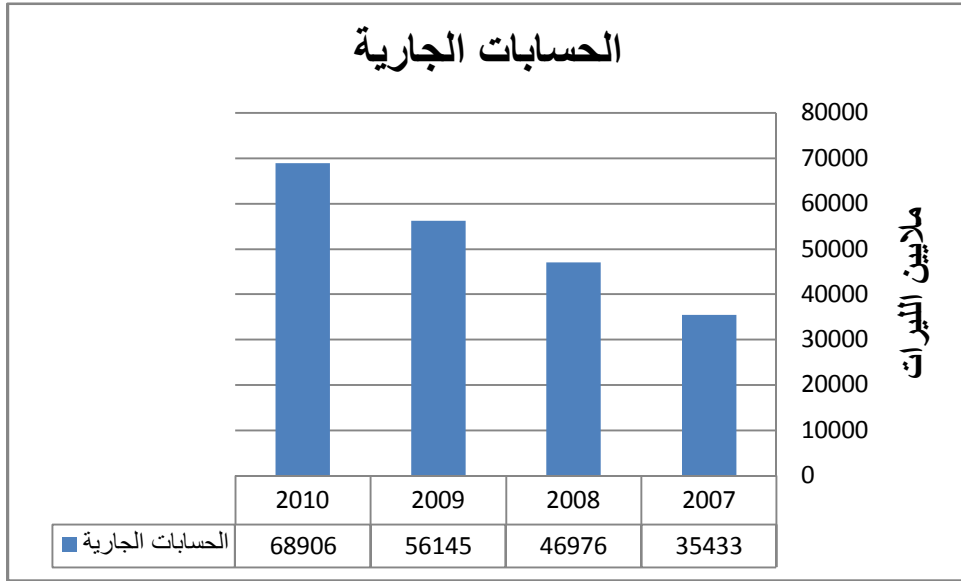
النسبة	58.45%	12.63%	16.38%	14.19%
<b>الأرقام بملايين الليرات</b>				
2009	56145	37317	4406	97560
2010	68609	36104	5073	109687
التطور	12664	-1213	667	12127
النسبة	22.2%	-3.25%	15.14%	12.43%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي عام 2007-2008

### 1- الحسابات الجارية:

بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2008 مبلغاً وقدره (46796) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (11363) مليون ليرة سورية عن عام 2007 والذي بلغ (35433) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (32.07%)، وفي عام 2009 ارتفع هذا الرصيد إلى (56145) مليون ليرة سورية وبزيادة مقدارها (20712) مليون ليرة سورية حيث بلغت النسبة المئوية للزيادة الناتجة (58.45%)، تابع رصيد هذا الحساب الزيادة في عام 2010 حيث بلغ (68609) مليون ليرة سورية وبزيادة قدرها (12664) مليون ليرة سورية وبنسبة وصلت إلى (22.2%). ويمكن أن يعزى سبب ارتفاع هذا الرصيد إلى أن مصرف بيمو السعودي الفرنسي كان أول مصرف باشر أعماله في سوريا وهذا ساعده على استقطاب شريحة واسعة من العملاء، وإلى أن زيادة الإيداعات في الحساب الجاري كان أكبر من السحب منها. الشكل رقم (18) التالي يوضح تطور الحساب الجاري في مصرف بيمو السعودي الفرنسي لفترة 2007-2010.

الشكل رقم (18) تطور رصيد الحسابات الجارية في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة (2010-2007).

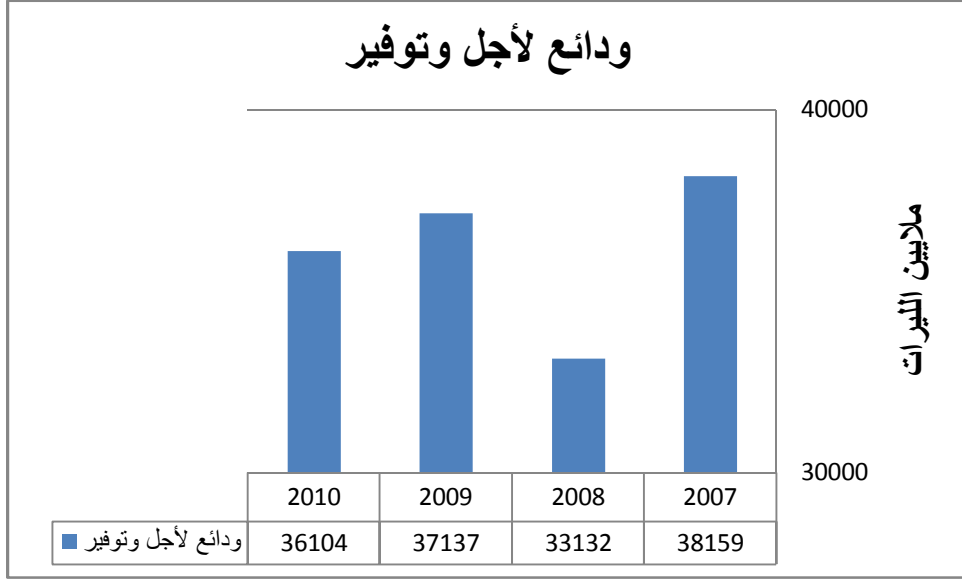


المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي عام 2010-2007

## 2- الودائع الآجلة وودائع التوفير:

بلغ رصيد الودائع لأجل وودائع التوفير في مصرف بيمو السعودي الفرنسي في عام 2008 (33132) مليون ليرة سورية مقابل رصيد نفس الحساب لعام 2007 والذي بلغ (38159) مليون ليرة سورية حيث وجد تناقص في رصيد هذا الحساب في عام 2008 عن عام 2007، حيث بلغ النقص (5027) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (13.17%). وفي عام 2009 عاود رصيد هذا الحساب الارتفاع ليصل إلى (37137) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (4185) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (12.63%). وعاد الرصيد لينخفض في عام 2010 ليصل إلى (36104) مليون ليرة سورية بنقص مقداره (1213) مليون ليرة سورية ونسبة زيادة مئوية (25.3%) ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض في الرصيد من عام لآخر إلى أن مصرف بيمو السعودي الفرنسي استقطب عدد كبير من العملاء إلى أن قسم من هؤلاء العملاء كان يفضل التعامل مع المصارف الإسلامية وفي عام 2007 تم تأسيس بنك سوريا الدولي الإسلامي الأمر الذي دفع بعض المتعاملين مع بنك بيمو السعودي الفرنسي إلى تحويل وودائعهم إلى مصرف سوريا الدولي الإسلامي. والشكل رقم (19) التالي يوضح تطور رصيد الودائع لأجل وتوفير في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (19) تطور رصيد ودائع لأجل وتوفير في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة (2010-2007).



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي عام 2010-2007

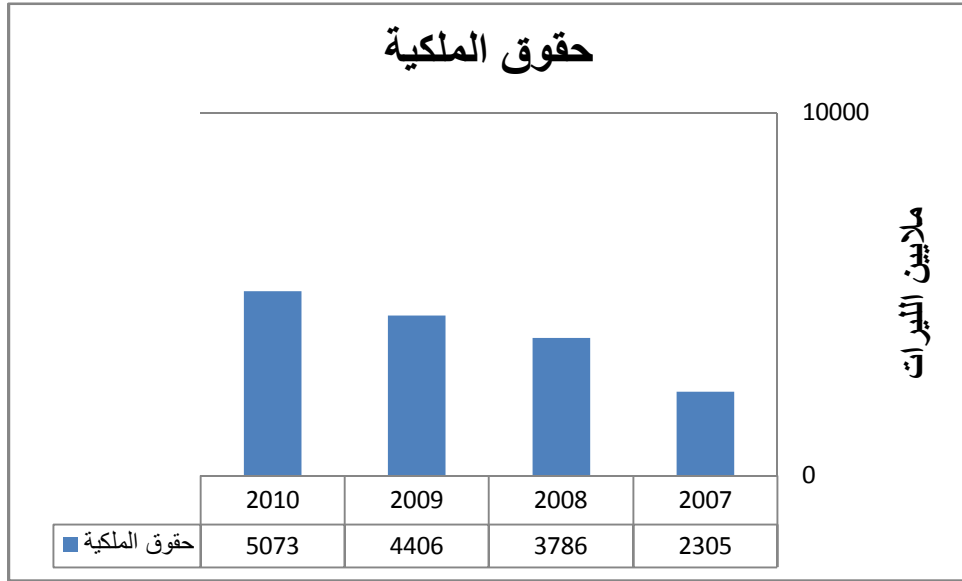
### 3 حقوق الملكية:

بلغ رصيد حساب حقوق الملكية مبلغاً قدره (3786) مليون ليرة سورية في عام 2008 مقابل (2305) مليون ليرة سورية في عام 2007 بزيادة قدرها (1481) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (64.25%)، وتابع الرصيد ارتفاعه في عام 2009 حيث بلغ (4406) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (620) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (16.38%)، وواصل رصيد هذا الحساب الارتفاع في عام 2010 ليصل إلى (5073) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (767) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (15.14%).

ويعود سبب الزيادة في رصيد هذا الحساب إلى زيادة رأس المال في عام 2010، بالإضافة إلى الزيادة في الاحتياطات القانونية، الاحتياطات الأخرى والأرباح المحتجزة.

والشكل رقم (20) التالي يوضح تطور رصيد حقوق الملكية في بنك بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (20) تطور رصيد حقوق الملكية في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة (2007-2010).



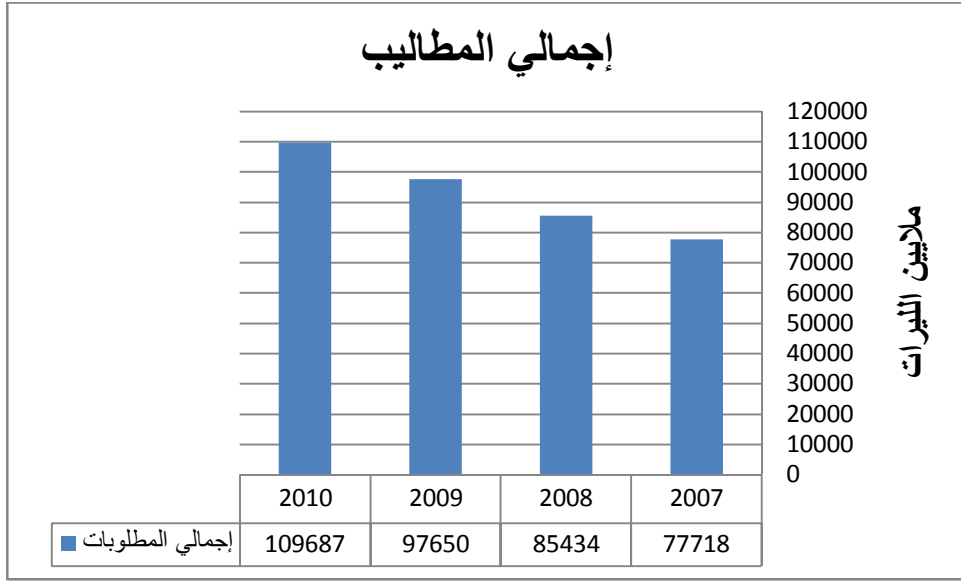
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي عام 2007-2010

#### 4- إجمالي المطالب:

بلغ رصيد حساب إجمالي المطلوبات مبلغاً قدره (85434) مليون ليرة سورية في عام 2008 مقارنةً مع رصيد نفس الحساب في عام 2007 والذي بلغ (77718) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (7716) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (9.93%)، وتابع رصيد هذا الحساب الارتفاع في عام 2009 حتى بلغ (97560) مليون ليرة سورية. بزيادة قدرها (12126) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (14.19%)، كما بلغ رصيد هذا الحساب في عام 2010 (109687) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (12127) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (12.43%). ويعود سبب الزيادة في رصيد هذا الحساب عاماً بعد آخر إلى زيادة المطالب المكونة لهذا الحساب من حسابات جارية، المخصصات التي يكونها المصرف لمواجهة خسائر الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها والخسائر المحتملة، والأرصدة الدائنة الأخرى وبشكل أكبر من الانخفاض في الودائع لأجل وتوفير.

والشكل رقم (21) التالي يوضح تطور رصيد إجمالي المطلوبات في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (21) تطور رصيد إجمالي المطلوبات في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة (2007-2010).



المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي عام 2007-2010

#### 1-1-4 معلومات عن مصرف سوريا الدولي الإسلامي:

برؤية مصرفية وإسلامية متطورة، تأسس مصرف سوريا الدولي الإسلامي هو شركة سورية مساهمة مغلقة مملوكة بنسبة 30% من قبل مصرف قطر الدولي الإسلامي - قطر. تم تأسيس المصرف في 7 أيلول 2006 بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 67 / م و بتاريخ 9 نيسان 2007 وتحت السجل التجاري 14886 ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007 وقانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. تم تسجيل المصرف في سجل المصارف تحت الرقم 16 بوصفه مصرفاً خاصاً . وتم التداول بأسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية وكل ذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد تأسس المصرف برأسمال مقداره 5000 مليون ليرة سورية موزع على 10 مليون سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. اتخذ المصرف مركزاً رئيسياً له في مزة فيلات شرقية، دمشق سورية. يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه ومكاتبه التي بلغ عددها 23 فرع وثلاث مكاتب. قام المصرف خلال

1-التقارير المالية السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

شهر تشرين الثاني 2010 بزيادة رأسماله بمقدار 461 مليون ليرة سورية وذلك تطبيقاً للقانون رقم 3 وسنتم هذه الزيادة خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور القانون رقم 3 لعام 2010<sup>1</sup>.

1-1-4 هيكلية أهم الموجودات والمطالب في مصرف سوريا الدولي الإسلامي: وهي تباعاً:  
- هيكلية الموجودات في مصرف سوريا الدولي الإسلامي: فيما يلي نلقي الضوء على أهم الموجودات في مصرف سوريا الدولي الإسلامي وتطوراتها وذلك للفترة الممتدة من عام 2007 وحتى نهاية عام 2010، ومقارنة كل سنة مع التي تليها وذلك وفق الجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (8): أهم موجودات مصرف سوريا الدولي الإسلامي وتطوراتها من عام 2007 لعام 2010

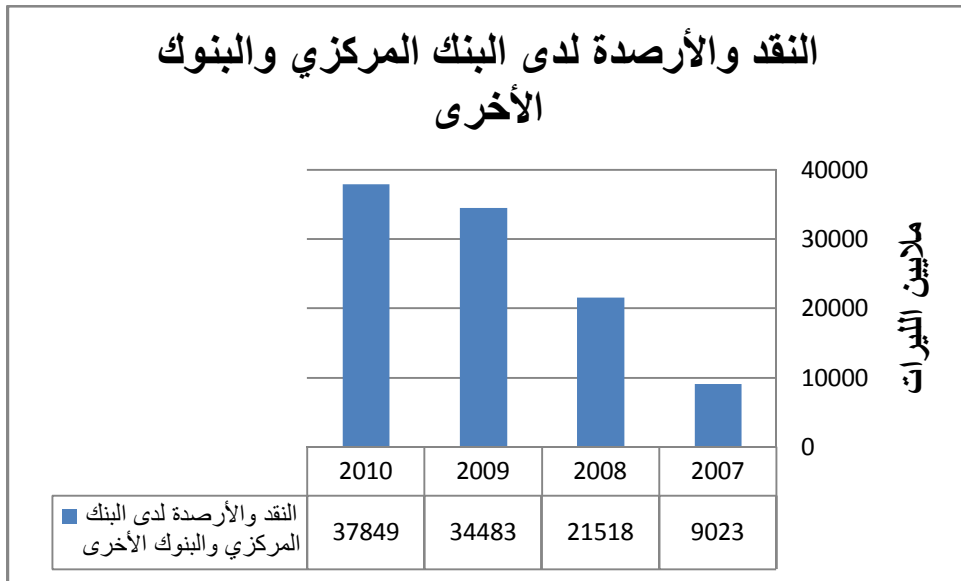
رصيد الحساب في 31/12	النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى	الذمم والأرصدة التمويلية	موجودات مالية	موجودات ثابتة	إجمالي الموجودات
2007	9023	1454	52	251	11713
2008	21518	12202	346	916	35891
التطور	12495	10748	294	665	24178
النسبة	138.48%	739.20	565.38%	264.94%	206.42%
<b>الأرقام بملايين الليرات السورية</b>					
2008	21518	12202	346	916	35891
2009	34483	16720	141	906	63606
التطور	12965	4518	-205	-10	27715
النسبة	60.25%	37.03%	-59.24%	-1.09%	77.22%
<b>الأرقام بملايين الليرات السورية</b>					
2009	34483	16720	141	906	63606
2010	37849	32176	66	1373	77485
التطور	3366	15456	-75	467	13879
النسبة	9.76	92.44%	-53.19%	51.54%	21.82%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي عام 2007-2008

## 1- النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى مبلغاً قدره (21518) مليون ليرة سورية في عام 2008 مقارنة مع رصيد نفس الحساب في عام 2007 والذي بلغ (9023) مليون ليرة سورية، حيث ازداد هذا الحساب عما كان عليه في عام 2008 وبلغت الزيادة مبلغاً قدره (12495) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (138.48%)، واستمر الرصيد في الارتفاع في عام 2009 ليبلغ (34483) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (12965) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (60.25%) إلا أن الرصيد في العام 2010 قد تناقص عن العام السابق وبلغ (37849) مليون ليرة سورية بنقص قدره (3366) مليون ليرة سورية عن عام 2009 ونسبة سالبة بلغت (9.76%)، ويعود السبب في ارتفاع هذا الرصيد من عام لآخر إلى عدة أسباب أهمها: أن المصرف الإسلامي باشر أعماله في السوق المصرفية السورية في مطلع عام 2007 وتمكن من استقطاب مبالغ كبيرة من الودائع وبنفس الوقت كان هناك انخفاض في عمليات الاستثمار في الأوراق المالية، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في صيغ التمويل الإسلامية حيث اقتصرت هذه الصيغ في مصرف سوريا الدولي الإسلامي على صيغة التمويل بالمرابحة وذلك لكون الصيرفة الإسلامية حديثة على المجتمع السوري. والشكل رقم (22) التالي يوضح تطور رصيد النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (22) تطور رصيد النقدية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة (2010-2007)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي عام 2010-2007

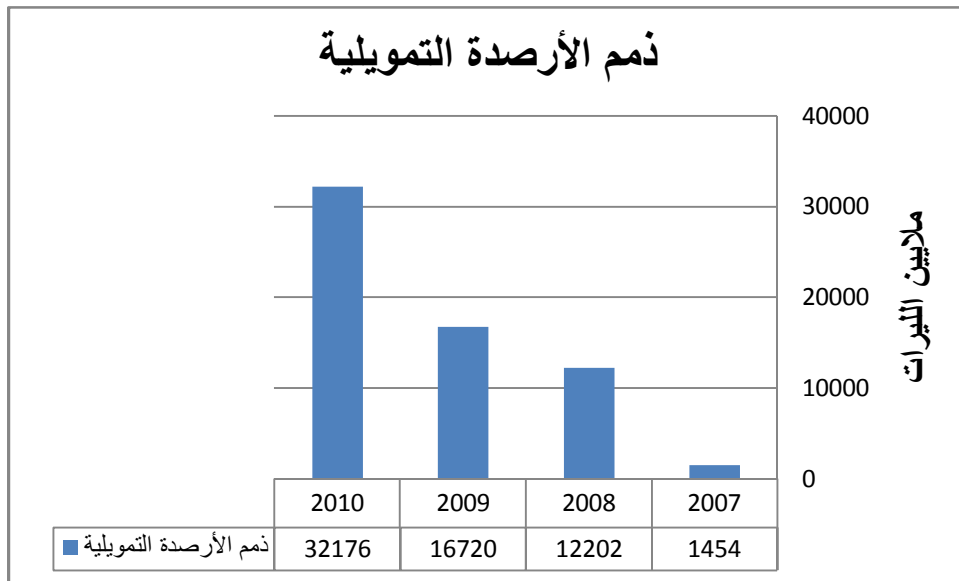


## 2- الذمم والأرصدة التمويلية:

بلغ رصيد هذا الحساب في عام 2008 مبلغاً وقدره (12202) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (10748) مليون ليرة سورية عن عام 2007 والذي بلغ (1454) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (739.2%). ثم ارتفع في عام 2009 إلى (16720) وسجل زيادة قدرها (4518) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (37.03). وفي عام 2010 تابع رصيد هذا الحساب الزيادة، حيث بلغ (32176) مليون ليرة سورية وبزيادة قدرها (15456) مليون ليرة سورية وبنسبة وصلت إلى (92.44). ويعود السبب في ارتفاع هذا الرصيد من عام إلى آخر إلى نمو مبالغ حسابات الاستثمار المطلقة التي تستوجب على المصرف توظيفها في صيغ التمويل الإسلامية، حيث شكل تمويل المرابحة القسم الأكبر من تمويلات مصرف سوريا الدولي الإسلامي.

والشكل رقم (23) التالي يوضح تطور رصيد النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (23) تطور رصيد ذمم الأرصدة التمويلية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة (2010-2007)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك سوريا الدولي الإسلامي عام 2010-2007

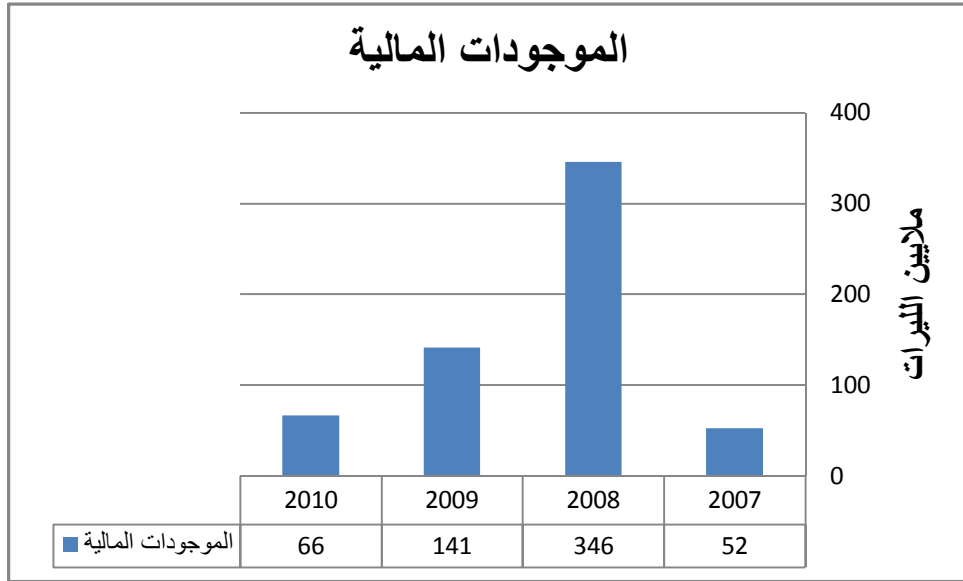
## 3- الموجودات المالية:

بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2008 مبلغاً وقدره (346) مليون ليرة سورية وسجل زيادة قدرها (294) مليون ليرة سورية عن عام 2007 الذي بلغ (52) مليون ليرة سورية وبلغت النسبة

المئوية للزيادة الحاصلة (565.38%)، وعاود هذا الرصيد الانخفاض في عام 2009 ليصل إلى (141) مليون ليرة سورية بنقص قدره (205) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (-59.24%)، واستمر هذا الرصيد في الانخفاض في عام 2010 ليلبلغ (66) مليون ليرة سورية بنقص قدره (75) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (-53.19%). ويعود السبب في انخفاض هذا الرصيد من عام لأخر إلى أن السوق المالية السورية تفتقر إلى صناديق الاستثمار الإسلامية التي تقوم بإصدار شهادات الاستثمار وإلى المؤسسات المالية الإسلامية التي تصدر صكوك الاستثمار والتي تعتبر من أهم الأدوات المالية النقدية التي تتعامل بها المصارف الإسلامية. وفي عام 2010 قام مصرف سوريا الدولي الإسلامي لأول مرة بالاستثمار في صناديق الاستثمار حيث بلغ حجم الاستثمار في هذه الصناديق (22) مليون ليرة سورية.

والشكل رقم (24) التالي يوضح تطور رصيد الموجودات المالية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (24) تطور رصيد الموجودات المالية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة (2010-2007).



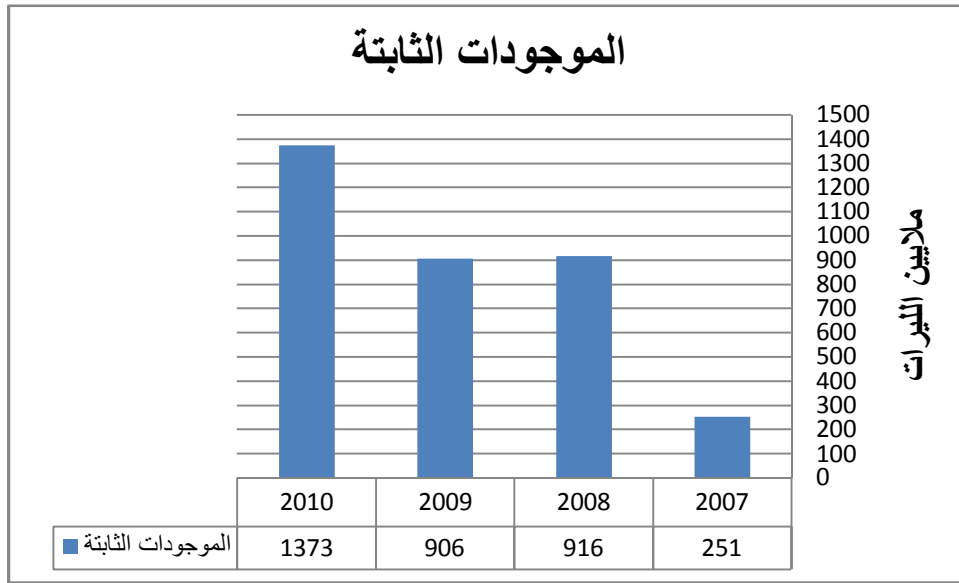
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي عام 2010-2007

#### 4- الموجودات الثابتة:

بلغ رصيد الموجودات الثابتة في عام 2008 مبلغاً وقدره (916) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (665) مليون ليرة سورية عن عام 2007 والذي بلغ (251) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (264.94%) وانخفض الرصيد في عام 2009 حيث بلغ (906) مليون ليرة سورية بنقص قدره

(10) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (-1.09%) وعاود رصيد هذا الحساب الارتفاع في عام 2010 ليصل إلى (1373) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (467) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (51.54%). ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى قيام المصرف بتوسيع شبكة فروع حيث قام بافتتاح 9 فروع ما بين عامي 2007-2010. والشكل رقم (25) التالي يوضح تطور رصيد الموجودات الثابتة للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (25) تطور رصيد الموجودات الثابتة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة (2010-2007).



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي عام 2010-2007

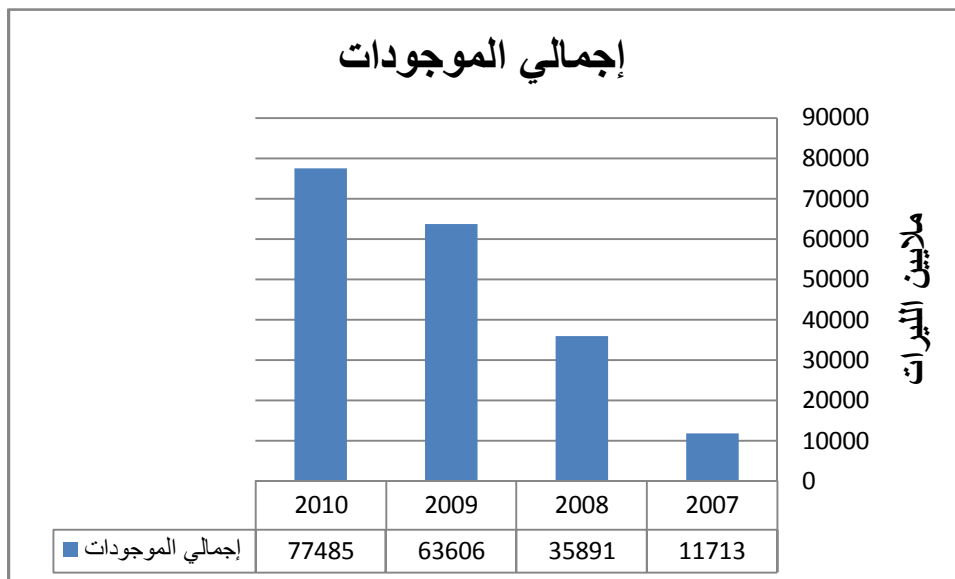
##### 5- إجمالي الموجودات:

بلغ رصيد حساب الموجودات في عام 2008 مبلغاً قدره (35891) مليون ليرة سورية مقارنةً مع رصيد 2007 والذي بلغ (11713) مليون ليرة سورية، حيث ازداد هذا الحساب في عام 2008 عما كان عليه في عام 2007 وبلغت الزيادة مبلغاً قدره (24178) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (206.42%)، وتابع هذا الرصيد ارتفاعه في عام 2009 حيث بلغ (63606) مليون ليرة سورية بزيادة بلغت (27715) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (77.22%). وواصل هذا الرصيد في عام 2010 ارتفاعه ليصل إلى (63606) مليون ليرة سورية، بزيادة قدرها (13879) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (21.28%).

ويعود السبب في ارتفاع هذا الرصيد من عام لآخر إلى ارتفاع عناصر مكوناته من ذمم وأرصدة تمويلية ونقدية وموجودات ثابتة وبنسبة أكبر من الانخفاض في الموجودات المالية.

والارتفاع في هذا الرصيد يعني أن حجم المصرف كان في نمو مستمر من عام لأخر. والشكل رقم (26) التالي يوضح تطور رصيد إجمالي الموجودات في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (26) تطور رصيد إجمالي الموجودات في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة (2010-2007).



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي عام 2010-2007

- **المطلوبات في مصرف سوريا الدولي الإسلامي:** فيما يلي نقلتي الضوء على أهم

المطلوبات في مصرف سوريا الدولي الإسلامي وتطوراتها وذلك للفترة الممتدة من عام 2007 وحتى نهاية عام 2010، ومقارنة كل سنة مع التي تليها وذلك وفق الجدول رقم (9) التالي:

الجدول رقم (9): أهم مطلوبات مصرف سوريا الدولي الإسلامي وتطوراتها من عام 2007 لعام 2010

إجمالي المطلوبات	حقوق الملكية	حسابات الاستثمار المطلقة	الحسابات الجارية	رصيد الحساب في 31/12
3050	4784	3877	1008	2007
8693	4918	22278	5538	2008
5643	134	18401	4530	التطور
185	2.8%	474.6%	445.4%	النسبة
<b>الأرقام بملايين الليرات السورية</b>				
8693	4918	22278	5538	2008
15604	5180	45692	6538	2009

6911	262	23414	1000	التطور
79.5%	5.32%	105%	18.05%	النسبة
<b>الأرقام بملايين الليرات السورية</b>				
15604	5180	45692	6538	2009
17294	5966	55029	12894	2010
1690	786	9337	6356	التطور
10.83%	15.17%	20.43%	97.21%	النسبة

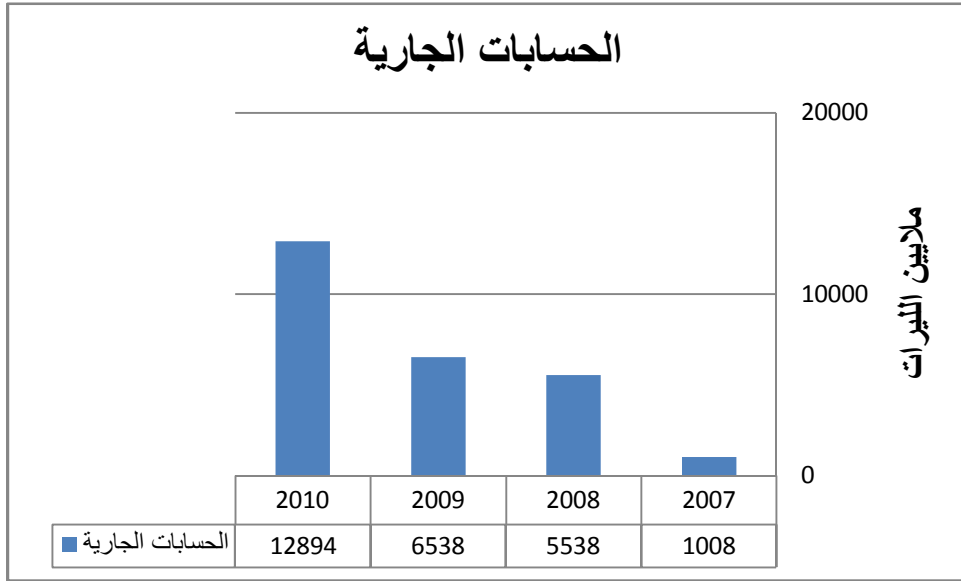
المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي عام 2007-2008

### 1- الحسابات الجارية:

بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2008 مبلغاً وقدره (5538) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (1008) مليون ليرة سورية عن عام 2007 والذي بلغ (4530) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (445.4%)، وفي عام 2009 ارتفع هذا الرصيد إلى (6538) مليون ليرة سورية وبزيادة مقدارها (1000) مليون ليرة سورية حيث بلغت النسبة المئوية للزيادة الناتجة (18.05%)، تابع رصيد هذا الحساب الزيادة في عام 2010 حيث بلغ (12894) مليون ليرة سورية وبزيادة قدرها (6356) مليون ليرة سورية وبنسبة وصلت إلى (97.21%).

ويعود السبب في ارتفاع هذا الرصيد من عام إلى آخر وبشكل كبير إلى أن هذا النوع من الأرصدة غير منتجة لأية عوائد وغالباً ما يُفضّل أصحاب هذه الحسابات التعامل مع المصارف الإسلامية من المصارف التقليدية، كون المصارف الإسلامية تستثمر أموالهم المودعة في هذه الحسابات وفق أحكام الشريعة الإسلامية. والشكل رقم (27) التالي يوضح تطور رصيد إجمالي الموجودات في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (27) تطور رصيد الحسابات الجارية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة (2007-2010).

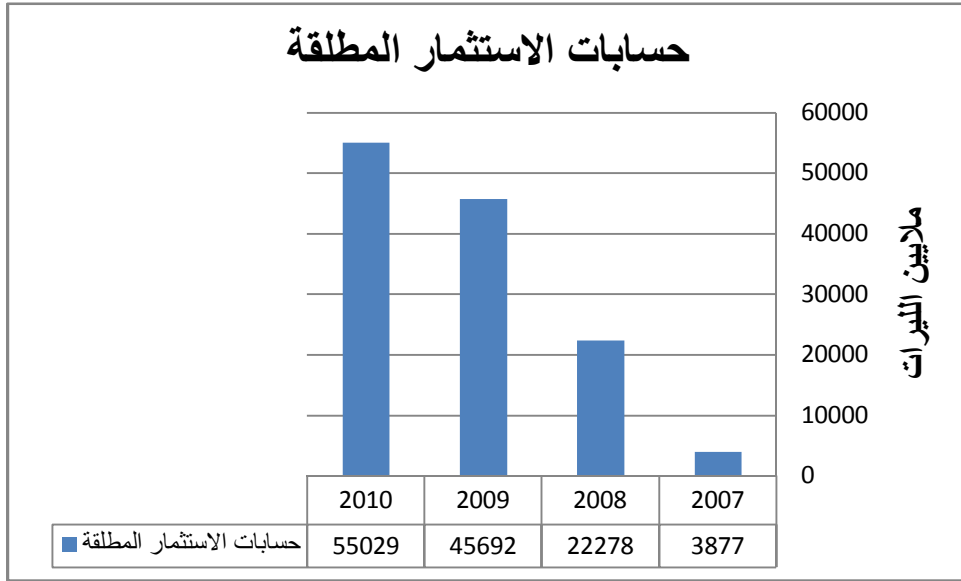


المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي عام 2007-2010

## 2- حسابات الاستثمار المطلقة:

بلغ رصيد حسابات الاستثمار المطلقة في عام 2008 (22278) مليون ليرة سورية مقابل رصيد نفس الحساب لعام 2007 والذي بلغ (3877) مليون ليرة سورية حيث وجد تزايد في رصيد هذا الحساب في عام 2008 عن عام 2007، حيث بلغت الزيادة (18401) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (474.6%). وفي عام 2009 تابع رصيد هذا الحساب الارتفاع ليصل إلى (45692) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (23414) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (105%). واستمر الرصيد بالارتفاع في عام 2010 ليصل إلى (55029) مليون ليرة سورية بزيادة مقدارها (9337) مليون ليرة سورية وبنسبة زيادة مئوية (20.34%) ويمكن أن تعزى هذه الزيادة في الرصيد من عام لآخر إلى قدرة المصرف على استقطاب شريحة واسعة من العملاء الذين لا يرغبوا في التعامل مع المصارف التقليدية حيث أوضحت دراسة أجراها فريق من مصرف الاستثمار الأوربي عبر مسح تفصيلي ل 650 شركة سورية كبيرة إن سبب عدم تقدم 34% من الشركات بطلبات قروض يعود لأسباب دينية، وأن 10% إلى 15% من الودائع في المصارف الحالية هي ودائع دون فوائد، بالإضافة إلى وجود 330 مليار ليرة كنفذ متداول خارج المصارف، ويرى الباحث أن المصارف الإسلامية السورية يمكن أن تكون مركزاً لاستقطاب هذه الأموال. والشكل رقم (28) التالي يوضح تطور رصيد حسابات الاستثمار المطلقة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (28) تطور رصيد حسابات الاستثمار المطلقة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة (2007-2010).



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي عام 2010-2007

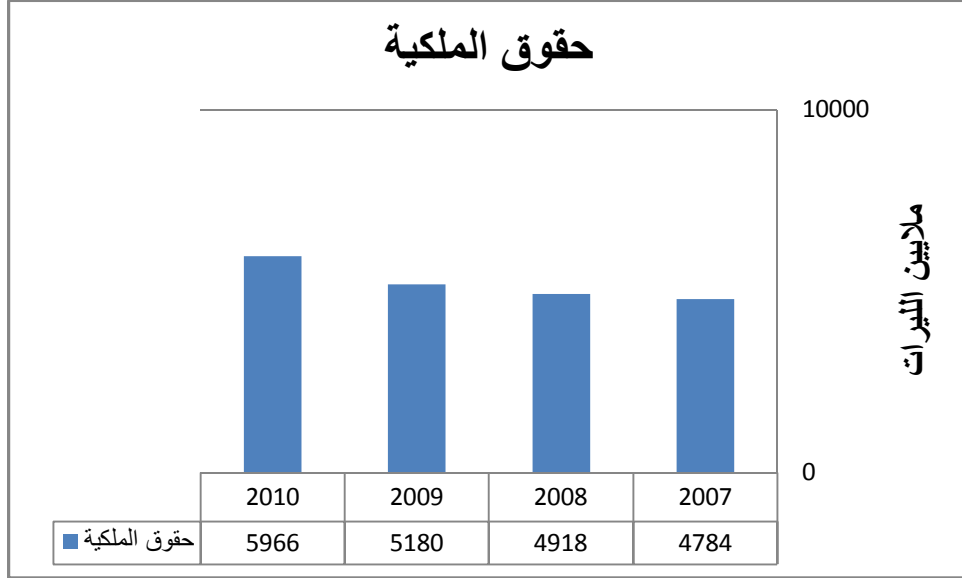
### 3- حقوق الملكية:

بلغ رصيد حساب حقوق الملكية مبلغاً قدره (4918) مليون ليرة سورية في عام 2008 مقابل (4784) مليون ليرة سورية في عام 2007 بزيادة قدرها (134) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (2.8%)، وتابع الرصيد ارتفاعه في عام 2009 حيث بلغ (5180) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (262) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (5.32%)، وواصل رصيد هذا الحساب الارتفاع في عام 2010 ليصل إلى (5966) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (786) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (15.17%).

ويعود سبب الزيادة في رصيد هذا الحساب إلى زيادة رأس المال في عام 2010، بالإضافة إلى الزيادة في الاحتياطات القانونية، الاحتياطات الأخرى والأرباح المحتجزة. وإلى أن المصرف الإسلامي يشارك أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بأموال حقوق الملكية.

والشكل رقم (29) التالي يوضح تطور رصيد حقوق الملكية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

الشكل رقم (29) تطور رصيد حقوق الملكية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة (2007-2010).



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي عام 2007-2010

#### 4- إجمالي المطالب:

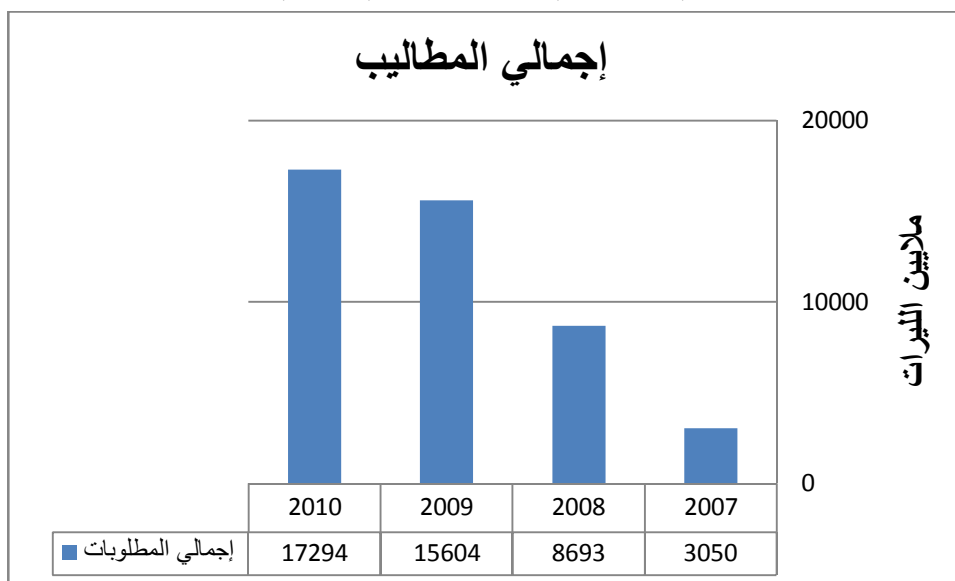
بلغ رصيد حساب إجمالي المطلوبات مبلغاً قدره (8693) مليون ليرة سورية في عام 2008 مقارنةً مع رصيد نفس الحساب في عام 2007 والذي بلغ (3050) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (5643) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (185%)، وتابع رصيد هذا الحساب الارتفاع في عام 2009 حتى بلغ (15604) مليون ليرة سورية. بزيادة قدرها (6911) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (79.5%)، كما بلغ رصيد هذا الحساب في عام 2010 (17294) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (1690) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (10.83%).

ويعود سبب الزيادة في رصيد هذا الحساب عاماً بعد آخر إلى زيادة المطالب المكونة لهذا الحساب من حسابات جارية، حسابات الاستثمار المطلقة والمخصصات التي يكونها المصرف لمواجهة مخاطر الاستثمار في تحصيلها والخسائر المحتملة، والأرصدة الدائنة الأخرى.

والشكل رقم (30) التالي يوضح تطور رصيد إجمالي في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.



الشكل رقم (30) تطور رصيد إجمالي المطلوبات في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة (2007-2010).



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي عام 2007-2010

من خلال التحليل السابق يمكن تلخيص النتائج السابقة بالجدول رقم (10) التالي:

جدول رقم (10) مقارنة لمتوسط أرصدة الموجودات والمطلوبات بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

الأرقام بملايين الليرات السورية		
متوسط الرصيد	مصرف سوريا الدولي الإسلامي	متوسط البنوك التقليدية
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى	25718	37694
التسهيلات الائتمانية (نمذ الأرصدة التمويلية)	15638	23774
الموجودات المالية	151	3644
الموجودات الثابتة	861	1520
إجمالي الموجودات	47173	84239
حسابات جارية	6494	36453
ودائع لأجل توفير (حسابات الاستثمار المطلقة)	31719	40834
حقوق الملكية	5212	4036
إجمالي المطلوبات	11160	81225

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف عينة البحث عام 2007-2010.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) السابق: أن متوسط الأرصدة النقدية كان في المصارف التقليدية أعلى من مصرف سوريا الدولي الإسلامي، وأن متوسط التسهيلات الائتمانية في المصارف التقليدية كان أكبر من متوسط ذمم الأرصدة التمويلية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي، كما أظهر الجدول السابق رقم (10) أن متوسط الموجودات المالية كان منخفض في المصارف التقليدية والإسلامية ولكنه كان في مصرف سوريا الدولي الإسلامي أقل بكثير من المصارف التقليدية. أما بالنسبة لمتوسط رصيد الموجودات الثابتة فنلاحظ أنه كان في المصارف التقليدية أعلى مما كان عليه في مصرف سوريا الدولي الإسلامي، وأن متوسط رصيد إجمالي

الموجودات كان في المصارف التقليدية أعلى من مصرف سوريا الدولي الإسلامي، أما بالنسبة لمتوسط رصيد الحسابات الجارية فأظهر الجدول رقم (10) السابق أن متوسط هذا الرصيد كان في مصرف سوريا الدولي الإسلامي أقل مما كان عليه في المصارف التقليدية وكذلك الأمر كان بالنسبة لمتوسط الودائع (حسابات الاستثمار المطلقة) حيث كان في المصارف التقليدية أعلى مما كان عليه في مصرف سوريا الدولي الإسلامي. أما بالنسبة لرصيد حقوق الملكية فقد كان في مصرف سوريا الدولي الإسلامي أعلى مما كان عليه في المصارف التقليدية، وبالنسبة لمتوسط رصيد إجمالي المطلوبات فقد أظهر الجدول رقم (10) السابق أن متوسط هذا الرصيد كان في المصارف التقليدية أعلى مما كان عليه في مصرف سوريا الدولي الإسلامي.

## المبحث الثاني

### تقييم سيولة وربحية المصارف عينة البحث باستخدام المؤشرات المالية

تمهيد:

بعد أن تعرفنا سابقاً على أهم المؤشرات المالية المستخدمة في قياس أداء المصارف في إدارة السيولة والربحية سنقوم في هذا المبحث على تطبيق هذه النسب على المصارف عينة الدراسة كما سيتناول المبحث تطور هذه النسب خلال الفترات الربعية لسنوات الدراسة. بالإضافة إلى مقارنة هذه المؤشرات بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

#### 2-1 تقييم السيولة المصرفية:

سيتم تقييم السيولة المصرفية وذلك بتطبيق أهم مؤشرات السيولة المذكورة في القسم النظري: نسبة السيولة النقدية، نسبة سيولة الأصول، نسبة السيولة السريعة، نسبة سيولة المطلوبات، نسبة التوظيف ونسبة الاحتياطي القانوني. على المصارف عينة البحث.

2-1-1 نسبة السيولة النقدية: يظهر الجدول رقم (11) التالي نسب السيولة النقدية لدى المصارف عينة الدراسة، خلال الفترات الربعية لسنوات الدراسة:

الجدول رقم (11) : نسبة السيولة النقدية المطبقة على المصارف عينة الدراسة للفترات الربعية خلال عامي (2008-2010) %

مصرف سوريا والمهجر	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف سوريا الدولي الإسلامي	نسبة السيولة النقدية
77.21	42.55	130.27	الربع الأول 2008
27.96	39.19	91.8	الربع الثاني 2008
27.98	39.22	92.8	الربع الثالث 2008
66.82	43.17	77.35	الربع الرابع 2008
49.99	41.02	98.05	المتوسط
66.8	43.14	76.32	الربع الأول 2009
52.43	42.44	71.42	الربع الثاني 2009
52.87	48.69	70.2	الربع الثالث 2009
47.84	51.93	66	الربع الرابع 2009
54.98	46.55	70.98	المتوسط
44.06	55.22	70.26	الربع الأول 2010
37.7	58.13	58.44	الربع الثاني 2010
33.35	56.23	58.85	الربع الثالث 2010
29.33	43.59	55.72	الربع الرابع 2010
36.11	53.29	60.82	المتوسط

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) السابق مايلي:

بلغت نسبة السيولة النقدية في الربع الأول من عام 2008 في مصرف سوريا والمهجر (77.21%) ثم انخفضت النسبة لتصبح (66.82%) في نهاية عام 2008 ثم عادت النسبة لتتخف أكثر لتصبح في نهاية عام 2009 (47.83%) واستمرت النسبة في الانخفاض لتصبح في نهاية عام 2010 (29.34%).

ويعود سبب الانخفاض في نسبة السيولة النقدية في مصرف سوريا والمهجر إلى انخفاض مبلغ السيولة الموجود لدى المصرف حيث انخفض من عام 2008 إلى عام 2010 بمقدار (1.93%) وإلى قدرة المصرف على استقطاب الودائع وبشكل كبير حيث ارتفعت مبالغ الودائع بمعدل (47.73%).

أما في مصرف بيمو السعودي الفرنسي كانت النسبة في الربع الأول من عام 2008 (42.55%) وفي نهاية العام ارتفعت النسبة لتصبح (43.14%) واستمرت النسبة في الارتفاع لتصل في نهاية عام 2009 إلى (51.93%)، أما في نهاية عام 2010 انخفضت النسبة وبشكل كبير لتصل إلى (43.59%).

ويعود السبب في ذلك التذبذب في النسبة إلى ارتفاع السيولة بين عام 2008 وعام 2010 بمعدل (46.27%) وإلى ارتفاع الودائع لدى المصرف بمعدل (42.80%).

وبالنسبة لمصرف سوريا الدولي الإسلامي فقد كانت نسبة السيولة النقدية لديه أعلى من بقية المصارف حيث بلغت النسبة عنده في الربع الأول من عام 2008 (130.27%) ثم انخفضت وبشكل كبير لتصل في نهاية العام إلى (77.35%)، وفي عام 2009 انخفضت إلى (66%) واستمرت النسبة في الانخفاض في عام 2010 لتبلغ (55.72%).

ويعود سبب الانخفاض في هذه النسبة إلى ارتفاع الودائع وبشكل كبير جداً حيث ارتفعت من عام 2008 إلى عام 2010 بمقدار (129.01%) على الرغم من ارتفاع السيولة أيضاً وبمعدل كبير بلغ (72%).

**2-1-2 نسبة سيولة الأصول:** يظهر الجدول رقم (12) التالي نسب سيولة الأصول لدى المصارف عينة الدراسة، خلال الفترات الربعية لسنوات الدراسة:

الجدول رقم (12) : نسبة سيولة الأصول المطبقة على المصارف عينة الدراسة للفترات الربعية خلال عامي (2008-2010) %

نسبة سيولة الأصول	مصرف سوريا والمهجر	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	70.27	38.99	77.04
الربع الثاني 2008	25.56	35.79	61.06
الربع الثالث 2008	25.53	35.73	61.2
الربع الرابع 2008	61.02	38.64	59.95
<b>المتوسط</b>	<b>45.59</b>	<b>37.29</b>	<b>64.81</b>
الربع الأول 2009	61.05	38.70	59.93
الربع الثاني 2009	47.73	38.05	56.57
الربع الثالث 2009	48.20	43.95	57.61
الربع الرابع 2009	43.55	47.09	54.21
<b>المتوسط</b>	<b>50.13</b>	<b>41.95</b>	<b>57.08</b>
الربع الأول 2010	44.11	49.78	60.32
الربع الثاني 2010	31.63	52.41	50.35
الربع الثالث 2010	30.47	51.21	50.99
الربع الرابع 2010	20.70	39.77	48.85
<b>المتوسط</b>	<b>31.73</b>	<b>48.29</b>	<b>52.63</b>

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010)

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (12) السابق مايلي:

في مصرف سوريا والمهجر كانت نسبة سيولة الأصول في الربع الأول من عام 2008 مرتفعة حيث بلغت (70.27%)، ثم انخفضت في نهاية العام لتصل إلى (61.02%)، ثم عادت لتتخفف لتصل في نهاية عام 2009 إلى (43.55%)، واستمرت النسبة بالانخفاض حيث بلغت في نهاية عام 2010 (20.76%).

ويعود سبب الانخفاض في هذه النسبة إلى انخفاض الأصول السائلة في المصرف حيث انخفضت بمقدار (1.9%) وإلى توسع المصرف في منح التسهيلات الائتمانية حيث ازدادت هذه التسهيلات الائتمانية من عام 2008 إلى عام 2010 بمقدار (1.27%). كما أن المصرف بدأ في نهاية عام 2008 بالاستثمار في الأوراق المالية الطويلة الأجل التي تعتبر أصول قليلة السيولة.

بلغت النسبة خلال الربع الأول من عام 2008 في مصرف بيمو السعودي الفرنسي (38.99%)، وبقيت هذه النسبة تقريباً على حالها في نهاية عام 2008 حيث بلغت

(38.64%)، وارتفعت هذه النسبة إلى (47.09%)، في نهاية عام 2009 ومن ثم عادت لتتخفض نهاية عام 2010 إلى (39.77%).

ويعزى سبب التذبذب في هذه النسبة إلى توسع المصرف في منح التسهيلات الائتمانية، حيث ارتفعت التسهيلات الائتمانية من عام 2008 إلى عام 2010 بمقدار (1.19%).

بلغت نسبة سيولة الأصول في مصرف سوريا الدولي الإسلامي في الربع الأول من عام 2008 (77.04%) وانخفضت هذه النسبة في نهاية عام 2008 إلى (59.95%)، ثم انخفضت في نهاية عام 2009 لتصل إلى (54.21%) ثم عاودت في نهاية عام 2010 الانخفاض لتبلغ (48.5%). ويعزى سبب الانخفاض في هذه النسبة بين عامي 2008 و2010 إلى ارتفاع عمليات المصرف في التمويل بصيغة المرابحة بمقدار (21.12%).

**2-1-3 نسبة السيولة السريعة:** يظهر الجدول رقم (13) التالي نسب السيولة السريعة لدى المصارف عينة الدراسة، خلال الفترات الربعية لسنوات الدراسة:

الجدول رقم(13): نسبة السيولة السريعة المطبقة على المصارف عينة الدراسة للفترات الربعية خلال عامي (2008-2010) مرة

نسبة السيولة السريعة	مصرف سوريا والمهجر	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	2.63	0.88	8.95
الربع الثاني 2008	0.87	0.76	4.46
الربع الثالث 2008	1.1	0.72	4.5
الربع الرابع 2008	2.11	0.73	3.88
المتوسط	1.67	0.77	5.45
الربع الأول 2009	2.10	0.71	3.84
الربع الثاني 2009	1.65	0.74	4.08
الربع الثالث 2009	1.75	0.66	5.73
الربع الرابع 2009	1.42	0.85	6.93
المتوسط	1.73	0.74	5.14
الربع الأول 2010	1.39	0.89	4.99
الربع الثاني 2010	1.20	0.92	3.54
الربع الثالث 2010	0.99	0.86	3.17
الربع الرابع 2010	0.85	0.66	2.93
المتوسط	1.10	0.83	3.65

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010)

ويُلاحظ من خلال الجدول رقم (13) السابق مايلي:

بلغت نسبة السيولة النقدية في مصرف سوريا والمهجر في مطلع عام 2008 (2.63) مرة، ثم انخفضت هذه النسبة بمقدار ضئيل لتصبح في نهاية عام 2008 (2.11) مرة، ثم عاودت النسبة الانخفاض لتصبح في نهاية عام 2009 (1.42) مرة، واستمرت النسبة بالانخفاض لتصل في نهاية عام 2010 إلى (0.85) مرة.

ويعزى الانخفاض الكبير في هذه النسبة إلى انخفاض الموجودات المالية المتوفرة للبيع مابين عامي 2008 و 2010 بمعدل (12%) وإلى ارتفاع مبالغ الحسابات الجارية بمعدل (73.16%).

وكانت نسبة السيولة السريعة في مصرف بيمو السعودي الفرنسي خلال الربع الأول من عام 2008 (0.88) مرة، وانخفضت النسبة بشكل ضئيل في نهاية عام 2008 لتصل إلى (0.73) مرة، وعادت النسبة للارتفاع إلى (0.85) في نهاية عام 2009، وفي عام 2010 انخفضت النسبة إلى (0.66) مرة. ويعود السبب في هذا الانخفاض بين عامي 2008 و 2010 إلى ارتفاع الموجودات المالية القصيرة الأجل حيث ارتفعت بمعدل (37.21%) ولكن الارتفاع في الحسابات الجارية كان بمعدل أكبر حيث بلغ (94.07%).

بلغت نسبة السيولة السريعة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي في الربع الأول من عام 2008 (8.95) مرة، وانخفضت بشكل كبير في النصف الثاني من العام حيث بلغت في نهاية عام 2008 (3.88) مرة، ومن ثم ارتفعت بشكل كبير جداً في نهاية عام 2009 حيث بلغت (5.73) مرة ثم عاودت الانخفاض لتصل في نهاية عام 2010 إلى (2.93) مرة.

ويعود الانخفاض في هذه النسبة إلى نمو مبالغ الحسابات الجارية بمعدل أكبر بكثير من نمو الموجودات المتداولة، حيث ازدادت الحسابات الجارية بمعدل (1157.49) بينما ارتفعت الموجودات المتداولة بمعدل (148%).

**2-1-4 نسبة التوظيف:** يظهر الجدول رقم (14) التالي نسب التوظيف لدى المصارف عينة الدراسة، خلال الفترات الربعية لسنوات الدراسة:

الجدول رقم (14) : نسبة التوظيف المطبقة على المصارف عينة الدراسة للفترات الربعية خلال عامي (2008-2010) %

نسبة سيولة الأصول	مصرف سوريا والمهجر	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	23.49	22.9	20.99
الربع الثاني 2008	45.27	26.81	46.91
الربع الثالث 2008	45.23	30.00	39.9
الربع الرابع 2008	28.84	33.43	43.86
المتوسط	35.70	28.28	37.19
الربع الأول 2009	40.39	35.45	37.8
الربع الثاني 2009	29.39	32.18	36.37
الربع الثالث 2009	27.85	31.13	37.31
الربع الرابع 2009	29.31	30.47	32.01
المتوسط	31.73	32.31	35.87
الربع الأول 2010	27.63	31.60	34.59
الربع الثاني 2010	35.12	29.47	45.24
الربع الثالث 2010	35.12	33.41	42.24
الربع الرابع 2010	36.18	35.19	47.37
المتوسط	33.51	32.42	42.36

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010)

ويُلاحظ من خلال الجدول رقم (14) السابق مايلي:

كانت نسبة السيولة في مصرف سوريا والمهجر في مطلع عام 2008 (23.49%)، وارتفعت هذه النسبة لتبلغ في نهاية عام 2008 (28.87%)، واستمرت النسبة بالارتفاع لتصل في نهاية عام 2009 إلى (29.31%)، وفي عام 2010 بلغت نسبة التوظيف (36.18%).

ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في مصرف سوريا والمهجر ما بين عامي 2008 و 2010 إلى ارتفاع توظيف المصرف للودائع في التسهيلات الائتمانية المباشرة حيث نمت التسهيلات الائتمانية من عام 2008 إلى عام 2010 بمعدل (67.33%).

وبلغت نسبة التوظيف في مصرف بيمو السعودي الفرنسي خلال الربع الأول من عام 2008 (22.9%)، وارتفعت النسبة في نهاية عام 2008 لتبلغ (33.43%)، وانخفضت النسبة في نهاية عام 2009 لتبلغ (30.47%)، ثم عاودت النسبة الارتفاع لتصل في نهاية عام 2010 إلى (32.42%). ويعود السبب في ارتفاع نسبة التوظيف في مصرف بيمو السعودي الفرنسي من عام 2008 إلى عام 2010 إلى قيام المصرف بزيادة توظيفه للودائع في التسهيلات



الائتمانية المباشرة حيث نمت التسهيلات الائتمانية المباشرة من عام 2008 إلى عام 2010 بمعدل (37.94%). أما سبب الانخفاض في النسبة في عام 2009 فيعود إلى قيام المصرف بتخفيض حجم المبالغ المستثمرة من الودائع في التسهيلات الائتمانية المباشرة الأمر الذي يعزى إلى تأثر المصرف بالأزمة المالية.

بلغت نسبة التوظيف في مصرف بيمو السعودي الفرنسي خلال الربع الأول من عام 2008 (20.99%)، وارتفعت النسبة في نهاية عام 2008 لتصل إلى (43.86%)، ومن ثم انخفضت النسبة وبشكل ملحوظ حيث وصلت في نهاية عام 2009 إلى (32.01%)، وبعدها عاودت النسبة الارتفاع لتصل في نهاية عام 2010 إلى (47.37%). ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة ما بين عامي 2008 و 2010 إلى توسع المصرف في توظيفه للودائع في ذمم الأرصدة التمويلية، حيث ارتفعت هذه الأرصدة من عام 2008 إلى عام 2010 بمعدل (163.69%)، أما سبب الانخفاض في النسبة في عام 2009 فيعزى إلى تقليص المصرف لتوظيفاته في الأرصدة التمويلية متأثراً بالأزمة المالية العالمية.

**2-1-5 نسبة السيولة القانونية:** يظهر الجدول رقم (15) التالي نسب السيولة القانونية لدى المصارف عينة الدراسة، خلال الفترات الربعية لسنوات الدراسة:

الجدول رقم (15): نسبة السيولة القانونية المطبقة على المصارف عينة الدراسة للفترات الربعية خلال عامي (2008-2010) %

مصرف سوريا الدولي الإسلامي	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف سوريا والمهر	نسبة السيولة القانونية
1.89	4.94	4.87	الربع الأول 2008
10	9.86	9.67	الربع الثاني 2008
10.25	9.9	9.75	الربع الثالث 2008
11.22	9.91	9.59	الربع الرابع 2008
8.34	8.65	8.47	المتوسط
11.25	9.92	9.63	الربع الأول 2009
12.86	9.87	10.14	الربع الثاني 2009
12.42	9.96	10.00	الربع الثالث 2009
14.04	10.00	9.61	الربع الرابع 2009
12.64	9.93	9.84	المتوسط
12.93	9.92	9.63	الربع الأول 2010
15.86	10.00	9.58	الربع الثاني 2010
15.78	9.81	9.85	الربع الثالث 2010
17.17	9.95	9.64	الربع الرابع 2010
15.43	9.92	9.67	المتوسط

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010)

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (15) السابق مايلي:

بلغت نسبة السيولة القانونية في مصرف سوريا والمهجر خلال الربع الأول من عام 2008 (4.87%)، وارتفعت هذه النسبة في نهاية عام 2008 لتبلغ (9.59%)، واستمرت النسبة في الارتفاع لتصل في نهاية عام 2009 (9.61%)، وارتفعت النسبة قليلاً في عام 2010 حيث وصلت إلى (9.63%). ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع مقدار الأرصدة المودعة من قبل مصرف سوريا والمهجر كاحتياطي نقدي في مصرف سوريا المركزي قد ارتفع من عام 2008 إلى عام 2010.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (15) السابق أن نسب السيولة القانونية في مصرف سوريا والمهجر لم تتجاوز نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع المفروضة من قبل المصرف المركزي ومقدارها (10%).

وكانت نسبة السيولة القانونية في مصرف بيمو السعودي الفرنسي في الربع الأول من عام 2008 (4.94%)، وفي نهاية عام 2008 ارتفعت نسبة السيولة القانونية حيث وصلت إلى (9.91%)، واستمرت النسبة في الارتفاع ولكن بشكل ضئيل لتبلغ في نهاية عام 2009 (9.96%)، وبلغت النسبة في نهاية عام 2010 إلى (9.95%).

ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في مصرف بيمو السعودي الفرنسي إلى ارتفاع مقدار الأرصدة المودعة من قبل مصرف بيمو السعودي الفرنسي كاحتياطي نقدي قد ارتفع من عام 2008 إلى عام 2010. ويلاحظ من خلال الجدول رقم (15) السابق أن نسب السيولة القانونية في مصرف بيمو السعودي الفرنسي لم تتجاوز نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع المفروضة من قبل المصرف المركزي ومقدارها (10%).

وبلغت نسبة السيولة القانونية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي خلال الربع الأول من عام 2008 (1.89%)، وارتفعت النسبة في نهاية عام 2008 لتبلغ (11.22%)، واستمرت النسبة بالارتفاع وبشكل ملحوظ لتصل في نهاية عام 2009 إلى (14.04%)، ثم ارتفعت في نهاية عام 2010 لتبلغ (17.17%). ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي إلى ارتفاع مقدار الأرصدة المودعة من قبل مصرف سوريا الدولي الإسلامي كاحتياطي نقدي قد ارتفع من عام 2008 إلى عام 2010.

**2-2 تقييم الربحية المصرفية:** سيتم تقييم الربحية المصرفية وذلك بتطبيق أهم مؤشرات الربحية المذكورة في القسم النظري: نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على الودائع، نسبة الربحية على النفقات، نسبة دوران الأصول. وسيتم احتساب هذه النسب في المصارف عينة الدراسة خلال الفترات الربعية لسنوات الدراسة، وذلك على الشكل الآتي:

**2-2-1 نسبة العائد على حقوق الملكية:** يظهر الجدول رقم (16) التالي نسب العائد على

حقوق الملكية لدى المصارف عينة الدراسة، خلال الفترات الربعية لسنوات الدراسة:

الجدول رقم (16) : نسبة العائد على حقوق الملكية المطبقة على المصارف عينة الدراسة للفترات الربعية خلال عامي (2008-2010) %

نسبة العائد على حقوق الملكية	مصرف سوريا والمهجر	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	6.86	19.44	-4.51
الربع الثاني 2008	7.72	11.81	-0.24
الربع الثالث 2008	7.75	11.85	0.73
الربع الرابع 2008	16.95	19.33	2.73
المتوسط	9.82	15.61	-0.32
الربع الأول 2009	17.00	20.00	2.74
الربع الثاني 2009	8.59	12.13	3.73
الربع الثالث 2009	11.75	14.38	4.23
الربع الرابع 2009	14.97	15.27	5.12
المتوسط	13.07	15.44	3.95
الربع الأول 2010	3.47	3.64	2.32
الربع الثاني 2010	7.31	8.08	5.29
الربع الثالث 2010	10.63	10.21	8.83
الربع الرابع 2010	14.34	13.16	12.5
المتوسط	8.94	8.77	7.23

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010)

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (16) السابق مايلي:

بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية في مصرف سوريا والمهجر خلال الربع الأول من عام 2008 (6.86%)، ثم ارتفعت النسبة وبشكل كبير لتصل في نهاية عام 2008 إلى (16.95%)، وفي نهاية عام 2009 انخفضت النسبة حيث بلغت (14.97%)، ثم عاودت النسبة بالارتفاع لتصل في نهاية عام 2010 (14.34%).

يعود السبب في ارتفاع النسبة في مصرف سوريا والمهجر ما بين عامي 2008 و 2010 إلى ارتفاع ربحية المصرف بمعدل (2.51%) والذي يعود سببه إلى توسع المصرف في منح التسهيلات الائتمانية بمعدل (1.26%). وإلى توسع إدارة المصرف في الاستثمار في الأوراق المالية التي تدر عوائد على المصرف حيث ازدادت من عام 2008 إلى عام 2010 بمعدل كبير (345%). أما عن سبب انخفاض هذه النسبة في عام 2009 فيعزى سببه إلى الأزمة المالية العالمية.

بلغت النسبة في مصرف بيمو السعودي الفرنسي في الربع الأول من عام 2008 (19.44%)، وبقيت النسبة تقريباً على حالها في نهاية عام 2008 حيث بلغت (19.33%)، وفي نهاية عام 2009 انخفضت النسبة لتصل إلى (14.38%)، واستمرت في الانخفاض لتصل في نهاية عام 2010 إلى (13.16%).

ويعود سبب الانخفاض في هذه النسبة بين عامي 2008 و 2010 إلى أن نمو مبلغ حقوق المساهمين كان أكبر من النمو في الأرباح المحققة حيث بلغ نمو حقوق المساهمين (120.11%)، بينما بلغ النمو في الأرباح (46.05%).

ويعزى سبب تراجع النمو في الأرباح في مصرف بيمو السعودي الفرنسي إلى دخول المصارف الإسلامية إلى السوق المصرفية السورية.

بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي خلال الربع الأول من عام 2008 (-4.51%)، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل في نهاية عام 2008 إلى (2.73%)، وارتفعت أكثر لتصل في نهاية عام 2009 (4.23%)، واستمر النسبة بالارتفاع لتصل في نهاية عام 2010 إلى (12.5%).

يُلاحظ من خلال ما سبق أن مصرف سوريا الدولي الإسلامي قد حقق خسارة في الربع الأول من عام 2008 ويعود ذلك إلى أن المصرف كان في مرحلة التأسيس، ثم تمكن المصرف من رفع هذه النسبة خلال السنوات اللاحقة حيث تمكن المصرف من تحقيق أرباح نمت من عام 2008 إلى عام 2010 بمعدل (49.05%). ويعزى السبب في تمكن المصرف من رفع أرباحه وبشكل كبير إلى انتشار الثقافة المصرفية الإسلامية حيث قام الكثير من المودعين بسحب ودائعهم من المصارف التقليدية وتحويلها إلى مصرف سوريا الدولي الإسلامي.

## 2-2-2 نسبة العائد على الأصول: يظهر الجدول رقم (17) التالي نسب العائد على الأصول

لدى المصارف عينة الدراسة، خلال الفترات الربعية لسنوات الدراسة

الجدول رقم (17) : نسبة العائد على الأصول المطبقة على المصارف عينة الدراسة للفترات الربعية خلال عامي (2008-2010) %

نسبة العائد على الأصول	مصرف سوريا والمهجر	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	0.37	0.61	-1.84
الربع الثاني 2008	0.42	0.39	-0.04
الربع الثالث 2008	0.43	0.40	0.05
الربع الرابع 2008	0.94	0.91	0.37
المتوسط	0.54	0.58	-0.36
الربع الأول 2009	0.93	0.90	0.38
الربع الثاني 2009	0.50	0.58	0.39
الربع الثالث 2009	0.66	0.68	0.39
الربع الرابع 2009	0.78	0.71	0.42
المتوسط	0.72	0.72	0.39
الربع الأول 2010	0.19	0.17	0.18
الربع الثاني 2010	0.40	0.41	0.42
الربع الثالث 2010	0.60	0.54	0.66
الربع الرابع 2010	0.77	0.70	0.96
المتوسط	0.49	0.45	0.55

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010)

ويُلاحظ من خلال الجدول رقم (17) السابق مايلي:

بلغت نسبة العائد على الأصول في مصرف سوريا والمهجر خلال الربع الأول من عام 2008 (0.37%)، وارتفعت هذه النسبة في نهاية عام 2008 لتصل إلى (0.94%)، ثم انخفضت في

نهاية عام 2009 إلى (0.78%)، وحافظت تقريباً على نفس النسبة في نهاية عام 2010 حيث بلغت (0.77%).

ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى انخفاض نسبة سيولة الأصول بمقدار كبير حيث بلغ معدل الانخفاض (62%) حيث اتبع المصرف سياسة في استثمار جزء من الأصول السائلة في استثمارات وتمويلات تعتبر طويلة الأجل وتدر عائد أفضل للمصرف.

كانت نسبة العائد على الأصول في مصرف بيمو السعودي الفرنسي (0.61%)، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل في نهاية عام 2008 إلى (0.91%)، ثم عاودت النسبة الانخفاض في نهاية عام 2009 لتبلغ (0.71%)، ثم حافظت تقريباً على نفس النسبة في نهاية عام 2010 حيث

بلغت (0.71%)، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة ما بين عامي 2008 و 2010 إلى تحويل جزء من الأصول السائلة التي لا تدر عائداً أو (عائداً قليلاً)، إلى أصول أقل سيولة وتدر عائداً أكبر. حيث انخفضت نسبة سيولة الأصول في عام 2010 عن عام 2009 بمعدل 15.5%.

بلغت نسبة العائد على الأصول في مصرف سوريا الدولي الإسلامي خلال الربع الأول من عام 2008 (1.84-%) ثم ارتفعت هذه النسبة في نهاية عام 2008 لتبلغ (0.37%)، ثم ارتفعت بشكل أكبر في نهاية عام 2009 لتصل إلى (0.42%)، واستمرت النسبة بالارتفاع لتصل في نهاية عام 2010 إلى (0.96%). ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة ما بين عامي 2008 و 2010 إلى تحويل جزء من الأصول السائلة التي لا تدر عائداً أو (عائداً قليلاً)، إلى أصول أقل سيولة وتدر عائداً أكبر. حيث انخفضت نسبة سيولة الأصول بمعدل (24.07%).

## 2-2-3 نسبة العائد على الودائع: يظهر الجدول رقم (18) التالي نسب العائد على الودائع

لدى المصارف عينة الدراسة، خلال الفترات الربعية لسنوات الدراسة:

الجدول رقم (18) : نسبة العائد على الودائع المطبقة على المصارف عينة الدراسة للفترات الربعية خلال عامي (2008-2010) %

نسبة العائد على الودائع	مصرف سوريا والمهجر	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	0.41	0.55	-4.41
الربع الثاني 2008	0.46	0.36	-0.07
الربع الثالث 2008	0.47	0.37	0.06
الربع الرابع 2008	1.00	0.81	0.4
المتوسط	0.58	0.52	-1.00
الربع الأول 2009	0.99	0.79	0.47
الربع الثاني 2009	0.55	0.52	0.49
الربع الثالث 2009	0.73	0.62	0.47
الربع الرابع 2009	0.96	0.65	0.51
المتوسط	0.81	0.64	0.48
الربع الأول 2010	0.21	0.15	0.21
الربع الثاني 2010	0.44	0.37	0.49
الربع الثالث 2010	0.65	0.44	0.77
الربع الرابع 2010	0.84	0.58	1.07
المتوسط	0.53	0.38	0.63

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010)

ويُلاحظ من خلال الجدول رقم (18) السابق ما يلي:

بلغت نسبة العائد على الودائع في مصرف سوريا والمهجر خلال الربع الأول من عام 2008 (0.41%)، وارتفعت هذه النسبة لتصل في نهاية عام 2008 إلى (1.00%)، ثم عادت لتتخفف في نهاية عام 2009 لتصل إلى (0.96%)، واستمرت بالانخفاض لتصل إلى (0.84%).

ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة بين عامي 2008 و 2010 إلى ارتفاع نسبة توظيف الودائع في القروض بمعدل (25.45%).

بلغت نسبة العائد على الودائع في مصرف بيمو السعودي الفرنسي في الربع الأول من عام 2008 (0.55%)، ثم ارتفعت إلى (0.81%) في نهاية عام 2008 ثم عادت النسبة لتتخفف في نهاية عام 2009 إلى (0.65%)، وانخفضت هذه النسبة إلى (0.58%) في نهاية عام 2010 ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في مصرف بيمو السعودي الفرنسي ما بين عامي 2008 و 2010 إلى ارتفاع نسبة التوظيف في المصرف حيث ارتفعت بمعدل (0.05%).

بلغت نسبة العائد على الودائع في مصرف سوريا الدولي الإسلامي في الربع الأول من عام 2008 (-0.07%)، وارتفعت هذه النسبة لتصل في نهاية عام 2008 إلى (0.47%)، واستمرت هذه النسبة بالارتفاع لتصل في نهاية عام 2009 إلى (0.51%)، وارتفعت في نهاية عام 2010 لتبلغ (1.09%).

ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى نمو الودائع بمعدل (129.01%) وإلى ارتفاع نسبة توظيف الودائع في التمويلات بمعدل (100.8%).

**2-2-4 نسبة الربحية على النفقات:** يظهر الجدول رقم (19) التالي نسب الربحية على

النفقات لدى المصارف عينة الدراسة، خلال الفترات الربعية لسنوات الدراسة:

الجدول رقم (19) : نسبة الربحية على النفقات المطبقة على المصارف عينة الدراسة للفترات الربعية خلال عامي (2008-2010) %

بنك سوريا الدولي الإسلامي	بنك بيمو السعودي الفرنسي	بنك سوريا والمهجر	نسبة الربحية على النفقات
-143.77	48.45	52.98	الربع الأول 2008
-9.47	61.88	100.36	الربع الثاني 2008
10.32	61.90	100.37	الربع الثالث 2008
45.41	60.97	89.60	الربع الرابع 2008
-24.38	58.3	85.83	المتوسط
45.40	60.45	89.60	الربع الأول 2009

88.66	76.34	89.14	الربع الثاني 2009
64.14	59.26	77.3	الربع الثالث 2009
55.17	41.40	78.66	الربع الرابع 2009
63.34	59.63	83.67	المتوسط
74.55	42.44	66.62	الربع الأول 2010
81.65	48.32	66.21	الربع الثاني 2010
94.98	38.81	67.36	الربع الثالث 2010
110.6	35.59	68.58	الربع الرابع 2010
90.44	41.29	67.19	المتوسط

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010)

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (19) السابق ما يلي:

بلغت نسبة الربحية على النفقات في مصرف سوريا والمهجر في الربع الأول من عام 2008 (52.98%)، وارتفعت النسبة في نهاية عام 2008 لتبلغ (89.67%)، وفي نهاية عام 2009 انخفضت النسبة لتبلغ (78.66%)، واستمرت النسبة بالانخفاض لتبلغ في نهاية عام 2010 (68.58%).

ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في مصرف سوريا والمهجر ما بين عامي 2008 و 2010 إلى ارتفاع ربحية المصرف بمعدل أكبر من ارتفاع المصاريف. حيث ارتفعت أرباح المصرف بمعدل (2.51%) بينما ارتفعت المصاريف بمعدل (1.35%).

بلغت نسبة الربحية على النفقات في مصرف بيمو السعودي الفرنسي في الربع الأول من عام 2008 (48.45%)، وفي نهاية عام 2008 ارتفعت النسبة لتبلغ (60.97%)، وانخفضت النسبة في نهاية عام 2009 لتبلغ (41.40%)، واستمرت النسبة في الانخفاض لتصل في نهاية عام 2010 إلى (35.59%).

ويعود السبب في انخفاض هذه النسبة في مصرف بيمو السعودي الفرنسي ما بين عامي 2008 و 2010 إلى ارتفاع المصاريف بمعدل أكبر من ارتفاع الربحية. حيث ارتفعت المصاريف بمعدل (100.02%) بينما ارتفعت الربحية بمعدل (46.05%).

بلغت نسبة الربحية على النفقات في مصرف سوريا الدولي الإسلامي في الربع الأول من عام 2008 (-143.77%)، وارتفعت هذه النسبة وبشكل كبير في نهاية عام 2008 إلى



(45.41%)، وارتفعت بشكل أكبر لتبلغ في نهاية عام 2009 (55.17%)، واستمرت النسبة في الارتفاع لتبلغ في نهاية عام 2010 (116.16%).

ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي ما بين عامي 2008 و2010 وبشكل كبير جداً إلى ارتفاع الأرباح بمقدار أكبر من ارتفاع المصاريف حيث ارتفعت الأرباح بمعدل (46.05%)، بينما ارتفعت المصاريف بمعدل (35%).

2-2-5 نسبة دوران الأصول: يظهر الجدول رقم (20) التالي نسب دوران الأصول لدى المصارف عينة الدراسة، خلال الفترات الربعية لسنوات الدراسة:

الجدول رقم (20) : نسبة دوران الأصول المطبقة على المصارف عينة الدراسة للفترات الربعية خلال عامي (2008-2010) %

نسبة دوران الأصول	مصرف سوريا والمهجر	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	1.28	1.39	-0.64
الربع الثاني 2008	1.04	1.24	0.55
الربع الثالث 2008	1.05	1.25	0.53
الربع الرابع 2008	2.39	2.45	1.40
المتوسط	1.44	1.58	0.46
الربع الأول 2009	2.28	2.41	1.42
الربع الثاني 2009	1.23	0.14	0.98
الربع الثالث 2009	1.77	2.01	1.21
الربع الرابع 2009	2.33	2.67	1.4
المتوسط	1.90	1.80	1.25
الربع الأول 2010	0.55	0.59	0.48
الربع الثاني 2010	1.14	1.28	1.07
الربع الثالث 2010	1.69	1.81	1.58
الربع الرابع 2010	2.17	2.50	2.14
المتوسط	1.39	1.54	1.32

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010)

ويُلاحظ من خلال الجدول رقم (20) السابق ما يلي:

بلغت نسبة دوران الأصول في مصرف سوريا والمهجر في الربع الأول من عام 2008 (1.28%)، وارتفعت هذه النسبة في نهاية عام 2008 لتبلغ (2.39%)، وحافظت النسبة تقريباً على نفس النسبة في نهاية عام 2009 لتبلغ (2.33%)، ومن ثم انخفضت في نهاية عام 2010 لتصل إلى (2.17%).

ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في مصرف سوريا والمهجر ما بين عامي 2008 و 2010 إلى ارتفاع الأرباح التشغيلية للبنك بمعدل كبير (149.33%).

بلغت نسبة دوران الأصول في مصرف بيمو السعودي الفرنسي في الربع الأول من عام 2008 (1.93%)، وارتفعت هذه النسبة في نهاية عام 2008 لتبلغ (2.45%)، واستمرت النسبة بالارتفاع لتبلغ في نهاية عام 2009 (2.67%)، وعاودت النسبة الانخفاض لتبلغ في نهاية عام 2010 (2.50%).

ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في مصرف بيمو السعودي الفرنسي ما بين عامي 2008 و 2010، إلى ارتفاع الأرباح التشغيلية بمعدل بلغ (86.7%).

بلغت نسبة دوران الأصول في مصرف سوريا الدولي الإسلامي في الربع الأول من عام 2008 (0.64%-)، ثم ارتفعت هذه النسبة في نهاية عام 2008 إلى (1.40%)، وحافظت على نفس النسبة في نهاية عام 2009 (1.40%)، وارتفعت أكثر في نهاية عام 2010 لتبلغ (2.14%).

ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي ما بين عامي 2008 و 2010 إلى ارتفاع الأرباح التشغيلية وبشكل كبير جداً بمقدار (1160.96%).

### 2-3 مقارنة نسب السيولة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية:

سنقوم بمقارنة أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في السيولة وذلك باستخدام مجموعة النسب الخاصة بالسيولة المذكورة في الجدول رقم (21) السابق كما سيتم استخدام الإحصائية الوصفية متضمنة المتوسطات الحسابية (Means)، بالإضافة إلى معامل الأختلاف (Coefficient of Variance) والذي يحسب من خلال الانحراف المعياري (Standard Deviation). وذلك على الشكل التالي:

### 2-3-1 نسبة السيولة النقدية:

تُعرّف نسبة السيولة النقدية عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى كسر ودائعه الآجلة لدى المصارف الأخرى وبالتالي كلما زادت هذه النسبة كان أداء المصرف أفضل من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة.

ويُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول التالي رقم (21) أن متوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية للفترة الربعية للسنوات الثلاثة كانت (76.63%) وهي أكبر

من المتوسط في المصارف التقليدية (46.87%). مما يعني أن قدرة المصارف الإسلامية على الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى كسر ودائعها الآجلة أعلى من قدرة المصارف التقليدية. ومن الملاحظ أيضاً من الانحراف المعياري أن خطورة انخفاض نسبة السيولة النقدية عن الوسط مقاسة بالانحراف المعياري للمصارف الإسلامية (20.55%) أكبر من خطورة انخفاضها للمصارف التقليدية (8.52%). كما أن معامل الاختلاف كان في المصارف الإسلامية أكبر من المصارف التقليدية ولعل ذلك يشير إلى أن مقدرة المصارف الإسلامية على تسديد التزاماتها الطارئة كانت أكبر من مقدرة المصارف التقليدية.

ويرى الباحث أن سبب ارتفاع هذه النسبة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي عن المصارف التقليدية يعود إلى أن المصارف التقليدية تتميز بقدرتها على خلق النقود والتوسع النقدي بشكل أفضل من المصارف الإسلامية وإلى أن المصارف التقليدية تتميز بإمكانية اللجوء إلى المصرف المركزي كمقرض أخير (للاقتراض وإعادة حسم الكمبيالات)، بينما تحتفظ المصارف الإسلامية بمستوى عالٍ للسيولة النقدية للتحوط لسحوبات المودعين لديها، حيث أن المصارف الإسلامية لا تلجأ إلى المصرف المركزي كمقرض أخير حين وقوع أزمات السيولة لديها، لأنها لا تتعامل بمبدأ الفائدة المحرمة شرعاً.

#### جدول رقم (21)

مقارنة نسبة السيولة النقدية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية (2010-2008)\* %

السنة	متوسط المصارف التقليدية	بنك سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	59.88	130.28
الربع الثاني 2008	33.58	91.80
الربع الثالث 2008	33.60	91.80
الربع الرابع 2008	55.00	77.36
الربع الأول 2009	54.97	77.36
الربع الثاني 2009	47.44	71.42
الربع الثالث 2009	50.78	70.20
الربع الرابع 2009	49.88	66.02
الربع الأول 2010	49.64	70.26
الربع الثاني 2010	46.41	58.44
الربع الثالث 2010	44.79	58.86
الربع الرابع 2010	36.46	55.72
المتوسط	46.87	76.63
الانحراف المعياري	8.52	20.55
معامل الاختلاف	0.18	0.27

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2010-2008).

## 2-3-2 نسبة سيولة الأصول:

تُعبّر نسبة سيولة الأصول عن درجة السيولة الموجودة لدى المصرف وبالتالي ارتفاع هذه النسبة يُشير إلى ضعف قدرة المصرف على استغلال مصادر أمواله في توظيف فعال قادر على جني العوائد، الأمر الذي يشير مبدئياً إلى ضعف ربحية هذا المصرف كما أن انخفاضها يشير إلى أن المصرف يعاني من مشاكل في السيولة.

ويُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (22) أن متوسط نسبة سيولة الأصول كان مرتفعاً في المصارف الإسلامية والتقليدية ولكنه كان في المصارف الإسلامية للفترات الربعية للسنوات الثلاثة أكبر من المصارف التقليدية حيث بلغ في المصارف الإسلامية (58.18%) وهي أكبر من المتوسط في المصارف التقليدية (42.58%). مما يعني أن المصارف الإسلامية كانت أقل قدرة من المصارف التقليدية على توظيف أموالها وخصوصاً في الاستثمارات المالية التي يُمكن تسهيل جزء منها بسهولة وتحقق بنفس الوقت عائد للمصرف مما يحقق لها جني عوائد أفضل.

ومن الملاحظ أيضاً من الانحراف المعياري أن انخفاض نسبة سيولة الأصول عن الوسط مقاسة بالانحراف المعياري للمصارف التقليدية (7.7%) كان متساوي تقريباً مع المصارف الإسلامية حيث بلغ (7.4%). كما أن معامل الاختلاف كان في المصارف التقليدية كان أكبر من المصارف الإسلامية ولعل ذلك يشير إلى ارتفاع خطورة وقوع المصارف التقليدية في مشاكل السيولة كان أكبر من المصارف الإسلامية متمثلة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي.

جدول رقم (22)

مقارنة نسبة سيولة الأصول بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية (2008-2010)\*%

السنة	متوسط المصارف التقليدية	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	54.63	77.04
الربع الثاني 2008	30.67	61.07
الربع الثالث 2008	30.63	61.20
الربع الرابع 2008	49.83	59.96
الربع الأول 2009	49.87	59.93
الربع الثاني 2009	42.89	56.57
الربع الثالث 2009	46.08	57.61
الربع الرابع 2009	45.32	54.21
الربع الأول 2010	44.95	60.32
الربع الثاني 2010	42.02	50.36
الربع الثالث 2010	40.84	51.00
الربع الرابع 2010	33.24	48.85
المتوسط	42.58	58.18
الانحراف المعياري	7.4	7.7
معامل الاختلاف	0.17	0.13

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010).

### 2-3-3 نسبة التوظيف:

تُعرّف نسبة التوظيف عن مدى قدرة المصرف على توظيف موارده من الودائع في التسليفات والأرصدة التمويلية وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على أداء أفضل للمصرف في توظيف ودائعه في التسليفات والأرصدة التمويلية ويلاحظ من الجدول رقم (23) التالي أن متوسط نسبة توظيف الودائع كان أكبر لمصرف سوريا الدولي الإسلامي من المصارف التقليدية عينة البحث حيث بلغ في مصرف سوريا الدولي الإسلامي (38.8%) بينما بلغ في المصارف التقليدية (31.76%)، بمعنى أن مصرف سوريا الدولي الإسلامي يوظف ودائعه في التمويلات بصورة أكبر من المصارف التقليدية كما أن معامل الاختلاف كان أكبر لمصرف سوريا الدولي الإسلامي (0.19) منه لمتوسط المصارف التقليدية (0.12) الأمر الذي يعني أن خطورة استثمار مصرف سوريا الدولي الإسلامي لودائعه أعلى من خطورة استثمار المصارف التقليدية لودائعها. ويرى الباحث أن انخفاض نسبة المخاطرة لدى المصارف التقليدية مقارنة مع المصارف الإسلامية يعود إلى ثبات نسبة الفائدة التي يحصل عليها عميل المصارف التقليدية سواء نجح المصرف في توظيف ودائعه أم لا، أما المصارف الإسلامية فإن مقدار الربح الذي

يحصل عليه المودع يعتمد على كفاءة المصرف في التوظيف، فإذا فشل المصرف الإسلامي في الاستثمار فإن ذلك يعني خسارة المودع لجزء من أمواله. ويلاحظ من خلال ماسبق أن متوسط نسبة التوظيف في مصرف سوريا الدولي الإسلامي كان أكبر من متوسط المصارف التقليدية، وهذا يتعارض مع النتيجة السابقة. عزى الباحث ذلك إلى أن الودائع في المصارف الإسلامية هي ودايع استثمارية ويتوجب على المصرف الإسلامي استثمارها بينما الودائع في المصارف التقليدية لا تتطلب من المصرف بالضرورة استثمارها، وإلى أن توظيفات الودائع في الاستثمارات المالية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي كانت منخفضة مقارنة مع المصارف التقليدية التي حيث اقتصر معظم توظيفاتها للودائع في الأرصة التمويلية.

#### جدول رقم (23)

مقارنة نسبة التوظيف بين مصرف سوريا الدولي الإسلامي والمصارف التقليدية (2008-2010)\*%

السنة	متوسط المصارف التقليدية	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	23.20	21.00
الربع الثاني 2008	36.04	46.95
الربع الثالث 2008	37.62	39.90
الربع الرابع 2008	31.15	43.87
الربع الأول 2009	31.15	38.70
الربع الثاني 2009	30.79	36.37
الربع الثالث 2009	29.49	37.32
الربع الرابع 2009	29.89	32.01
الربع الأول 2010	29.62	34.60
الربع الثاني 2010	32.30	45.25
الربع الثالث 2010	34.27	42.25
الربع الرابع 2010	35.69	47.37
المتوسط	31.76	38.8
الانحراف المعياري	3.85	7.44
معامل الاختلاف	0.12	0.19

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010).

## 2-3-4 نسبة السيولة القانونية:

تُعبّر هذه النسبة عن مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية المترتبة عليها، خاصة في الظروف غير الاعتيادية وأوقات الأزمات التي تعجز فيها الأرصدة النقدية الموجودة لدى المصارف عن سداد إلتزاماتها المالية، كما يُشير أيضاً إلى مدى ألتزام المصارف في تعليمات المصرف المركزي، ويظهر الجدول التالي رقم (24) أن متوسط نسبة السيولة القانونية كان في مصرف سوريا الدولي الإسلامي أكبر من المصارف التقليدية حيث بلغ في مصرف سوريا الدولي الإسلامي (12.14%)، بينما بلغ في المصارف التقليدية (9.43%)، الأمر الذي يعني أن مقدرة مصرف سوريا الدولي الإسلامي على تسديد ألتزاماته في الأزمات المالية كانت أكبر من المصارف التقليدية، وأن مصرف سوريا الدولي الإسلامي كان أكثر ألتزاماً من المصارف التقليدية في تطبيق تعليمات المصرف المركزي، حيث بلغت نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من قبل مصرف سوريا المركزي (10%). كما أن معامل الاختلاف أشار إلى نسبة تشتت أقل للمصارف التقليدية من مصرف سوريا الدولي الإسلامي ويشير ذلك إلى خطورة انخفاض هذه النسبة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي. ويرى الباحث أن سبب ارتفاع هذه النسبة يعود إلى أن المصرف المركزي يفرض الاحتياطي القانوني على الحسابات الجارية والودائع الاستثمارية بينما تختلف طبيعة الحسابات الجارية (أمانة) عن الودائع الاستثمارية والتي ليس للمصرف ضمان لها إلا في حالة التعدي والتقصير.

جدول رقم (24)

مقارنة نسبة السيولة القانونية بين مصرف سوريا الدولي الإسلامي ومتوسط المصارف التقليدية (2008-2010)\* %

السنة	متوسط المصارف التقليدية	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	4.91	1.89
الربع الثاني 2008	9.77	10.00
الربع الثالث 2008	9.83	10.25
الربع الرابع 2008	9.75	11.22
الربع الأول 2009	9.78	11.22
الربع الثاني 2009	10.00	12.86
الربع الثالث 2009	10.00	12.42
الربع الرابع 2009	9.85	14.05
الربع الأول 2010	9.78	12.93
الربع الثاني 2010	9.84	15.86
الربع الثالث 2010	9.83	15.78
الربع الرابع 2010	9.80	17.17
المتوسط	9.43	12.14
الانحراف المعياري	1.42	3.95
معامل الاختلاف	0.15	0.32

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010).

### 2-3-5 نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل وذلك من خلال الأرصدة النقدية الموجودة في صندوق أو في المصرف المركزي وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على أن المصرف أكثر قدرة على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل. ويلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (25) أن متوسط نسبة السيولة السريعة كانت في مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترات الربعية للسنوات الثلاثة أكبر من المصارف التقليدية حيث بلغ في مصرف سوريا الدولي الإسلامي (12.14%) وهي أكبر من المتوسط في المصارف التقليدية حيث بلغ (9.43%). وهذا يعني أن مصرف سوريا الدولي الإسلامي كان أكثر قدرة من المصارف التقليدية في سداد التزاماته قصيرة الأجل. كما أن معامل الاختلاف أشار إلى نسبة تشتت أقل للمصارف التقليدية من مصرف سوريا الدولي الإسلامي ويشير ذلك إلى خطورة انخفاض هذه النسبة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي.



ويرى الباحث أن سبب ارتفاع متوسط هذه النسبة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي مقارنة مع المصارف التقليدية يعود إلى عدم اهتمام مصرف سوريا الدولي الإسلامي بالتعامل مع الاستثمارات المالية قصيرة الأجل مقارنة مع المصارف التقليدية التي تعتمد على هذا النوع من الاستثمارات في توفير السيولة ويعزى الباحث سبب ذلك إلى عدم وجود أسواق مالية ثانوية منظمة للأدوات المالية الاستثمارية الإسلامية.

#### جدول رقم (25)

مقارنة نسبة السيولة السريعة بين مصرف سوريا الدولي الإسلامي ومتوسط المصارف التقليدية (2008-2010)\* %

السنة	متوسط المصارف التقليدية	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	1.76	8.95
الربع الثاني 2008	0.97	4.46
الربع الثالث 2008	0.80	4.50
الربع الرابع 2008	1.42	3.89
الربع الأول 2009	1.44	3.84
الربع الثاني 2009	1.20	4.09
الربع الثالث 2009	1.21	5.73
الربع الرابع 2009	1.14	6.39
الربع الأول 2010	1.14	4.99
الربع الثاني 2010	1.06	3.54
الربع الثالث 2010	0.93	3.18
الربع الرابع 2010	0.76	2.94
المتوسط	1.13	4.71
الانحراف المعياري	0.30	1.67
معامل الاختلاف	0.26	0.35

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010).

#### 2-4 مقارنة نسب الربحية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية:

سنقوم بمقارنة أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في الربحية وذلك باستخدام مجموعة النسب الخاصة بالربحية المذكورة في الجدول رقم (2) السابق كما سيتم استخدام الإحصائية الوصفية متضمنة المتوسطات الحسابية (Means)، بالإضافة إلى معامل الأختلاف (Coefficient of Variance) والذي يحسب من خلال الانحراف المعياري (Standard Deviation). وذلك على الشكل التالي:

#### 2-4-1 نسبة العائد على حقوق الملكية:

يستعرض الجدول رقم (26) السابق نسبة العائد على حقوق الملكية وهي نسبة من نسب الربحية

والتي تقيس ما حققته كل ليرة سورية مستثمرة من أرباح لأصحابه، أي العائد المتوقع للمساهمين من استثماراتهم في المصرف. فكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف بالنسبة لمالكي هذا المصرف، والأمر الذي يدل بالتالي على أداء أفضل. ويظهر الجدول رقم (26) المذكور لاحقاً زيادة متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية عنه لمصرف سوريا الدولي الإسلامي (11.94%) عن ذلك المتوسط لمصرف سوريا الدولي الإسلامي (3.64%)، أما بخصوص خطورة انخفاض هذه النسبة فيُلاحظ أن معامل الاختلاف كان أقل للمصارف التقليدية (0.36) منه لمصرف سوريا الدولي الإسلامي (1.2) الأمر الذي يدل على أن خطورة انخفاض نسبة الربحية مقاسة بنسبة العائد على حقوق الملكية أقل للمصارف التقليدية منه لمصرف سوريا الدولي الإسلامي. ويرى الباحث أن السبب في ارتفاع متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية مقارنة مع مصرف سوريا الدولي الإسلامي يعود إلى حداثة فكرة المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي السوري حيث يباشر المصرف أعماله في مطلع عام 2007، ويُعتبر مصرف سوريا الدولي الإسلامي بحاجة إلى تطوير العمليات المصرفية الإسلامية بما يساهم في رفع ربحية المصرف.

#### جدول رقم (26)

مقارنة نسبة العائد على حقوق الملكية بين مصرف سوريا الدولي الإسلامي ومتوسط المصارف التقليدية (2008-2010)\*%

السنة	متوسط المصارف التقليدية	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	13.15	-4.51
الربع الثاني 2008	9.77	-0.24
الربع الثالث 2008	9.80	-0.25
الربع الرابع 2008	18.16	2.73
الربع الأول 2009	18.48	2.74
الربع الثاني 2009	10.36	3.73
الربع الثالث 2009	13.05	4.23
الربع الرابع 2009	15.13	5.12
الربع الأول 2010	3.56	2.32
الربع الثاني 2010	7.70	5.29
الربع الثالث 2010	10.43	8.83
الربع الرابع 2010	13.75	12.5
المتوسط	11.94	3.64
الانحراف المعياري	4.26	4.23
معامل الاختلاف	0.36	1.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010).

## 2-4-2 نسبة العائد على الأصول:

تقيس نسبة العائد على الأصول، الربح المتوقع عن كل ليرة مستثمرة في الأصول، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى، وبالنتيجة يكون أداؤه أفضل. وكما هو موضح في الجدول رقم (27) التالي، فإن متوسط نسبة العائد على الأصول للمصارف التقليدية (0.59%) كان أعلى من متوسط نسبة العائد على الأصول في مصرف سوريا الدولي الإسلامي (0.19%). أما بخصوص خطورة انخفاض هذه النسبة فيُلاحظ أن معامل الاختلاف كان أقل للمصارف التقليدية (0.37) منه لمصرف سوريا الدولي الإسلامي (1.9) الأمر الذي يدل على أن خطورة انخفاض نسبة الربحية مقاسة بنسبة العائد على حقوق الملكية أقل للمصارف التقليدية منه لمصرف سوريا الدولي الإسلامي. ويرى الباحث أن سبب ارتفاع متوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف التقليدية عن متوسط نسبة العائد على الأصول في مصرف سوريا الدولي الإسلامي يعزى إلى ارتفاع نسبة الأصول السائلة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي مقارنة بالمصارف التقليدية.

جدول رقم (27)

مقارنة نسبة العائد على الأصول بين مصرف سوريا الدولي الإسلامي ومتوسط المصارف التقليدية (2008-2010)\* %

السنة	متوسط المصارف التقليدية	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	0.49	-1.84
الربع الثاني 2008	0.41	-0.04
الربع الثالث 2008	0.41	0.05
الربع الرابع 2008	0.93	0.37
الربع الأول 2009	0.94	0.38
الربع الثاني 2009	0.54	0.39
الربع الثالث 2009	0.67	0.39
الربع الرابع 2009	0.80	0.42
الربع الأول 2010	0.18	0.18
الربع الثاني 2010	0.40	0.42
الربع الثالث 2010	0.54	0.66
الربع الرابع 2010	0.71	0.96
المتوسط	0.59	0.19
الانحراف المعياري	0.22	0.73
معامل الاختلاف	0.37	1.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010).

## 2-4-3 نسبة العائد على الودائع:

ويعد معدل العائد على الودائع أحد أفضل المقاييس في إدارة الربحية لدى البنوك، وهو يقيس مقدرة البنك على توظيف الودائع من أجل تحقيق الأرباح. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن البنك أكثر كفاءة في استخدام الودائع. وكما هو موضح في الجدول رقم (28)، فإن متوسط نسبة العائد على الودائع للمصارف التقليدية (0.58%) كان أعلى من متوسط العائد على الودائع في المصارف الإسلامية (0.38)، كما أن معامل الاختلاف أشار إلى نسبة تشتت أقل للمصارف التقليدية من مصرف سوريا الدولي الإسلامي ويشير ذلك إلى خطورة انخفاض النسبة في مصرف سوريا الدولي الإسلامي أعلى من خطورة انخفاضها في المصارف التقليدية. ويرى الباحث أن سبب ارتفاع متوسط نسبة العائد على الودائع للمصارف التقليدية عن متوسط نسبة العائد على الودائع في مصرف سوريا الدولي الإسلامي يعزى إلى اختلاف العوائد بين مجموعتي المصارف حيث أن المصارف الإسلامية تأخذ نسبة مضاربة مقدارها (6.5%) سنوياً، أما المصارف التقليدية تأخذ فائدة مقدارها (7%) سنوياً. كما يعزى أيضاً إلى انخفاض الاستثمارات المالية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي، واقتصار معظم توظيفات الودائع لديه على تمويل المرابحة.

جدول رقم (28)

مقارنة نسبة العائد على الودائع بين مصرف سوريا الدولي الإسلامي ومتوسط المصارف التقليدية (2008-2010)\* %

السنة	متوسط المصارف التقليدية	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	0.48	-0.05
الربع الثاني 2008	0.41	-0.07
الربع الثالث 2008	0.42	0.01
الربع الرابع 2008	0.91	0.40
الربع الأول 2009	0.89	0.20
الربع الثاني 2009	0.53	0.49
الربع الثالث 2009	0.67	0.47
الربع الرابع 2009	0.80	0.51
الربع الأول 2010	0.19	0.21
الربع الثاني 2010	0.40	0.49
الربع الثالث 2010	0.55	0.77
الربع الرابع 2010	0.72	1.07
المتوسط	0.58	0.38
الانحراف المعياري	0.22	0.32
معامل الاختلاف	0.38	0.84

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010).

## 2-4-4 نسبة الربحية على النفقات:

تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على تحقيق أرباح تغطي التكاليف التي استخدمها في انشطته. وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على أن المصرف يستطيع التحكم بنفقاته بشكل يحقق له أرباح أفضل. وكما هو موضح في الجدول رقم (29) أن متوسط نسبة الربحية على النفقات كان أعلى في المصارف التقليدية (65.95%)، وفي المصارف الإسلامية بلغ المتوسط (55.82%). كما أن معامل الاختلاف كان في المصارف التقليدية (0.62%) أعلى من مصرف سوريا الدولي الإسلامي (0.22)، أي أن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط في المصارف التقليدية أعلى من مصرف سوريا الدولي الإسلامي.

ويرى الباحث أن سبب ارتفاع هذه النسبة في المصارف التقليدية عن مصرف سوريا الدولي الإسلامي يعود إلى ارتفاع النفقات في مصرف سوريا الدولي الإسلامي مقارنة بالمصارف التقليدية.

### جدول رقم (29)

مقارنة نسبة الربحية على النفقات بين مصرف سوريا الدولي الإسلامي ومتوسط المصارف التقليدية (2008-2010)\*%

السنة	متوسط المصارف التقليدية	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	50.72	-12.77
الربع الثاني 2008	81.13	-9.47
الربع الثالث 2008	81.14	10.32
الربع الرابع 2008	75.32	45.41
الربع الأول 2009	75.06	45.4
الربع الثاني 2009	82.74	88.66
الربع الثالث 2009	68.28	64.14
الربع الرابع 2009	60.03	55.17
الربع الأول 2010	54.53	94.55
الربع الثاني 2010	57.27	81.65
الربع الثالث 2010	53.09	94.98
الربع الرابع 2010	52.09	110.6
المتوسط	65.95	55.82
الانحراف المعياري	41.49	12.61
معامل الاختلاف	0.62	0.22

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010).

## 2-4-5 نسبة دوران الأصول:

وتقيس هذه النسبة قدرة إجمالي الأصول على إنتاج الإيرادات، وارتفاع هذه النسبة يعني زيادة قدرة الأصول على تحقيق الإيرادات والعكس في حالة انخفاضها. ويلاحظ من خلال الجدول رقم (30) أن متوسط نسبة دوران الأصول كان أعلى في المصارف التقليدية (1.6%)، وفي المصارف الإسلامية بلغ المتوسط (0.9%). كما أن معامل الاختلاف كان في المصارف التقليدية (0.42) أعلى من مصرف سوريا الدولي الإسلامي (0.52)، أي أن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط في المصارف التقليدية أقل من مصرف سوريا الدولي الإسلامي. أي أن المصارف التقليدية كانت أكثر كفاءة في تحقيق الإيرادات التشغيلية من الأصول مقارنة بالمصارف الإسلامية متمثلة بمصرف سوريا الدولي الإسلامي. ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة الأصول السائلة في المصارف الإسلامية التي تنخفض فيها الإيرادات التشغيلية مقارنة مع المصارف التقليدية.

### جدول رقم (30)

مقارنة نسبة دوران الأصول بين مصرف سوريا الدولي الإسلامي ومتوسط المصارف التقليدية (2008-2010)\* %

السنة	متوسط المصارف التقليدية	مصرف سوريا الدولي الإسلامي
الربع الأول 2008	1.61	-0.64
الربع الثاني 2008	1.15	0.55
الربع الثالث 2008	1.15	0.53
الربع الرابع 2008	2.43	1.40
الربع الأول 2009	2.35	0.46
الربع الثاني 2009	0.69	1.42
الربع الثالث 2009	1.89	0.98
الربع الرابع 2009	2.50	1.21
الربع الأول 2010	0.57	1.40
الربع الثاني 2010	1.22	1.25
الربع الثالث 2010	1.76	0.48
الربع الرابع 2010	2.34	1.07
المتوسط	1.6	0.9
الانحراف المعياري	0.68	0.47
معامل الاختلاف	0.42	0.52

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير الربع سنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2008-2010).

## المبحث الثالث

### التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

تمهيد:

سنقوم في هذا المبحث بالتحليل الإحصائي واختبار الفرضيات وذلك بالاعتماد على تحليل النسب المالية المذكور في الجزء السابق. حيث سيتم اختبار الفروض احصائياً وذلك باستخدام برنامج **spss18** حيث قام الباحث بإجراء اختبار **T** للعينات المستقلة (**independent t test**) وذلك لدراسة واختبار معنوية الفروقات بين متوسطات نسب السيولة والربحية في المصارف التقليدية ومتوسطاتها في المصارف الإسلامية. كما قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار **Regression Test** وذلك لدراسة أثر نسب السيولة في ربحية المصارف التقليدية والإسلامية.

### 3-1 التحليل الإحصائي:

3-1-1 اختبار معنوية فروقات متوسطات نسب السيولة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية:

قام الباحث بإجراء اختبار **T** للعينات المستقلة (**independent t test**) وذلك لاختبار معنوية الفروقات بين متوسطات نسب السيولة المحسوبة سابقاً بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية والنتائج موضحة بالجدول رقم (31) التالي:

الجدول رقم (31): معنوية فروقات المتوسطات بين نسب السيولة في المصارف التقليدية ونسب السيولة في المصارف الإسلامية

النسبة	فرق المتوسطين*	درجات الحرية	معلمة t	الدالة الإحصائية
نسبة السيولة النقدية	29.75	11	4.63	0.000
نسبة التوظيف	7.03	11	5.66	0.000
نسبة سيولة الأصول	15.59	11	2.9	0.000
نسبة السيولة القانونية	2.71	11	2.23	0.03
نسبة السيولة السريعة	3.57	11	6.2	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

\* متوسط نسب السيولة في بنك سوريا الدولي الإسلامي - متوسط نسب السيولة في البنوك التقليدية.

ويمكن تفسير نتائج الجدول السابق رقم (32) على النحو الآتي:  
أولاً: أن فرق المتوسطين لنسبة السيولة النقدية كان موجباً، الأمر الذي يعني أن المصارف الإسلامية أكثر قدرة على مواجهة السحوبات المفاجئة من الودائع من المصارف التقليدية. وبلغت sig (0.000) وهي أصغر من (0.05) وهذا يعني بأن الفرق بين متوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية كان معنوي. ويرى الباحث أن سبب ارتفاع هذه النسبة يعود إلى أن المصارف التقليدية تتميز بقدرتها على خلق النقود والتوسع النقدي بشكل أفضل من المصارف الإسلامية وإلى أن المصارف التقليدية تتميز بإمكانية اللجوء إلى المصرف المركزي كمقرض أخير (للاقتراض وإعادة حسم الكمبيالات)، بينما تحتفظ المصارف الإسلامية بمستوى عالٍ للسيولة النقدية للتحوط لسحوبات المودعين لديها، حيث أن المصارف الإسلامية لا تلجأ إلى المصرف المركزي كمقرض أخير حين وقوع أزمات السيولة لديها، لأنها لا تتعامل بمبدأ الفائدة المحرمة شرعاً.

ثانياً: أن فرق المتوسطين لنسبة التوظيفات كان موجباً، الأمر الذي يعني أن قدرة المصارف التقليدية على توظيف مواردها من الودائع في التمويلات كان أعلى من قدرة المصارف الإسلامية. وبلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05). وهذا يعني بأن الفرق بين متوسط التوظيفات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية كان معنوي.

ثالثاً: أن فرق المتوسطين لنسبة سيولة الأصول كان موجباً، الأمر الذي يعني أن درجة السيولة الموجودة في المصارف الإسلامية كانت أكبر من درجة السيولة الموجودة في المصارف التقليدية. وهذا يتناقض مع النتيجة السابقة ويرى الباحث أن ذلك يُعزى إلى انخفاض توظيفات المصارف الإسلامية في الاستثمارات في الأوراق المالية مقارنة مع المصارف التقليدية، حيث كانت معظم التوظيفات في المصارف الإسلامية على صيغة التمويل بالمرابحة. وبلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05). وهذا يعني بأن الفرق بين متوسط التوظيفات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية كان معنوي.

رابعاً: أن فرق المتوسطين لنسبة السيولة القانونية كان موجباً، الأمر الذي يعني أن المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة لدى المصرف المركزي بشكل أكبر من المصارف التقليدية. ويرى الباحث أن سبب ذلك يُعزى إلى ارتفاع مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية مقارنة مع



المصارف التقليدية وبلغت قيمة sig (0.03) وهي أصغر من (0.05). وهذا يعني بأن الفرق بين متوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية كان معنوي. **خامساً:** أن فرق المتوسطين لنسبة السيولة السريعة كان موجباً، الأمر الذي يعني أن قدرة المصارف الإسلامية على تسديد ألتزاماتها القصيرة الأجل من أموالها السائلة كانت أعلى من قدرة المصارف التقليدية. بلغت قيمة sig (0.000). وهذا يعني بأن الفرق بين متوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية كان معنوي. ويرى الباحث يعود إلى عدم اهتمام مصرف سوريا بالتعامل مع الاستثمارات المالية قصيرة الأجل مقارنة مع المصارف التقليدية التي تعتمد على هذا النوع من الاستثمارات في توفير السيولة ويُعزي الباحث سبب ذلك إلى عدم وجود أسواق مالية ثانوية منظمة للأدوات المالية الاستثمارية الإسلامية.

### 3-1-2 اختبار معنوية فروقات متوسطات نسب الربحية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية:

يبين الجدول رقم (32) نتائج اختبار t لدراسة الفروقات بين متوسطات نسب الربحية في المصارف التقليدية ومتوسطات نسب الربحية في المصارف الإسلامية وكانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول رقم (32): معنوية فروقات المتوسطات بين نسب الربحية في المصارف التقليدية ونسب الربحية في المصارف الإسلامية

النسبة	فرق المتوسطين*	درجات الحرية	معلمة t	الدلالة الإحصائية
نسبة العائد على حقوق الملكية	-8.29	11	-4.78	0.000
نسبة العائد على الأصول	-0.31	11	-2.07	0.06
نسبة العائد على الودائع	-0.19	11	-1.98	0.04
نسبة الربحية إلى النفقات	-10.13	11	-0.8	0.4
نسبة دوران الأصول	-0.74	11	-3.09	0.005

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

\* متوسط نسب السيولة في بنك سوريا الدولي الإسلامي - متوسط نسب السيولة في البنوك التقليدية.

ويمكن تفسير نتائج الجدول السابق رقم (32) على النحو الآتي: **أولاً:** أن فرق المتوسطين لنسبة العائد على حقوق الملكية كان سالباً، الأمر الذي يعني أن قدرة المصارف التقليدية على توليد الأرباح من استثمار حقوق الملكية أعلى من قدرة المصارف

الإسلامية. وبلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05). وهذا يعني بأن الفرق بين متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية معنوي. ويرى الباحث أن السبب في ارتفاع متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية مقارنة مع مصرف سوريا الدولي الإسلامي يعود إلى حداثة فكرة المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي السوري.

ثانياً: أن فرق المتوسطين لنسبة العائد على الأصول كان سالباً، الأمر الذي يعني أن قدرة المصارف التقليدية على استثمار الأصول وتوليد الأرباح منها أعلى من قدرة المصارف الإسلامية. وبلغت قيمة sig (0.06) وهي أكبر (0.05). وهذا يعني بأن الفرق بين متوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية كان غير معنوي. ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع في نسبة الأصول السائلة غير المستثمرة في المصارف الإسلامية ممثلة بمصرف سوريا الدولي الإسلامي مقارنة مع المصارف التقليدية.

ثالثاً: أن فرق المتوسطين لنسبة العائد على الودائع كان سالباً، الأمر الذي يعني أن قدرة البنوك التقليدية على توظيف الودائع وتحقيق الأرباح منها أعلى من قدرة البنوك الإسلامية. وبلغت قيمة sig (0.04) وهي أصغر (0.05). وهذا يعني بأن الفرق بين متوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية كان معنوي. ويُعزى الباحث السبب في ذلك إلى اختلاف العوائد بين مجموعتي المصارف حيث أن المصارف الإسلامية تأخذ نسبة مرابحة مقدارها (6.5%) سنوياً، أما المصارف التقليدية تأخذ فائدة مقدارها (7%) سنوياً. وإلى انخفاض الاستثمارات المالية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي، واقتصار معظم توظيفات الودائع لديه على تمويل المرابحة.

رابعاً: أن فرق المتوسطين لنسبة الربحية على النفقات كان سالباً، الأمر الذي يعني أن قدرة المصارف التقليدية على تغطية النفقات من الأرباح المتولدة منها أعلى من قدرة المصارف الإسلامية. وبلغت قيمة sig (0.4) وهي أكبر من (0.05). وهذا يعني بأن الفرق بين متوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية كان غير معنوي. ويرى الباحث أن سبب ارتفاع هذه النسبة في المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية يعود إلى ارتفاع النفقات في المصارف الإسلامية ويُعزى ذلك إلى سببين الأول: ارتفاع مصاريف الموظفين من خلال قيام مصرف سوريا الدولي الإسلامي بوضع أجور مرتفعة لجلب إدارات

مؤهلة، بالإضافة إلى قيامه بدورات تأهيلية وتدريبية لموظفيها وذلك لتأهيلهم على العمل المصرفي الإسلامي، حيث تشكل الموارد البشرية مشكلة حقيقية. أما السبب الثاني في عزى إلى وجود هيئة رقابة شرعية تتحصل على أجر عالية تزيد من تكاليف المصارف الإسلامية وتضعف كفاءتها في التحكم بالتكاليف. وإلى أن المصارف الإسلامية كانت في السنوات الأولى من عملها.

**خامساً:** أن فرق المتوسطين بين نسبة دوران الأصول كان سالباً، الأمر الذي يعني أن أصول المصارف التقليدية أكثر قدرة على تحقيق الأرباح من أصول المصارف الإسلامية. وبلغت قيمة sig (0.005) وهي أصغر من (0.05). وهذا يعني بأن الفرق بين متوسط نسبة دوران الأصول في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية كان معنوي ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى انخفاض كفاءة المصارف الإسلامية في تحقيق الإيرادات التشغيلية.

### **3-1-3 اختبار أثر نسب السيولة في الربحية في المصارف الإسلامية والتقليدية:**

لاختبار أثر نسب السيولة كمتغيرات مستقلة في الربحية كمتغير تابع قام الباحث باختبار أثر نسب السيولة السابقة (نسبة السيولة النقدية، نسبة التوظيف، نسبة سيولة الأصول، نسبة السيولة القانونية، نسبة السيولة السريعة) كمتغيرات مستقلة في الربحية متمثلة بنسبة (العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع في كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. وقام الباحث لدراسة الأثر باستخدام تحليل الانحدار (**Regression Test**) من أجل إيجاد معاملات الارتباط بين تلك المتغيرات لتحديد قوة العلاقة بينها، ومن ثم قام بإعداد معادلات الانحدار، وتم الاعتماد على (**T-Test ، F-Test**) لتحديد درجة معنوية معادلات الانحدار الناتجة ومعنوية المتغيرات، أو من خلال قيمة **Sig** أو ما تسمى بالمعنوية الإحصائية عند درجة ثقة (0.95).

### **3-1-3-1 أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية:**

سيتم عرض أثر كل من نسبة السيولة النقدية في الربحية متمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تباعاً في ما يلي:

#### **- أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية في المصارف الإسلامية:**

لدراسة أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية في المصارف الإسلامية تم دراسة معنوية نموذج الانحدار وذلك وفق الجدول رقم (33) التالي:

الجدول رقم (33): معنوية نموذج الانحدار

قيم المعاملات	الدالة الإحصائية	المعنوية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	نموذج الانحدار
قيمة R <sup>2</sup>	معنوي	0.000	32.49	150.78	1	150.78	الانحدار	أثر السيولة النقدية في الربحية في المصارف الإسلامية
76%				4.64	10	46.41	الخطأ	
قيمة R				11		197.2	التباين الكلي	
87%								

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (33) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل لأثر السيولة النقدية في الربحية في المصارف الإسلامية معنوي، حيث بلغت قيمة **Sig** (0.000)، وهي أصغر من (0.05)، وهذا يشير إلى وجود أثر معنوي لنسبة السيولة النقدية في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R)، والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين نسبة السيولة النقدية والربحية في المصارف الإسلامية، حيث بلغت هذه القيمة 87%، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة قوية بين نسبة السيولة النقدية والربحية في المصارف الإسلامية. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) 76% أي أن 76% من التغيرات التي تطرأ على الربحية في المصارف الإسلامية يعود سببها إلى السيولة النقدية. كما يبين الجدول رقم (34) التالي معنوية معالم نموذج الانحدار لنسبة السيولة النقدية والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

الجدول رقم (34): معالم نموذج الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والربحية في المصارف الإسلامية

الدالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T المحسوبة	معاملات الانحدار المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
				Beta	Std. Error	
معنوي	0.000	6.8	—	2.5	17.45	(الثابت)
معنوي	0.000	-5.9	-0.87	0.032	-0.26	السيولة النقدية في الربحية في المصارف الإسلامية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول رقم (34) السابق أن معامل بيتا بلغ (-0.87) وهذا يعني أن العلاقة بين نسبة السيولة النقدية والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية هي علاقة عكسية. ومن خلال الجدول رقم (34) السابق يمكن التوصل لمعادلة نموذج الانحدار المقدر والخاصة بعلاقة نسبة

السيولة النقدية مع الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية  
الشكل التالي\*:

$$Y_1 = b_0 + b_1 X_1$$

$$Y_1 = 17.45 - 0.26 X_1 \quad \dots\dots\dots (1)$$

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أنه كلما ازدادت نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بمقدار 1% سوف تتخفص الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.26).

- أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية في المصارف التقليدية:

لدراسة أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية في المصارف التقليدية تم دراسة معنوية نموذج الانحدار وذلك وفق الجدول رقم (35) التالي:

الجدول رقم (35): معنوية نموذج الانحدار

نموذج الانحدار	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية Sig.	الدلالة الإحصائية	قيم المعاملات
السيولة النقدية في الربحية مصارف تقليدية	الانحدار	97.52	1	97.52	7.97	0.018	معنوي	قيمة R <sup>2</sup>
	الخطأ	122.32	10	12.23				44%
	التباين الكلي	219.84	11					قيمة R
								66%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (35) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل لأثر السيولة النقدية في الربحية في المصارف التقليدية معنوي، حيث بلغت قيمة Sig (0.018)، وهي أصغر من (0.05)، وهذا يشير إلى وجود أثر ذات دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية في الربحية في المصارف التقليدية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R)، والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين نسبة السيولة النقدية والربحية في المصارف التقليدية، حيث بلغت هذه القيمة 66%، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة عادية بين نسبة السيولة النقدية والربحية في المصارف التقليدية. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) 44%، أي أن 44% من التغيرات التي تطرأ على الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية.

- Y<sub>1</sub>: المتغير التابع في معادلة الانحدار والذي يمثل الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية) في المصارف الإسلامية.  
- X<sub>1</sub>: المتغير المستقل والذي يمثل السيولة النقدية في المصارف الإسلامية والذي يؤثر في المتغير Y<sub>1</sub>.

كما يبين الجدول رقم (36) التالي معنوية معالم نموذج الانحدار لأثر نسبة السيولة النقدية في الربحية في المصارف التقليدية محل الدراسة.

الجدول رقم (36): معالم نموذج الانحدار لنسب السيولة النقدية في الربحية في المصارف التقليدية.

الدلالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T المحسوبة	معاملات الانحدار المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
			Beta	Std. Error	B	
معنوي	0.03	2.52	==	5.63	14.20	(الثابت)
معنوي	0.018	-2.82	-0.66	0.094	-0.18	السيولة النقدية في الربحية مصارف التقليدية

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول رقم (36) السابق أن معامل بيتا بلغ (-0.66) وهذا يعني أن العلاقة بين نسبة السيولة النقدية والربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية هي علاقة عكسية. ومن خلال الجدول رقم (36) السابق يمكن التوصل لمعادلة نموذج الانحدار المقدر والخاصة بعلاقة نسبة السيولة النقدية مع الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية الشكل التالي\*:

$$Y_2 = b_0 + b_2 X_2$$

$$Y_2 = 14.20 - 0.18 X_2 \quad \dots \dots \dots (2)$$

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أنه كلما ازدادت نسبة السيولة النقدية في المصارف التقليدية بمقدار 1% سوف تتخفف الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.18).

من خلال التحليل السابق يتبين مايلي:

- وجود أثر معنوي لنسبة السيولة النقدية في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

- وجود أثر معنوي لنسبة السيولة النقدية في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية.

-  $Y_2$ : المتغير التابع في معادلة الانحدار والذي يمثل نسبة الربحية (العائد على حقوق الملكية) في المصارف التقليدية.

-  $X_2$ : المتغير المستقل والذي يمثل نسبة السيولة النقدية في المصارف التقليدية والذي يؤثر في المتغير  $Y_2$ .

- أن العلاقة بين نسبة السيولة النقدية والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية كانت عكسية.

- أن العلاقة بين نسبة السيولة النقدية والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية كانت عكسية.

- أن أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية كانت أقوى في المصارف الإسلامية من المصارف التقليدية حيث كان معامل بيتا في المصارف الإسلامية أكبر من معامل بيتا في المصارف التقليدية.

وبناء على ما سبق يتضح بأنه لا يوجد فرق معنوي بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية.

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يُعزى إلى عدم مقدرة المصارف عينة الدراسة (الإسلامية والتقليدية) على توظيف ودائعها بدرجة كافية (خاصة في الاستثمارات المالية)، تلاعب الزيادة الكبيرة في تلك الودائع وبالتالي انخفاض ربحيتها بالرغم من زيادة وداائعها.

وأما عن العلاقة العكسية بين نسبة السيولة النقدية والربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية يعود إلى أن احتفاظ المصارف (التقليدية والإسلامية) بسيولة مرتفعة كان على حساب فقدانها فرصة بديلة لاستثمارها، وبالتالي فقدان العائد من هذا الاستثمار وهي نتيجة منطقية.

### 3-1-3-2 أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية:

سيتم عرض أثر كل من نسبة سيولة الأصول في الربحية متمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تباعاً في ما يلي:

#### - أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية في المصارف الإسلامية:

لدراسة أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية في المصارف الإسلامية تم دراسة معنوية نموذج الانحدار وذلك وفق الجدول رقم (37) التالي:

الجدول رقم (37): معنوية نموذج الانحدار

قيم المعاملات	الدلالة الإحصائية	المعنوية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	نموذج الانحدار
قيمة R <sup>2</sup>	معنوي	0.000	42.43	159.59	1	159.59	الانحدار	أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية في المصارف الإسلامية
81%				3.76	10	37.61	الخطأ	
قيمة R				11		197.16	التباين الكلي	
90%								

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (37) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل لأثر سيولة الأصول في الربحية في المصارف الإسلامية معنوي، حيث بلغت قيمة **Sig** (0.000)، وهي أصغر من (0.05)، وهذا يشير إلى وجود أثر معنوي لنسبة سيولة الأصول في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R)، والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين نسبة سيولة الأصول والربحية في المصارف الإسلامية، حيث بلغت هذه القيمة 90%، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة قوية بين نسبة سيولة الأصول والربحية في المصارف الإسلامية. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) 81% أي أن 81% من التغيرات التي تطرأ على الربحية في المصارف الإسلامية يعود سببها إلى نسبة سيولة الأصول. كما يبين الجدول رقم (38) التالي معنوية معالم نموذج الانحدار لنسبة سيولة الأصول والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

الجدول رقم (38): معالم نموذج الانحدار لنسب سيولة الأصول في المصارف الإسلامية

الدلالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T المحسوبة	معاملات الانحدار المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
				Beta	Std. Error	
معنوي	0.000	7.25	—	4.63	33.59	(الثابت)
معنوي	0.000	-6.51	-0.90	0.079	-0.51	نسبة سيولة الأصول في الربحية مصارف إسلامية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول رقم (38) السابق أن معامل بيتا بلغ (-0.90) وهذا يعني أن العلاقة بين نسبة سيولة الأصول والربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية هي



علاقة عكسية. ومن خلال الجدول رقم (38) السابق يمكن التوصل لمعادلة نموذج الانحدار المقدرة والخاصة بعلاقة نسبة سيولة الأصول مع الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الشكل التالي\*:

$$Y_3 = b_0 + b_3 X_3$$

$$Y_3 = 33.59 - 0.51 X_3 \quad \dots \dots \dots (3)$$

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أنه كلما ازدادت نسبة سيولة الأصول في المصارف الإسلامية بمقدار 1% سوف تتخفف الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.51).

- أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية في المصارف التقليدية:

لدراسة أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية في المصارف التقليدية تم دراسة معنوية نموذج الانحدار وذلك وفق الجدول رقم (39) التالي:

الجدول رقم (39): معنوية نموذج الانحدار

نموذج الانحدار	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية Sig.	الدلالة الإحصائية	قيم المعاملات
نسبة سيولة الأصول في الربحية مصارف تقليدية	الانحدار	82.86	1	82.86	6.04	0.03	معنوي	قيمة R <sup>2</sup>
	الخطأ	136.98	10	13.698				38%
	التباين الكلي	219.84	11		قيمة R			
					61%			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (39) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل لأثر نسبة سيولة الأصول في الربحية في المصارف التقليدية معنوي، حيث بلغت قيمة **Sig** (0.03)، وهي أصغر من (0.05)، وهذا يشير إلى وجود أثر معنوي لنسبة سيولة الأصول في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R)، والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين نسبة سيولة الأصول والربحية في المصارف الإسلامية، حيث بلغت هذه القيمة 61%، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة عادية بين نسبة سيولة الأصول والربحية في المصارف التقليدية. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) 38% أي أن 38% من

\* -  $Y_3$ : المتغير التابع في معادلة الانحدار والذي يمثل نسبة الربحية (العائد على حقوق الملكية) في المصارف الإسلامية.

-  $X_3$ : المتغير المستقل والذي يمثل نسبة سيولة الأصول في المصارف الإسلامية يؤثر في المتغير  $Y_3$ .

التغيرات التي تطرأ على الربحية في المصارف التقليدية يعود سببها إلى نسبة سيولة الأصول. كما يبين الجدول رقم (40) التالي معنوية معالم نموذج الانحدار لنسبة سيولة الأصول والربحية ممثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية محل الدراسة.

الجدول رقم (40): معالم نموذج الانحدار لنسبة سيولة الأصول في الربحية في المصارف التقليدية

الدالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T المحسوبة	معاملات الانحدار المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
			Beta	Std. Error	B	
معنوي	0.04	2.29	—	9.34	21.38	(الثابت)
معنوي	0.03	-2.5	-0.61	0.21	-0.51	سيولة الأصول في الربحية في المصارف التقليدية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول رقم (40) السابق أن معامل بيتا بلغ (-0.61) وهذا يعني أن العلاقة بين نسبة سيولة الأصول والربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية هي علاقة عكسية. ومن خلال الجدول رقم (40) السابق يمكن التوصل لمعادلة نموذج الانحدار المقدرة والخاصة بعلاقة نسبة سيولة الأصول مع الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية الشكل التالي\*:

$$Y_4 = b_0 + b_4 X_4$$

$$Y_4 = 21.38 - 0.51 X_4 \quad \dots \dots \dots (4)$$

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أنه كلما ازدادت نسبة سيولة الأصول في المصارف التقليدية بمقدار 1% سوف تتخفف الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.51).

\* -  $Y_4$ : المتغير التابع في معادلة الانحدار والذي يمثل نسبة الربحية (العائد على حقوق الملكية) في المصارف التقليدية .  
-  $X_4$ : المتغير المستقل والذي يمثل نسبة سيولة الأصول في المصارف التقليدية يؤثر في المتغير  $Y_4$ .

### من خلال التحليل السابق يتبين مايلي:

- وجود أثر معنوي لنسبة سيولة الأصول في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.
  - وجود أثر معنوي لنسبة سيولة الأصول في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية.
  - أن العلاقة بين نسبة سيولة الأصول والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية كانت عكسية.
  - أن العلاقة بين نسبة سيولة الأصول والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية كانت عكسية.
  - أن شدة أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية كان أقوى في المصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية حيث كان معامل بيتا في المصارف الإسلامية أكبر من المصارف التقليدية.
  - ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعزى إلى ارتفاع أرصدة الأصول السائلة في المصارف التقليدية والإسلامية والتي لا تحقق عوائد وإن حققت فبنسبة ربحية ضئيلة.
- 3-3-1-3 أثر نسبة التوظيف في الربحية:**

سيتم عرض أثر كل من نسبة التوظيف في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تباعاً في ما يلي:

- أثر نسبة التوظيف في الربحية في المصارف الإسلامية:

لدراسة أثر نسبة التوظيف في الربحية في المصارف الإسلامية تم دراسة معنوية نموذج الانحدار وذلك وفق الجدول رقم (41) التالي:

الجدول رقم (41): معنوية نموذج الانحدار

قيم المعاملات	الدلالة الإحصائية	المعنوية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	نموذج الانحدار
قيمة R <sup>2</sup>	معنوي	0.05	4.78	63.74	1	63.74	الانحدار	أثر نسبة التوظيف في الربحية في المصارف الإسلامية
32%				13.35	10	133.45	الخطأ	
قيمة R				11		197.196	التباين الكلي	
60%								

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (41) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل لأثر نسبة التوظيف في الربحية في المصارف الإسلامية غير معنوي، حيث بلغت قيمة **Sig** (0.054) وهي أكبر من (0.05)، وهذا يشير إلى عدم وجود أثر غير معنوي لنسبة التوظيف في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R)، والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين نسبة التوظيف والربحية في المصارف الإسلامية، حيث بلغت هذه القيمة 60%، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة عادية بين نسبة التوظيف والربحية في المصارف الإسلامية. كما بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) 32% أي أن 32% من التغيرات التي تطرأ على الربحية في المصارف الإسلامية يعود سببها إلى نسبة التوظيف. كما يبين الجدول رقم (42) التالي معنوية معالم نموذج الانحدار لنسبة التوظيف والربحية ممثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

الجدول رقم (42): معالم نموذج الانحدار لنسبة التوظيف في الربحية في المصارف الإسلامية

الدلالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T المحسوبة	معاملات الانحدار المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
				Beta	Std. Error	
غ/معنوي	0.1	-1.52	—	5.84	-8.91	(الثابت)
معنوي	0.05	2.18	0.15	0.15	0.32	التوظيف في الربحية مصارف إسلامية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول رقم (42) السابق أن معامل بيتا بلغ (0.15) وهذا يعني أن العلاقة بين نسبة التوظيف والربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية هي علاقة طردية. ومن خلال الجدول رقم (42) السابق يمكن التوصل لمعادلة نموذج الانحدار المقدره والخاصة بعلاقة نسبة التوظيف مع الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في

- أثر نسبة التوظيف في الربحية في المصارف التقليدية:

لدراسة أثر نسبة التوظيف في الربحية في المصارف التقليدية تم دراسة معنوية نموذج الانحدار وذلك وفق الجدول رقم (43) التالي:

الجدول رقم (43): معنوية نموذج الانحدار

قيم المعاملات	الدالة الإحصائية	المعنوية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	نموذج الانحدار
قيمة R <sup>2</sup>	معنوي	0.000	25.88	158.06	1	158.06	الانحدار	أثر نسبة التوظيف في الربحية في المصارف التقليدية
72%				6.17	10	61.77	الخطأ	
قيمة R				11		219.84	التباين الكلي	
84%								

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (43) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل لأثر نسبة التوظيف في الربحية في المصارف التقليدية معنوي، حيث بلغت قيمة Sig (0.000)، وهي أصغر من (0.05)، وهذا يشير إلى وجود أثر معنوي لنسبة التوظيف في الربحية متمثلة بالعائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R)، والتي توضح قوة العلاقة بين نسبة التوظيف والربحية في المصارف التقليدية، حيث بلغت هذه القيمة 84%، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة قوية بين نسبة التوظيف والربحية في المصارف التقليدية. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) 72% أي أن 72% من التغيرات التي تطرأ على الربحية في المصارف التقليدية يعود سببها إلى نسبة التوظيف. كما يبين الجدول رقم (44) التالي معنوية معالم نموذج الانحدار لنسبة التوظيف والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية محل الدراسة.

الجدول رقم (44): معالم نموذج الانحدار لنسبة التوظيف في الربحية في المصارف التقليدية

الدالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T المحسوبة	معاملات الانحدار المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
			Beta	Std. Error	B	
معنوي	0.000	-5.43	—	2.39	-12.98	(الثابت)
معنوي	0.000	5.05	0.85	0.06	0.29	التوظيف في الربحية مصارف تقليدية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول رقم (44) السابق أن معامل بيتا بلغ (0.85) وهذا يعني أن العلاقة بين نسبة التوظيف والربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية هي علاقة طردية. ومن خلال الجدول رقم (44) السابق يمكن التوصل لمعادلة نموذج الانحدار المقدر

والخاصة بعلاقة نسبة التوظيف مع الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية وفق الشكل التالي\*:

$$Y_6 = b_0 + b_6 X_6$$

$$Y_6 = -12.98 + 0.26 X_6 \quad \dots\dots\dots (6)$$

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أنه كلما ازدادت نسبة التوظيف في المصارف التقليدية بمقدار 1% سوف تزداد الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.26).

من خلال التحليل السابق يتبين مايلي:

- وجود أثر غير معنوي لنسبة التوظيف في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.
- وجود أثر معنوي لنسبة التوظيف في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية.
- أن العلاقة بين نسبة التوظيف والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية كانت طردية.
- أن العلاقة بين نسبة التوظيف والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية كانت طردية.
- وبناء على ماسبق يتضح بأنه يوجد فرق معنوي بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث أثر نسبة التوظيف في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية. ويرى الباحث أن السبب في ذلك يُعزى إلى أن هذه المصارف (التقليدية والإسلامية) تتبع سياسة متحفظة في منح التمويل والقروض، مقارنة بالزيادة الكبيرة في ودائعها.

### 3-1-3-4 أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية:

سيتم عرض أثر كل من نسبة السيولة القانونية في الربحية متمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تباعاً في ما يلي:

---

\* -  $Y_6$ : المتغير التابع في معادلة الانحدار والذي يمثل نسبة الربحية (العائد على حقوق الملكية) في المصارف التقليدية .  
-  $X_6$ : المتغير المستقل والذي يمثل نسبة التوظيف في المصارف التقليدية يؤثر في المتغير  $Y_6$  .

- أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف الإسلامية:

لدراسة أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف الإسلامية تم دراسة معنوية نموذج الانحدار وذلك وفق الجدول رقم (45) التالي:

الجدول رقم (45): معنوية نموذج الانحدار

قيم المعاملات	الدالة الإحصائية	المعنوية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	نموذج الانحدار
قيمة R <sup>2</sup>	معنوي	0.000	42.48	159.62	1	159.62	الانحدار	أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف الإسلامية
81%				3.75	10	37.58	الخطأ	
قيمة R				11		197.16	التباين الكلي	
90%								

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (45) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل لأثر نسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف الإسلامية معنوي، حيث بلغت قيمة **Sig (0.000)** وهي أصغر من (0.05)، وهذا يشير إلى وجود أثر معنوي لنسبة السيولة القانونية في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R)، والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين نسبة السيولة القانونية والربحية في المصارف الإسلامية، حيث بلغت هذه القيمة 90%، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة قوية جداً بين نسبة السيولة القانونية والربحية في المصارف الإسلامية. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) 81% أي أن 81% من التغيرات التي تطرأ على الربحية في المصارف الإسلامية يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية. كما يبين الجدول رقم (46) التالي معنوية معالم نموذج الانحدار لنسبة السيولة القانونية والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

الجدول رقم (46): معالم نموذج الانحدار لنسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف الإسلامية

الدالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T المحسوبة	معاملات الانحدار المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
			Beta	Std. Error	B	
معنوي	0.002	4.28	—	1.88	8.04	(الثابت)
معنوي	0.000	-6.52	-0.9	0.15	-0.96	السيولة القانونية في الربحية مصارف إسلامية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول رقم (46) السابق أن معامل بيتا بلغ (-0.9) وهذا يعني أن العلاقة بين نسبة السيولة القانونية والربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية هي علاقة عكسية. ومن خلال الجدول رقم (46) السابق يمكن التوصل لمعادلة نموذج الانحدار المقدر والخاصة بعلاقة نسبة السيولة القانونية مع الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية وفق الشكل التالي\*:

$$Y_7 = b_0 + b_7 X_7$$

$$Y_7 = 8.04 - 0.96 X_7 \quad \dots \dots \dots (7)$$

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أنه كلما ازدادت نسبة السيولة القانونية في المصارف الإسلامية بمقدار 1% سوف تنخفض الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.96).

#### - أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف التقليدية:

لدراسة أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف التقليدية تم دراسة معنوية نموذج الانحدار وذلك وفق الجدول رقم (47) التالي:

الجدول رقم (47): معنوية نموذج الانحدار

قيم المعاملات	الدلالة الإحصائية	المعنوية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	نموذج الانحدار
قيمة R <sup>2</sup>	غ/معنوي	0.7	0.09	1.78	1	1.78	الانحدار	أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف التقليدية
0.09%				19.81	10	198.13	الخطأ	
قيمة R				11		199.92	التباين الكلي	
9.4%								

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (47) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل لأثر نسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف التقليدية غير معنوي، حيث بلغت قيمة **Sig** (0.7) وهي أكبر من (0.05)، وهذا يشير إلى عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة القانونية في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R)، والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين نسبة السيولة القانونية والربحية في المصارف التقليدية،

\* y<sub>7</sub>: المتغير التابع في معادلة الانحدار والذي يمثل نسبة الربحية (العائد على حقوق الملكية) في المصارف الإسلامية.  
x<sub>7</sub>: المتغير المستقل نسبة السيولة القانونية في المصارف الإسلامية والذي يؤثر في المتغير y<sub>7</sub>.



حيث بلغت هذه القيمة %9.4، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة ضعيفة جداً بين نسبة السيولة القانونية والربحية في المصارف التقليدية. كما بلغت قيمة معامل التحديد  $(R^2)$  %0.09 أي أن %0.09 من التغيرات التي تطرأ على الربحية في المصارف الإسلامية يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية. كما يبين الجدول رقم (48) التالي معنوية معالم نموذج الانحدار لنسبة السيولة القانونية والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية محل الدراسة.

الجدول رقم (48): معالم نموذج الانحدار لنسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف التقليدية

الدالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T المحسوبة	معاملات الانحدار المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
			Beta	Std. Error	B	
غ/معنوي	0.1	1.62	—	8.97	14.6	(الثابت)
غ/معنوي	0.7	-0.30	-0.09	0.94	-0.28	السيولة القانونية في الربحية مصارف تقليدية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول رقم (48) السابق أن معامل بيتا بلغ (-0.09) وهذا يعني أن العلاقة بين نسبة السيولة القانونية والربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية هي علاقة عكسية.

من خلال التحليل السابق يتبين مايلي:

- وجود أثر معنوي لنسبة السيولة القانونية في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.
- وجود أثر غير معنوي لنسبة السيولة القانونية في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية.
- أن العلاقة بين نسبة السيولة القانونية والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية كانت عكسية.
- أن العلاقة بين نسبة السيولة القانونية والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية كانت عكسية.

وبناء على ماسبق يتضح بأنه يوجد فرق معنوي بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية. حيث كان أثر السيولة القانونية في الربحية معنوي في المصارف الإسلامية وغير معنوي في المصارف التقليدية.

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يُعزى إلى احتفاظ المصارف الإسلامية بجزء من النقدية على شكل احتياطات إلزامية وأرصدة لدى المصرف المركزي بنسبة أكبر مقارنة مع المصارف التقليدية وهذه الأرصدة لا تعطي عوائد مما أثر سلباً على ربحية المصارف الإسلامية.

### 3-1-3-5 أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية:

سيتم عرض أثر كل من نسبة السيولة السريعة في الربحية متمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تبعاً في ما يلي:

#### - أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف الإسلامية:

لدراسة أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف الإسلامية تم دراسة معنوية نموذج الانحدار وذلك وفق الجدول رقم (49) التالي:

الجدول رقم (49): معنوية نموذج الانحدار

نموذج الانحدار	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية Sig.	الدلالة الإحصائية	قيم المعاملات
أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف الإسلامية	الانحدار	88.68	1	88.68	8.17	0.01	معنوي	قيمة R <sup>2</sup>
	الخطأ	108.51	10	10.85				45%
	التباين الكلي	197.196	11					قيمة R
								67%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (49) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل لأثر نسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف الإسلامية معنوي، حيث بلغت قيمة **Sig (0.01)** وهي أصغر من (0.05)، وهذا يشير إلى وجود أثر معنوي لنسبة السيولة السريعة في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R)، والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين نسبة السيولة السريعة والربحية في المصارف الإسلامية، حيث بلغت هذه القيمة 67%، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة عادية بين نسبة السيولة السريعة والربحية في المصارف الإسلامية. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) 45% أي أن 45% من

التغيرات التي تطرأ على الربحية في المصارف الإسلامية يعود سببها إلى نسبة السيولة السريعة. كما يبين الجدول رقم (50) التالي معنوية معالم نموذج الانحدار لنسبة السيولة السريعة والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

الجدول رقم (50): معالم نموذج الانحدار لنسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف الإسلامية

الدلالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T المحسوبة	معاملات الانحدار المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
			Beta	Std. Error	B	
معنوي	0.003	3.94	—	2.95	11.64	(الثابت)
معنوي	0.01	-2.86	-0.67	0.59	-1.69	السيولة السريعة في الربحية مصارف إسلامية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول رقم (50) السابق أن معامل بيتا بلغ (-0.67) وهذا يعني أن العلاقة بين نسبة السيولة السريعة والربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية هي علاقة عكسية. ومن خلال الجدول رقم (51) السابق يمكن التوصل لمعادلة نموذج الانحدار المقدر والخاصة بعلاقة نسبة السيولة السريعة مع الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية وفق الشكل التالي\*:

$$Y_8 = b_0 + b_8 X_8$$

$$Y_8 = 11.64 - 1.69 X_8 \quad \dots \dots \dots (8)$$

- أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف التقليدية:

لدراسة أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف التقليدية تم دراسة معنوية نموذج الانحدار وذلك وفق الجدول رقم (51) التالي:

\*  $Y_8$ : المتغير التابع في معادلة الانحدار والذي يمثل نسبة الربحية (العائد على حقوق الملكية) في المصارف الإسلامية.  
 $X_8$ : المتغير المستقل نسبة السيولة القانونية في المصارف الإسلامية والذي يؤثر في المتغير  $Y_8$ .

الجدول رقم (51): معنوية نموذج الانحدار

قيم المعاملات	الدلالة الإحصائية	المعنوية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	نموذج الانحدار
قيمة R <sup>2</sup>	غ/معنوي	0.1	2.09	34.62	1	34.62	الانحدار	أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف التقليدية
17%				16.53	10	165.29	الخطأ	
قيمة R				11		191.92	التباين الكلي	
41%								

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (51) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل لأثر نسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف التقليدية غير معنوي، حيث بلغت قيمة **Sig (0.1)** وهي أكبر من (0.05)، وهذا يشير إلى عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة السريعة في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R)، والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين نسبة السيولة السريعة والربحية في المصارف التقليدية، حيث بلغت هذه القيمة 41%، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة ضعيفة بين نسبة السيولة السريعة والربحية في المصارف التقليدية. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) 17% أي أن 17% من التغيرات التي تطرأ على الربحية في المصارف الإسلامية يعود سببها إلى نسبة السيولة السريعة. كما يبين الجدول رقم (52) التالي معنوية معالم نموذج الانحدار لنسبة السيولة السريعة والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية محل الدراسة.

الجدول رقم (52): معالم نموذج الانحدار لنسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف التقليدية

الدلالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T المحسوبة	معاملات الانحدار المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
				Beta	Std. Error	
غ/معنوي	0.3	1.09	—	4.9	5.22	(الثابت)
غ/معنوي	0.2	-1.45	-0.41	4.08	-5.91	السيولة السريعة في الربحية مصارف تقليدية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول رقم (52) السابق أن معامل بيتا بلغ (-0.41) وهذا يعني أن العلاقة بين نسبة السيولة السريعة والربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية هي علاقة عكسية.

من خلال التحليل السابق يتبين مايلي:

- وجود أثر معنوي لنسبة السيولة السريعة في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

- وجود أثر غير معنوي لنسبة السيولة السريعة في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية.

- أن العلاقة بين نسبة السيولة السريعة والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية كانت عكسية.

- أن العلاقة بين نسبة السيولة السريعة والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية كانت عكسية.

وبناء على ماسبق يتضح بأنه يوجد فرق معنوي بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية. حيث كان أثر السيولة السريعة في الربحية معنوي في المصارف الإسلامية وغير معنوي في المصارف التقليدية.

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يُعزى إلى انخفاض استثمار المصارف الإسلامية في الموجودات المالية قصيرة الأجل التي توفر السيولة وبنفس الوقت تحقق عوائد للمصرف، وإلى أن أغلب ودائع المصارف الإسلامية قصيرة الأجل كانت على شكل حسابات جارية لا تدرّ أية عوائد على المصارف الإسلامية.

### 3-2 اختبار الفرضيات:

سنقوم باختبار فرضيات الدراسة تباعاً كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على:

الفرضية الأولى: لا يوجد فرق معنوي بين سيولة المصارف الإسلامية وسيولة المصارف التقليدية باستخدام نسب السيولة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

1-1 : لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية

ومتوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف التقليدية.

لاختبار صحة الفرضية قد تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة (independent t test) وذلك لدراسة الفرق بين متوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف التقليدية، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (53) التالي:

الجدول رقم (53): أختبار معنوية فرق المتوسطات لنسبة السيولة النقدية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف إسلامية	متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف تقليدية	فرق المتوسطين*	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
76.63	46.87	29.75	0.000	4.63

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

\* متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف إسلامية - متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف تقليدية.

أثبتت نتائج اختبار T والموضحة في الجدول رقم (53) أعلاه وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. إذ بلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05) وهذا يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة: بعدم وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف التقليدية، مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة: بوجود فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف التقليدية ومتوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية. عند مستوى دلالة 5%.

1-2 : لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف التقليدية.

لاختبار صحة الفرضية قد تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة (independent t test) وذلك لدراسة الفرق بين متوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف التقليدية، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (54):

الجدول رقم (54): أختبار معنوية فرق المتوسطات لنسبة سيولة الأصول بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

متوسط نسبة سيولة الأصول مصارف إسلامية	متوسط نسبة سيولة الأصول مصارف تقليدية	فرق المتوسطين*	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
58.18	42.58	15.59	0.000	2.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

\* متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف إسلامية - متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف تقليدية.

أثبتت نتائج اختبار T والموضحة في الجدول رقم (54) أعلاه وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. إذ بلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05) وهذا يجعلنا نرفض فرضية القائلة: بعدم وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف التقليدية، مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة: بوجود فرق معنوي بين متوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف التقليدية ومتوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف الإسلامية. عند مستوى دلالة 5%.

**3-1 : لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة التوظيف في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة التوظيف في المصارف التقليدية.**

لاختبار صحة الفرضية قد تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة (independent t test) وذلك لدراسة الفرق بين متوسط نسبة التوظيف في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة التوظيف في المصارف التقليدية، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (55) التالي:

الجدول رقم (55): اختبار فرق المتوسطات لنسبة التوظيف بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

متوسط نسبة التوظيف مصارف إسلامية	متوسط نسبة التوظيف مصارف تقليدية	فرق المتوسطين *	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
38.8	31.76	7.03	0.000	5.66

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

\* متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف إسلامية - متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف تقليدية.

أثبتت نتائج اختبار T والموضحة في الجدول رقم (56) أعلاه وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة التوظيف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. إذ بلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05) وهذا يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة: بعدم وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة التوظيف في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة التوظيف في المصارف التقليدية، مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة: بوجود فرق معنوي بين متوسط نسبة التوظيف في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة التوظيف في المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 5%.

**4-1 : لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف التقليدية.**

لاختبار صحة الفرضية قد تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة (independent t test) وذلك لدراسة الفرق بين متوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف التقليدية، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (56) التالي:

الجدول رقم (56): اختبار معنوية فرق المتوسطات لنسبة السيولة القانونية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

متوسط نسبة السيولة القانونية مصارف إسلامية	متوسط نسبة السيولة القانونية مصارف تقليدية	فرق المتوسطين*	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
12.14	9.43	2.71	0.03	2.23

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

\* متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف إسلامية - متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف تقليدية.

أثبتت نتائج اختبار T والموضحة في الجدول رقم (56) أعلاه وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. إذ بلغت قيمة sig (0.03) وهي أصغر من (0.05) وهذا يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة: بعدم وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف التقليدية، مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة: بوجود فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف التقليدية ومتوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف الإسلامية. عند مستوى دلالة 5%.

1-5 : لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف التقليدية.

لاختبار صحة الفرضية قد تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة (independent t test) وذلك لدراسة الفرق بين متوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف التقليدية، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (57) التالي:



الجدول رقم (57): اختبار معنوية فرق المتوسطات لنسبة السيولة السريعة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	فرق المتوسطين*	متوسط نسبة السيولة السريعة مصارف تقليدية	متوسط نسبة السيولة السريعة مصارف إسلامية
6.2	0.000	3.57	1.13	4.71

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

\* متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف إسلامية - متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف تقليدية.

أثبتت نتائج اختبار T والموضحة في الجدول رقم (57) أعلاه وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. إذ بلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05) وهذا يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة: بعدم وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف التقليدية، مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة: بوجود فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف التقليدية ومتوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف الإسلامية. عند مستوى دلالة 5%.

يمكن تلخيص نتائج الفرضيات الفرعية بالتالي:

- وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة النقدية في المصارف التقليدية.
- وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة سيولة الأصول في المصارف التقليدية.
- وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة التوظيف في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة التوظيف في المصارف التقليدية.
- وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف التقليدية.
- وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف التقليدية.

ويمكننا من خلال الفرضيات الفرعية السابقة أن نرفض فرضية العدم القائلة:

لا يوجد فرق معنوي بين سيولة المصارف الإسلامية وسيولة المصارف التقليدية باستخدام نسب السيولة.

مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة:

يوجد فرق معنوي بين سيولة المصارف الإسلامية وسيولة المصارف التقليدية باستخدام نسب السيولة.

وهذا يتوافق مع بعض الدراسات السابقة حيث أظهرت دراسة (2005 السروجي) وجود فرق معنوي بين سيولة المصارف التقليدية وسيولة المصارف الإسلامية. كما أظهرت دراسة (samad 1997) وجود فروق معنوية بين نسب السيولة في المصارف التقليدية ونسب السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا. ودراسة (ashraf 2011) التي أظهرت وجود فروق معنوية بين نسب السيولة في المصارف التقليدية ونسب السيولة في المصارف الإسلامية. اختبار الفرضية الثانية: والتي تنص على:

لا يوجد فرق معنوي بين ربحية المصارف الإسلامية وربحية المصارف التقليدية باستخدام نسب الربحية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

1-2 : لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية.

لاختبار صحة الفرضية قد تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة (independent t test) وذلك لدراسة الفرق بين متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية، وجاءت النتيجة كما في الجدول رقم (58) التالي:

الجدول رقم (58): اختبار معنوية فرق المتوسطات لنسبة العائد على حقوق الملكية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية مصارف إسلامية	متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية مصارف تقليدية	فرق المتوسطين*	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
11.94	3.64	-8.3	0.000	-4.78

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

\* متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف إسلامية - متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف تقليدية.

أثبتت نتائج اختبار T والموضحة في الجدول رقم (58) أعلاه وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. إذ بلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05) وهذا يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة: بعدم وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية، مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة: بوجود فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية. عند مستوى دلالة 5%.

2-2: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف التقليدية.

لاختبار صحة الفرضية قد تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة (independent t test) وذلك لدراسة الفرق بين متوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف التقليدية، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (59):

الجدول رقم (59): اختبار معنوية فرق المتوسطات لنسبة العائد على الأصول بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

متوسط نسبة العائد على الأصول مصارف إسلامية	متوسط نسبة العائد على الأصول مصارف تقليدية	فرق المتوسطين*	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
0.19	0.59	-0.31	0.06	-2.07

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

\* متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف إسلامية - متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف تقليدية.

أثبتت نتائج اختبار T والموضحة في الجدول رقم (59) أعلاه عدم وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. إذ بلغت قيمة sig (0.06) وهي أكبر من (0.05) وهذا يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة: بعدم وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف التقليدية، مقابل رفض الفرضية البديلة القائلة: بوجود فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف التقليدية. عند مستوى دلالة 5%.

2-3: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف التقليدية.

لاختبار صحة الفرضية قد تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة (independent t test) وذلك لدراسة الفرق بين متوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف التقليدية، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (60) التالي:

الجدول رقم (60): اختبار معنوية فرق المتوسطات لنسبة العائد على الودائع بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

متوسط نسبة العائد على الودائع مصارف إسلامية	متوسط نسبة العائد على الودائع مصارف تقليدية	فرق المتوسطين*	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
0.38	0.58	-0.21	0.04	-1.98

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

\* متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف إسلامية - متوسط نسبة السيولة النقدية مصارف تقليدية.

أثبتت نتائج اختبار T والموضحة في الجدول رقم (60) أعلاه وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. إذ بلغت قيمة sig (0.04) وهي أصغر من (0.05) وهذا يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة: بعدم وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف التقليدية، مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة: بوجود فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف التقليدية. عند مستوى دلالة 5%.

2-4: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف التقليدية.

لاختبار صحة الفرضية قد تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة للعينات المستقلة (independent t test) وذلك لدراسة معنوية الفرق بين متوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف التقليدية، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (61) التالي:

الجدول رقم (61): أختبار معنوية فرق المتوسطات لنسبة الربحية على النفقات بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

متوسط نسبة الربحية على النفقات الإسلامية	متوسط نسبة الربحية على النفقات التقليدية	متوسط نسبة الربحية	فرق المتوسطين*	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
65.95	55.82		-10.13	0.4	-0.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

\* متوسط نسبة الربحية على النفقات مصارف إسلامية - متوسط نسبة الربحية على النفقات في مصارف تقليدية.

أثبتت نتائج اختبار T والموضحة في الجدول رقم (61) أعلاه عدم وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. إذ بلغت قيمة sig (0.4) وهي أكبر من (0.05) وهذا يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة: بعدم وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف التقليدية، مقابل رفض الفرضية البديلة القائلة: بوجود فرق معنوي بين متوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف التقليدية. عند مستوى دلالة 5%.

2-5: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة دوران الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة دوران الأصول في المصارف التقليدية.

لاختبار صحة الفرضية قد تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة (independent t test) وذلك لدراسة الفرق بين متوسط نسبة دوران الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة دوران الأصول في المصارف التقليدية، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (62) التالي:

الجدول رقم (62): أختبار معنوية فرق المتوسطات لنسبة دوران الأصول بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

متوسط نسبة دوران الأصول الإسلامية	متوسط نسبة دوران الأصول مصارف تقليدية	متوسط نسبة دوران الأصول مصارف	فرق المتوسطين*	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
0.9	1.6		-0.74	0.005	-3.09

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

\* متوسط نسبة دوران الأصول مصارف إسلامية - متوسط نسبة دوران الأصول مصارف تقليدية.

أثبتت نتائج اختبار T والموضحة في الجدول رقم (62) أعلاه وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة دوران الأصول في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. إذ بلغت قيمة sig (0.005) وهي أصغر من (0.05) وهذا يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة: لا يوجد فرق معنوي بين

متوسط نسبة دوران الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة دوران الأصول في المصارف التقليدية، مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة: يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة دوران الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة دوران الأصول في المصارف التقليدية. عند مستوى دلالة 5%.

يمكن تلخيص نتائج الفرضيات الفرعية السابقة بالتالي:

- وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية.
- لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على الأصول في المصارف التقليدية.
- وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف التقليدية.
- لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة الربحية على النفقات في المصارف التقليدية.
- وجود فرق معنوي بين متوسط نسبة دوران الأصول في المصارف الإسلامية ومتوسط نسبة دوران الأصول في المصارف التقليدية.

ويمكننا من خلال الفرضيات الفرعية السابقة أن نرفض فرضية العدم جزئياً القائلة:

**لا يوجد فرق معنوي بين ربحية المصارف الإسلامية وربحية المصارف التقليدية باستخدام نسب الربحية.**

مقابل قبول الفرضية البديلة جزئياً القائلة:

**يوجد فرق معنوي بين ربحية المصارف الإسلامية وربحية المصارف التقليدية باستخدام نسب الربحية.**

وهذا يتعارض مع دراسة ( 2005 ، السروجي)، ودراسة (Abou loghod، 2007) التي أظهرت عدم وجود فرق معنوي بين نسب الربحية في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وربما يعود ذلك إلى عدد سنوات الدراسة، بينما توافقت مع دراسة (ashraf 2011) حيث أشارت إلى وجود فروق معنوية بين نسب الربحية في المصارف التقليدية ونسب الربحية بين المصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في ماليزيا ودراسة (jaffar 2011) التي أظهرت وجود

فروق معنوية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث نسب الربحية وأظهرت أيضاً أن نسب الربحية كانت أعلى في المصارف التقليدية مقارنة مع المصارف الإسلامية.

اختبار الفرضية الثالثة: والتي تنص على:

لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسب السيولة في الربحية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

3-1 : لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط (sample regression) وذلك لدراسة العلاقة التي تربط المتغير المستقل والذي يمثل نسبة السيولة النقدية في المتغير التابع والمتمثل في الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية)، كما تم استخدام اختبار T للحكم على معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (63) التالي:

الجدول رقم (63): اختبار أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

نوع المصرف	المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل بيتا B	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
المصارف التقليدية	نسبة السيولة النقدية	نسبة العائد على حقوق الملكية	-0.66	0.000	-2.82
المصارف الإسلامية	نسبة السيولة النقدية	نسبة العائد على حقوق الملكية	-0.87	0.000	-5.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (63) أعلاه وجود أثر معنوي للسيولة النقدية في الربحية في المصارف التقليدية حيث بلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05) كما بلغ معامل بيتا (-0.66) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين السيولة النقدية ومعدل العائد على حقوق الملكية. كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار على وجود أثر معنوي للسيولة النقدية في الربحية في المصارف الإسلامية حيث بلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05) كما بلغ معامل بيتا (-0.87) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين السيولة النقدية ومعدل العائد على حقوق الملكية. ويلاحظ من خلال ماسبق:

- وجود أثر معنوي لنسبة السيولة النقدية في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية.

- وجود أثر معنوي لنسبة السيولة النقدية في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

وهذا ما توصلت إليه دراسة (2005 ، الأسدي)، (2003 ، كنعان)

وهذا يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة:

لا يوجد فرق ذات معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية.

مقابل رفض الفرضية البديلة القائلة:

يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية.

2-3 لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط وذلك لدراسة العلاقة التي تربط المتغير المستقل والذي يمثل نسبة سيولة الأصول في المتغير التابع والمتمثل في الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية)، كما تم استخدام اختبار T للحكم على معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (64) التالي:

الجدول رقم (64): اختبار أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

نوع المصارف	المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل بيتا B	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
المصارف التقليدية	نسبة السيولة النقدية	نسبة العائد على حقوق الملكية	-0.61	0.03	-2.5
المصارف الإسلامية	نسبة السيولة النقدية	نسبة العائد على حقوق الملكية	-0.90	0.000	-6.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (64) أعلاه وجود أثر معنوي لنسبة سيولة الأصول في الربحية في المصارف التقليدية حيث بلغت قيمة sig (0.03) وهي أصغر من (0.05) كما بلغ معامل بيتا (-0.61) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين سيولة



الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار على وجود أثر معنوي لسيولة الأصول في الربحية في المصارف الإسلامية حيث بلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05) كما بلغ معامل بيتا (-0.90) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين السيولة النقدية ومعدل العائد على حقوق الملكية. ويلاحظ من خلال ماسبق:

- وجود أثر معنوي لنسبة سيولة الأصول في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية.

- وجود أثر معنوي لنسبة سيولة الأصول في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

وهذا يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة:

لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية.

مقابل رفض الفرضية البديلة القائلة:

يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية.

3-3 : لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة التوظيف في الربحية.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط وذلك لدراسة العلاقة التي تربط المتغير المستقل والذي يمثل نسبة التوظيف في المتغير التابع والمتمثل في الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية)، كما تم استخدام اختبار T للحكم على معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (65) التالي:

الجدول رقم (65): اختبار أثر نسبة التوظيف في الربحية في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

نوع المصرف	المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل بيتا B	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
المصارف التقليدية	نسبة التوظيف	نسبة العائد على حقوق الملكية	0.85	0.000	5.05
المصارف الإسلامية	نسبة التوظيف	نسبة العائد على حقوق الملكية	0.15	0.054	2.18

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (65) أعلاه وجود أثر معنوي لنسبة التوظيف في الربحية في المصارف التقليدية حيث بلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05) كما بلغ معامل بيتا (0.85) وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حقوق الملكية. كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار على وجود أثر غير معنوي لنسبة التوظيف في الربحية في المصارف الإسلامية حيث بلغت قيمة sig (0.054) وهي أكبر من (0.05) كما بلغ معامل بيتا (0.15) وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حقوق الملكية. ويلاحظ من خلال ماسبق:

- وجود أثر معنوي لنسبة التوظيف في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية.

- وجود أثر غير معنوي لنسبة التوظيف في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

وهذا يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة:

لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة التوظيف في الربحية.

مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة:

يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة التوظيف في الربحية.

**3-4 : لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية.**

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط وذلك لدراسة العلاقة التي تربط المتغير المستقل والذي يمثل نسبة السيولة القانونية في المتغير التابع والمتمثل في الربحية (نسبة العائد على حقوق الملكية)، كما تم استخدام اختبار T للحكم على معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (66) التالي:

الجدول رقم (66): اختبار أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل بيتا B	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
نسبة السيولة القانونية	نسبة العائد على حقوق الملكية	-0.09	0.7	-0.30
نسبة السيولة القانونية	نسبة العائد على حقوق الملكية	-0.9	0.000	-6.52

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (66) أعلاه وجود أثر غير معنوي لنسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف التقليدية حيث بلغت قيمة sig (0.7) وهي أكبر من (0.05) كما بلغ معامل بيتا (-0.09) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة القانونية ونسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية. كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار على وجود أثر معنوي لنسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف الإسلامية حيث بلغت قيمة sig (0.000) وهي أصغر من (0.05) كما بلغ معامل بيتا (-0.9) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حقوق الملكية. ويلاحظ من خلال ماسبق:

- وجود أثر غير معنوي لنسبة السيولة القانونية في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية. وهذا ما توصلت إليه دراسة (عكنان، 2002) التي أظهرت عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة القانونية في الربحية في المصارف التجارية الأردنية.
- وجود أثر معنوي لنسبة السيولة القانونية في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

وهذا يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة:

لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية.

مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة:

يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية.

3-5 : لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط وذلك لدراسة العلاقة التي تربط المتغير المستقل والذي يمثل نسبة السيولة السريعة في المتغير التابع والمتمثل في الربحية (نسبة العائد على حقوق الملكية)، كما تم استخدام اختبار T للحكم على معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (67) التالي:

الجدول رقم (67): اختبار أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

نوع المصارف	المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل بيتا B	القيمة الاحتمالية sig	T المحسوبة
المصارف التقليدية	نسبة السيولة السريعة	نسبة العائد على حقوق الملكية	-0.41	0.1	-1.45
المصارف الإسلامية	نسبة السيولة السريعة	نسبة العائد على حقوق الملكية	-0.67	0.01	-2.86

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (67) أعلاه وجود أثر غير معنوي لنسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف التقليدية حيث بلغت قيمة sig (0.1) وهي أكبر من (0.05) كما بلغ معامل بيتا (-0.41) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة السريعة ومعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية. كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار على وجود أثر معنوي لنسبة السيولة السريعة في الربحية في المصارف الإسلامية حيث بلغت قيمة sig (0.01) وهي أصغر من (0.05) كما بلغ معامل بيتا (-0.67) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة السريعة ونسبة العائد على حقوق الملكية. ويلاحظ من خلال ماسبق:

- وجود أثر غير معنوي لنسبة السيولة السريعة في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية. وهذا ما توصلت إليه دراسة ( أبو رحمة، 2009 ) التي توصلت إلى عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية لنسبة السيولة السريعة في الربحية.

- وجود أثر معنوي لنسبة السيولة السريعة في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

وهذا يجعلنا نرفض فرضية عدم القائلة:

لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية.

مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة:

يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية.

يمكن تلخيص نتائج الفرضيات الفرعية السابقة بالتالي:

- لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة النقدية في الربحية.
- لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة سيولة الأصول في الربحية.
- يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة التوظيف في الربحية.
- يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة القانونية في الربحية.
- يوجد فرق معنوي ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث أثر نسبة السيولة السريعة في الربحية.

ويمكننا من خلال الفرضيات الفرعية السابقة أن نرفض فرضية عدم جزئياً القائلة:

لا يوجد فرق معنوي ما بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث أثر نسب السيولة في الربحية.

مقابل قبول الفرضية البديلة جزئياً القائلة:

يوجد فرق معنوي ما بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث أثر نسب السيولة في الربحية.

## النتائج والتوصيات:

### تمهيد:

بعد أن قامت الدراسة بتقييم أداء المصارف التقليدية والإسلامية في مجال السيولة والربحية والتحليل الإحصائي للنسب المالية التي تم التوصل إليها واختبار الفرضيات بالاعتماد على التحليل الإحصائي، سنتناول أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وماتوصل إليه الباحث من توصيات تتعلق بموضوع الدراسة.

### النتائج:

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، والتي يمكن أن تساهم في إغناء الجانب المعرفي مايلي:

1- إن المصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي) كانت أكثر تفوقاً من المصارف التقليدية (مصرف بيمو السعودي الفرنسي، مصرف سوريا والمهجر) في أربعة من نسب السيولة (نسبة السيولة النقدية، نسبة سيولة الأصول، نسبة السيولة السريعة، نسبة السيولة القانونية)، وهذا يعتبر مؤشراً جيداً على مدى قدرتها على الإيفاء بالتزاماته تجاه المودعين وكسب ثقتهم لها.

2- تفوق المصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي) في نسبة التوظيف قياساً بالمصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي)، بالرغم من حداثة الأول في مجال العمل المصرفي خلال المدة المبحوثة بالنسبة إلى سنة تأسيسها، وهذا يعني أنها أكثر قدرة على توظيف أموالها في منحها للتمويلات من المصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي)، وهذا يعود إلى سياسة الودائع الاستثمارية التي تعمل بها المصارف الإسلامية.

3- إن المصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي)، كانت أكثر تفوقاً في نسب الربحية (نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على الودائع، نسبة الربحية على النفقات، نسبة دوران الأصول) مقارنة بالمصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي)، بالرغم من أن المصارف الإسلامية (مصرف سورية الدولي الإسلامي) قد سجلت أعلى نسبة توظيف من المصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي) ويعود ذلك إلى ارتفاع العوائد الآتية من القروض

مقارنة بالعوائد الآتية من التمويلات وإلى انخفاض الاستثمارات المالية في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى حداثة عمل المصارف الإسلامية في السوق المصرفية السورية.

4- لم تتجج المصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي) و المصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي) بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة المصرفية وهدف الربحية فالمصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي) كانت سيولتها مرتفعة على حساب انخفاض الاستثمارات في المجالات ذات المخاطرة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أرباحها، والمصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي)، كانت أرباحها مستقرة إلى حد ما، بالرغم من أن سيولتها كانت مرتفعة أيضاً.

5- أن هناك تأثيراً قوياً ومعنوياً لكل من نسب السيولة (نسبة السيولة النقدية، نسبة سيولة الأصول، نسبة السيولة القانونية، نسبة السيولة السريعة) في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي).

6- لم يكن هناك تأثير معنوي لنسبة التوظيف في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي).

7- أن العلاقة بين نسب السيولة (نسبة السيولة النقدية، نسبة سيولة الأصول، نسبة السيولة القانونية، نسبة السيولة السريعة) والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي) كانت عكسية.

8- أن العلاقة بين نسبة توظيف الودائع في التمويلات في المصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي) والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية كانت طردية.

9- أن هناك تأثيراً قوياً ومعنوياً لكل من نسب السيولة (نسبة السيولة النقدية، نسبة سيولة الأصول، نسبة التوظيف) في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي).

10- لم يكن هناك تأثير معنوي لنسبة السيولة القانونية ونسبة السيولة السريعة في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية، في المصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي).

10- أن العلاقة بين نسب السيولة (نسبة السيولة النقدية، نسبة سيولة الأصول، نسبة السيولة القانونية، نسبة السيولة السريعة) والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي) كانت عكسية.

11- أن العلاقة بين نسبة توظيف الودائع في القروض والربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي) كانت طردية.

12- أن أثر كل من نسبة السيولة النقدية ونسبة سيولة الأصول في الربحية متمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية كان أقوى في المصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي) من أثرها في المصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي) حيث كانت معاملات بيتا أكبر في المصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية.

13- وجود فروق معنوية بين سيولة المصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي) وسيولة المصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي) حيث أظهرت الدراسة أن الفروق بين جميع متوسطات نسب السيولة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية كانت معنوية.

14- وجود فروق معنوية بين ربحية المصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي) وربحية المصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي) حيث أظهرت الدراسة أن الفروق بين متوسطات نسب الربحية بإستثناء نسبة العائد على الأصول ونسبة الربحية على النفقات في المصارف الإسلامية والتقليدية كانت معنوية.

15- عدم وجود فروق معنوية بين المصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي) والمصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي) من حيث أثر كل من نسبة السيولة النقدية، نسبة سيولة الأصول، في الربحية متمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية حيث أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي لنسب السيولة النقدية، نسبة سيولة الأصول، في الربحية في كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

16- وجود فروق معنوية بين المصارف الإسلامية (مصرف سوريا الدولي الإسلامي) والمصارف التقليدية (مصرف سوريا والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي) من حيث أثر كل من نسبة التوظيف ونسبة السيولة القانونية ونسبة السيولة السريعة في الربحية متمثلة بنسبة



العائد على حقوق الملكية حيث أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي لنسبة السيولة القانونية ونسبة السيولة السريعة في ربحية المصارف الإسلامية، بينما لم يكن هذا الأثر معنوياً في المصارف التقليدية. وأظهرت وجود أثر معنوي لنسبة التوظيف في المصارف التقليدية وغير معنوي في المصارف الإسلامية.

#### 4-2 التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث يوصي الباحث بمايلي:

1- على المصارف التقليدية والإسلامية أن يكون لديها جهة محددة تعمل على متابعة تنفيذ سياسة وأهداف السيولة، وعلى الإدارة العامة للمصرف أن تسهر على التأكد من أن مسألة السيولة يتم إدارتها بفعالية.

2- على المصارف التقليدية والإسلامية أن تطور أنظمة المعلومات الموجودة لديها لقياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة وأن تقوم بإعداد البيانات الرقمية والتقارير الخاصة بهذه المخاطر بحيث يتم إرسالها في الوقت المناسب إلى كل من المصرف المركزي وإلى إدارته العامة وإلى الجهات المعنية الأخرى.

3- ضرورة قيام المصارف التقليدية بالتوسع في عمليات منح التسهيلات الائتمانية، من أجل زيادة الإيرادات، وبشكل يتناسب مع الزيادة في حجم الودائع.

4- ضرورة تنويع محفظة الاستثمارات المالية للمصارف التقليدية وذلك لانخفاض نسبة التوظيف فيهما والخروج عن الطابع التقليدي في العمل المصرفي بما يساهم في رفع كفاءة وفاعلية المصارف التقليدية وتعزيز أرباحها من جهة أخرى.

5- ضرورة قيام الحكومة بإصدار سندات مقارضة تستغل حصيلتها في تمويل مشاريع التنمية، بحيث يستثمر المصرف الإسلامي فائض السيولة لديه في هذه الأدوات، الأمر الذي من شأنه تحسين عوائد المصرف الإسلامي، وخلق مصدر جديد لتمويل المشاريع التنموية، حيث إن المصارف التقليدية تستفيد من فائض النقدية لديها بتقاضيتها الفوائد على فوائض السيولة التي توظفها، وتستفيد من الاستثمار في شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي، وكذلك الودائع قصيرة الاجل في المؤسسات المالية الأخرى.

6- ضرورة سعي المصارف الإسلامية إلى تنويع حزمة تمويلاتها بأساليب التمويل الإسلامية كالمشاركة والتمويل التأجيلي والمضاربة والاستثمار المباشر وعدم التركيز على التمويل بالمربحة لتحقيق زيادة في إيراداتها وبالتالي تحسين معدلات ربحيتها.

7- ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتصكيك صيغ الاستثمار من مضاربة ومشاركة وإجارة وسلم ومربحة واستصناع، وإيجاد سوق أوراق مالية لتداول هذه الصكوك ووفقاً للضوابط الشرعية، لتتمكن هذه المصارف من استثمار فائض السيولة لديها بهذه الصكوك وإعادة تسيلها عند الضرورة.

8- ضرورة قيام المصرف المركزي بفرض الإحتياطي القانوني على المصارف الإسلامية للحسابات الجارية دون الودائع الاستثمارية، وذلك بهدف تخفيض نسب السيولة المتوجب على المصارف الإسلامية الاحتفاظ بها، حيث تختلف طبيعة الحسابات الجارية (أمانة) عن الودائع الاستثمارية المعرضة للربح والخسارة والتي ليس للمصرف ضمان لها إلا بحالة التعدي والتقصير.

9- ضرورة قيام المصرف المركزي بإصدار تشريعات خاصة بالمصارف الإسلامية تتناسب مع أهدافها وطريقة عملها، كأن يمنحها قرضاً حسناً أو يضع عندها وديعة استثمارية، وذلك لتتمكن هذه المصارف من الحصول على السيولة النقدية عند الضرورة، أسوة بما يقدمه المصرف المركزي من تمويل عند الحاجة للمصارف التقليدية.

10- ويوصي الباحث بإجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية، ولعينات بحثية أكبر خاصة مع زيادة عدد المصارف الإسلامية العاملة في السوق المصرفية السورية، وأن تقوم الدراسات لفترات زمنية أكبر.

## قائمة المصادر والمراجع:

### المراجع العربية:

#### أولاً : الكتب:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- قاموس مختار الصحاح، قاموس لسان العرب.
- 3- إبراهيم، محمد، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2003.
- 4- أبو حمد، صاحب رضا، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2002.
- 5- أرشيد، عبد المعطي رضا وآخرون، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، 1999.
- 6- البديري، حسين جميل، البنوك / مدخل محاسبي وإداري، مؤسسة الوراق، عمان، 2003.
- 7- الحسيني، فلاح وآخرون، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، 2000.
- 8- الحناوي، محمد صالح وآخرون، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 9- الحياي، وليد، المحاسبة المتوسطة، دار وائل للنشر، عمان، 1998.
- 10- الراوي، خالد وهيب، إدارة العمليات المصرفية.
- 11- السيسي، صلاح الدين حسن، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر دراسة نظرية تطبيقية، دار الوسام للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997.
- 12- الشماع، خليل محمد حسن، إدارة المصارف، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995.
- 13- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، مطبعة كاظمة، الكويت، 1995.
- 14- الصوان، محمود حسان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
- 15- العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، جامعة اليرموك، عمان، 2010.

- 16- العطار، رشاد وآخرون، دراسات تطبيقية مصرفية، دار صفا للنشر والتوزيع، الأردن، 1991.
- 17- اللوزي، سليمان أحمد وآخرون، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة، عمان، 1997.
- 18- المغربي، عبد الحميد، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث، جدة، 2007.
- 19- الهواري، سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987.
- 20- جبر، هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2008.
- 21- حنان، رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، عمان، 2003.
- 22- خان، طارق الله، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصنعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2009.
- 23- زياد، رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 24- سلطان، محمد سعيد، إدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 25- شابرا، محمد عمر وآخرون، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
- 26- شويح، أحمد نياي، ضوابط الربح في الشريعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
- 27- صادق، راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء، عمان، 2009.
- 28- عبد، عادل عبد الفضيل، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، جامعة الأزهر، القاهرة، 2007.
- 29- عبد الإله، خالد أمين، العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1987.
- 30- عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

31- عبد الغفار، عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

32- عريقات، حربي محمد، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

33- عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1989.

34- عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجمع العربي، عمان، 2006.

35- عوض، محمد هاشم، دليل العمل في البنوك الإسلامية، بنك التنمية والتعاون الإسلامي، الخرطوم، 1985.

36- طه، طارق، إدارة البنوك، المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، الإسكندرية، 1999.

37- مرعي، عبد الحي، المحاسبة المالية المتقدمة، مؤسسة الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1993.

38- محمد سعيد، سلطان وآخرون، إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

**ثانياً: المجلات والدوريات والمؤتمرات والتقارير والرسائل العلمية:**

**الرسائل العلمية:**

1- أبو رحمة، سيرين سميح، 2009، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

2- الأسدي، عبد الحسين، 2005، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، جامعة كربلاء، العراق.

3- البراجنة، أمجد إبراهيم، 2008، اختبار العلاقة بين توزيعات الأرباح والقيمة السوقية والدفترية للسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

4- الحمد، سليمان، 2006، تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية، بالتطبيق على المصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير، جامعة حلب، حلب.

5- الرشدان، أيمن أحمد، 2002، محددات الربحية في المصارف الأردنية، أطروحة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد.

6- الزواهره، عصري جميل علي، 2005، أثر نسب السيولة والكفاءة على نسبة الربحية للبنوك وشركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (1998-2002)، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، إربد.

7- سروجي، عنان فتحي، مقارنة أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية باستخدام النسب المالية في الأردن، 2004، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، عمان.

8- عكنان، حاتم مصطفى عبد الرحمن، السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة (1985-1999)، 2002، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق.

#### المجلات والدوريات:

1- أبو غدة، عبد الستار، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية المعاصرة، بيت التمويل الكويتي، الكويت، 1993.

2- أبو غدة، عبد الستار، الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الصكوك، بنك التمويل المصري السعودي، 2008.

3- الأبجي، كوثر عبد الفتاح، قواعد قياس الربح وتوزيعه في البنك الإسلامي، مجلة العلوم الإدارية، عمان، 1985.

4- أرشيد، عبد المعطي رضا، العلاقة بين نسب الربحية وكل من نسب السيولة والضمان في الجهاز المصرفي الأردني، مجلة النهضة، 2003.

5- الكروي، بلال نوري سعيد، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة- دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كربلاء، 2002.

6- بورقية، شوقي، طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009.

7- جميل، هيل عجمي، أثر الاحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة (1980-2001)، مركز الأردن للدراسات، عمان، 2003.

8- خان، طارق الله وآخرون، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003.

9- خميس، محمد عبد المنعم، البنوك الإسلامية وأساليب الاستثمار الشرعية، مجلة البنوك الإسلامية، 2009.

- 10- غربي، عبد الحليم، سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين، مجلة الباحث، فلسطين، 2010.
- 11- قريشي، محمد جموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2000)، مجلة جامعة ورقلة، الجزائر، 2000.
- 12- محسين، عبد الحليم، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الأردن: حقائق وأرقام، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1994.

#### المؤتمرات والندوات العلمية:

- 1-الخطاب، كمال توفيق، الصكوك الاستثمارية والإسلامية التحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية، 2009.
- 2- دويك، عبد القادر، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، 2010.
- 3- شحاته، حسين حسين، الجوانب إدارة السيولة في المصارف الإسلامي المعايير والأدوات، الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 2010.
- 4- شحاته، حسين حسين، الجوانب المحاسبية لمشكلة قياس وتوزيع عوائد الاستثمارات في المصارف الإسلامية، المؤتمر العام للمصارف الإسلامية، استانبول، 1988.
- 5- عبد الحليم، عمر محمد، الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية، مؤتمر دور المؤسسات الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، 2002.
- 6- عيد، يحيى إسماعيل، معايير احتساب الأرباح في المصارف الإسلامية، مؤتمر المستجدات الفقهية في معاملات المصارف الإسلامية، عمان، 1999.

#### التقارير:

- 1- التعليمات الخاصة بنسبة السيولة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف السوري، القرار رقم (73 / م ن / ب 4)
- 2- التقارير المالية الربع سنوية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي.
- 3- التقارير المالية الربع سنوية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي.
- 4- التقارير المالية الربع سنوية لمصرف سوريا والمهجر.
- 5- التقارير الصادرة عن مجلس النقد والتسليف السوري.

- 6- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.
- 7- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين المعايير المحاسبية الدولية، 1998.
- 8- المرسوم التشريعي رقم 35 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية في سوريا.
- 9- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، البحرين، كتاب المعايير الشرعية رقم (15) صكوك الاستثمار.

#### المراجع الأجنبية:

- 1- Abou loghod, Hadeel, do Islamic banks performance better than conventional banks? Evidence from gulf cooperation council countries, 2007.
- 2- Ashraf , Mian Muhammad, the performance analysis of Islamic and conventional banks the Pakistan ' s perspective, journal of money investment and banking ,2011.
- 3-Bader el din , amin, measuring performance, german university in cairo faculty of management technique, work paper.
- 4- Chandlerl, Themnetary, financial system, New York har bor and row, 1979.
- 5- Federal reserve release, uniform financial institutions rating.
- 6- Jaffar, Muhammad, performance comparsion of Islamic and conventional banks in Pakistan, global journal of management and business research, 2011.
- 7- Hassan, k, Islamic banking performance in the middle east: a case study of Jordan of Islamic financial services, 2006.
- 8- Hempel, George, simonson, Donald f and gdeman, Alan.b, bank management text and cases, 1994.
- 9- Grander, Mills and Cooperman, investment management, prentice hall, NJ, 2005.
- 10- Madura, J, financial institutions and market, 6<sup>th</sup> ed , Thompson siuth western, Mason, ohio, 2003.
- 11- Manta, Alina Georgian, management of banking risks Romania banks versus European banks, the young economists journal, 2009.
- 12- Peter, Rose, Sylviac, Huding, bank management financial, service, 2008.
- 13- Raulett.j, money and banking an interoduction to analysis and policy 1977.



14- Samad, Abdous, the performance of Malyzian Islamic banks, international journal of Islamic financial services, 1999.

15- Turen, Seref, performance and risk analysis of the Islamic banks, the case of Bahrain Islamic banks, j kaw, Islamic economist, 1995.

## الملاحق

### T-Test

Group Statistics

المجموعات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نسبة السيولة النقدية _ 1.00	12	76.6277	20.54879	5.93193
2.00	12	46.8692	8.52236	2.46019

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means							
	F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference		
								Lower	Upper	
نسبة السيولة النقدية	3.111	.092	4.634	22	.000	29.75855	6.42186	16.44043	43.07667	
Equal variances assumed			4.634	14.675	.000	29.75855	6.42186	16.04426	43.47283	
Equal variances not assumed										

### T-Test

Group Statistics

المجموعات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نسبة سيولة الأصول _ 1.00	12	58.1765	7.40084	2.13644
2.00	12	42.5808	7.69656	2.22180

**Independent Samples Test**

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
نسبة سيولة الأصول	Equal variances assumed	.178	.677	5.060	22	.000	15.59566	3.08233	9.20329	21.98804
	Equal variances not assumed			5.060	21.966	.000	15.59566	3.08233	9.20272	21.98860

**T-Test**

**Group Statistics**

المجموعات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نسبة التوظيف 1.00	12	38.7988	7.44018	2.14780
2.00	12	31.7642	3.84799	1.11082

**Independent Samples Test**

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
نسبة التوظيف	Equal variances assumed	2.864	.105	2.909	22	.008	7.03464	2.41805	2.01992	12.04936
	Equal variances not assumed			2.909	16.492	.010	7.03464	2.41805	1.92100	12.14827

## T-Test

Group Statistics

المجموعات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نسبة السيولة القانونية	12	12.1381	3.95732	1.14238
1.00				
2.00	12	9.4288	1.42513	.41140

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
نسبة السيولة القانونية	Equal variances assumed	4.872	.038	2.231	22	.036	2.70928	1.21420	.19119	5.22738
	Equal variances not assumed			2.231	13.806	.043	2.70928	1.21420	.10165	5.31692

## T-Test

Group Statistics

المجموعات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نسبة السيولة السريعة	13	4.4809	1.79764	.49857
1.00				
2.00	11	1.0811	.23943	.07219

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
نسبة السيولة السريعة	Equal variances assumed	8.012	.010	6.205	22	.000	3.39985	.54791	2.26356	4.53613
	Equal variances not assumed			6.749	12.502	.000	3.39985	.50377	2.30708	4.49261

## T-Test

**Group Statistics**

المجموعات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نسبة العائد على حقوق الملكية 1.00	12	3.6450	4.23402	1.22226
2.00	12	11.9439	4.26311	1.23066

**Independent Samples Test**

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
نسبة العائد على حقوق الملكية	Equal variances assumed	.115	.738	-4.785-	22	.000	-8.29894-	1.73448	-11.896-	-4.701-
	Equal variances not assumed			-4.785-	21.9	.000	-8.29894-	1.73448	-11.896-	-4.701-

## T-Test

**Group Statistics**

المجموعات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نسبة العائد على الأصول 1.00	12	.2712	.47483	.13707
2.00	12	.5860	.22766	.06572

**Independent Samples Test**

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
نسبة العائد على الأصول	Equal variances assumed	1.345	.259	-2.071-	22	.059	-.31479-	.15201	-.63004-	.00047
	Equal variances not assumed			-2.071-	15.84	.055	-.31479-	.15201	-.63736-	.00779

## T-Test

Group Statistics

المجموعات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نسبة العائد على الودائع 1.00	12	.3458	.34626	.09996
2.00	12	.5820	.22034	.06361

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
نسبة العائد على الودائع	Equal variances assumed	3.216	.087	-1.993	22	.04	-.23614	.11848	-.48185	.00957
	Equal variances not assumed			-1.993	18.6	.061	-.23614	.11848	-.48443	.01215

## T-Test

Group Statistics

المجموعات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نسبة الربحية على النفقات 1.00	12	55.8233	41.49266	11.97790
2.00	12	65.9501	12.61066	3.64038

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
نسبة الربحية على النفقات	Equal variances assumed	10.844	.003	-.809	22	.427	-10.12	12.51888	-36.089	15.83581
	Equal variances not assumed			-.809	13.015	.433	-10.12	12.51888	-37.169	16.91548

## T-Test

### Group Statistics

المجموعات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نسبة دوران الأصول _ 1.00	12	.8967	.47152	.13612
2.00	12	1.6378	.68278	.19710

### Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means							
	F	Sig.	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference		
								Lower	Upper	
نسبة دوران الأصول	Equal variances assumed	2.179	.154	-3.09-	22	.005	-.74109-	.23953	-1.23785-	-.24433-
	Equal variances not assumed			-3.09-	19.548	.006	-.74109-	.23953	-1.24149-	-.24069-

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>b</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة السيولة النقدية <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية  
تقليدي

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.666 <sup>a</sup>	.444	.388	3.49748

a. Predictors: (Constant), نسبة السيولة النقدية تقليدي

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	97.520	1	97.520	7.972	.018 <sup>a</sup>
	Residual	122.323	10	12.232		
	Total	219.844	11			

a. Predictors: (Constant), نسبة السيولة النقدية تقليدي

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية تقليدي



**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	14.203	5.636		2.520	.030
	نسبة السيولة النقدية تقليدي	-.18-	.094	-.666-	-2.824-	.018

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية تقليدي

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>b</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة السيولة النقدية إسلامي <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.874 <sup>a</sup>	.765	.741	2.15428

a. Predictors: (Constant), نسبة السيولة النقدية إسلامي

### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	150.787	1	150.787	32.491	.000 <sup>a</sup>
	Residual	46.409	10	4.641		
	Total	197.196	11			

a. Predictors: (Constant), نسبة السيولة النقدية إسلامي

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	17.452	2.501		6.979	.000
	نسبة السيولة النقدية إسلامي	-.26-	.032	-.874-	-5.700-	.000

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

### Regression

#### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة سيولة الأصول إسلامي <sup>a</sup>		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.900 <sup>a</sup>	.809	.790	1.93930

a. Predictors: (Constant), نسبة سيولة الأصول إسلامي

### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	159.587	1	159.587	42.433	.000 <sup>a</sup>
	Residual	37.609	10	3.761		
	Total	197.196	11			

a. Predictors: (Constant), نسبة سيولة الأصول إسلامي

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	33.586	4.630		7.253	.000
	نسبة سيولة الأصول إسلامي	-.515	.079	-.900	-6.514	.000

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

## Regression

Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة سيولة الأصول تقليدي <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية  
تقليدي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.614 <sup>a</sup>	.377	.315	3.70111

a. Predictors: (Constant), نسبة سيولة الأصول تقليدي

ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	82.861	1	82.861	6.049	.034 <sup>a</sup>
	Residual	136.982	10	13.698		
	Total	219.844	11			

a. Predictors: (Constant), نسبة سيولة الأصول تقليدي

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية تقليدي

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	21.385	9.347		2.288	.045
	نسبة سيولة الأصول تقليدي	-.511-	.208	-.614-	-2.459-	.034

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية تقليدي

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>b</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة التوظيف إسلامي <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية  
إسلامي

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.569 <sup>a</sup>	.323	.256	3.65316

### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	63.740	1	63.740	4.776	.054 <sup>a</sup>
	Residual	133.456	10	13.346		
	Total	197.196	11			

a. Predictors: (Constant), نسبة التوظيف إسلامي

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized	t	Sig.
		B	Std. Error	Coefficients		
				Beta		
1	(Constant)	-8.908	5.840		-1.525	.158
	نسبة التوظيف إسلامي	.324	.148	.569	2.185	.054

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

## Regression

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة التوظيف تقليدي <sup>a</sup>		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية تقليدي

### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.848 <sup>a</sup>	.719	.691	2.48545

a. Predictors: (Constant), نسبة التوظيف تقليدي

### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	158.069	1	158.069	25.588	.000 <sup>a</sup>
	Residual	61.775	10	6.177		
	Total	219.844	11			

a. Predictors: (Constant), نسبة التوظيف تقليدي

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية تقليدي

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-12.982-	2.389		-5.433-	.000
	نسبة التوظيف تقليدي	.295	.058	.848	5.058	.000

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية تقليدي

## Regression

Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة السيولة القانونية إسلامي <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية  
إسلامي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.900 <sup>a</sup>	.809	.790	1.93846

a. Predictors: (Constant), نسبة السيولة القانونية إسلامي

ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	159.620	1	159.620	42.479	.000 <sup>a</sup>
	Residual	37.576	10	3.758		
	Total	197.196	11			

a. Predictors: (Constant), نسبة السيولة القانونية إسلامي



**Variables Entered/Removed<sup>b</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة السيولة القانونية إسلامي <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-8.039	1.878		-4.281	.002
	نسبة السيولة القانونية إسلامي	.963	.148	.900	6.518	.000

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

**Regression****Variables Entered/Removed<sup>b</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة السيولة القانونية تقليدي <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

**Variables Entered/Removed<sup>b</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة السيولة القانونية تقليدي <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية تقليدي

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.094 <sup>a</sup>	.009	-.090-	4.45121

a. Predictors: (Constant), نسبة السيولة القانونية تقليدي

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.783	1	1.783	.090	.770 <sup>a</sup>
	Residual	198.132	10	19.813		
	Total	199.916	11			

a. Predictors: (Constant), نسبة السيولة القانونية تقليدي

**Variables Entered/Removed<sup>b</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة السيولة القانونية تقليدي <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية تقليدي

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	14.608	8.972		1.628	.135
	نسبة السيولة القانونية تقليدي	-.283	.942	-.094	-.300	.770

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية تقليدي

## Regression

Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة السيولة السريعة إسلامي <sup>a</sup>		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.671 <sup>a</sup>	.450	.395	3.29412

a. Predictors: (Constant), نسبة السيولة السريعة إسلامي

ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	88.684	1	88.684	8.173	.017 <sup>a</sup>
	Residual	108.512	10	10.851		
	Total	197.196	11			

a. Predictors: (Constant), نسبة السيولة السريعة الإسلامي

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	11.643	2.955		3.940	.003
	نسبة السيولة السريعة إسلامي	-1.699-	.594	-.671-	-2.859-	.017

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية إسلامي

**Regression****Variables Entered/Removed<sup>b</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة السيولة السريعة تقليدي <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية تقليدي

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.416 <sup>a</sup>	.173	.090	4.06568

a. Predictors: (Constant), نسبة السيولة السريعة تقليدي

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
7	Regression	34.618	1	34.618	2.094	.178 <sup>a</sup>
1	Residual	165.297	10	16.530		
	Total	199.916	11			

a. Predictors: (Constant), تقليدي السرعة السيولة نسبة,

b. Dependent Variable: تقليدي الملكية حقوق على العائد نسبة

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
		1	(Constant)	5.220		
	نسبة السيولة السرعة تقليدي	5.912	4.085	.416	1.447	.178

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية تقليدي

## **:Abstract**

This study was dedicated for the sake of the comparison of performance of Islamic banks represented by Syrian international Islamic bank with the performance of the conventional banks represented by Syria and overseas, Saudi France bank and how they manage their liquidity and profitability for the period (2008-2010).

This study also was commenced in order to verify if there are any significant differences between Islamic and conventional banks from the view of liquidity and profitability and the traces of profitability of these banks.

In order to achieve those goals the study used liquidity ratios and profitability ratios as a base to evaluate the performance of these banks at profitability and liquidity and also depended on (t) as for independent samples for having the ability to study the significant differences between the averages of liquidity and profitability ratios at conventional banks and the averages of liquidity and profitability ratios at Islamic banks, and we used Simple regression analysis test to study the effect of liquidity ratios as independent variables in liquidity as a dependent variable at each of the conventional and Islamic banks.

The study concludes the following results, the most important results were the inability to balance between liquidity and profitability, and the liquidity of Islamic banks were higher than traditional banks whereas conventional banks were better at profitability from Islamic banks.

Also the study resulted that the differences between the averages of liquidity ratios and liquidity ratios at Islamic banks were all significant and the differences between the averages of profitability ratios were also significant except for the profit ratios on expenses.

In addition to that the study showed that the ratios of money on hand and assets and investment had a significant effect represented by income on equity at conventional and Islamic banks, whereas the legal liquidity and rapid liquidity had a significant effect on Islamic banks were it had insignificant effect on conventional ones.

And the effect of both the cash on hand and the investment ratios in profitability were stronger in Islamic banks than in conventional banks, whereas the liquidity of assets were equal to each others at both and conventional Islamic banks.

And the study recommended to put a variety of investments in the portfolio of the Islamic or conventional banks and the importance to extended the credit given in order to match the increase of the trusts and also recommended for the Islamic banks to work on all kinds of finance, and also recommended the government to issue lone bonds which achieve the liquidity and profitability for the Islamic banks.